



جامعة محمد بوضياف - المسيلة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



علاقة التنمية السياسية بالاستقرار السياسي في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: إدارة وحكامة محلية

إشراف الأستاذ:
كليوات السعيد

إعداد الطالب:
زاي علي

السنة الجامعية: 1435 - 1436 هـ / 2014 - 2015 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى:

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

طه: ١١٤

شكر وعرفان

الحمد والشكر أولاً لله عز وجل الذي وفقني لإنجاز هذا البحث
ثم الشكر الجزيل لأستاذي المشرف "كليوات السعيد" لما قدمه
لي من نصائح وتوجيهات قيمة وثرينة، من خلال متابعتي لأطوار
هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الكرام الذين سيتفضلون بمناقشة
هذا البحث.

والشكر موصول لجميع الأساتذة والمعلمين الذين درّسوني من
مرحلة الابتدائي إلى مرحلة الجامعة.

وإلى جميع من كان عوناً لي ولو بكلمة تشجيع.

مقدمة:

يعدّ مفهوم التنمية السياسية من المواضيع الحديثة التي أثارت اهتمام الباحثين في مجال السياسة، حيث برز استخدامه أوائل الخمسينات من القرن العشرين، واقتزن هذا المفهوم ببلدان العالم الثالث بهدف تطوير نظمها السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، من أجل إلحاقها بركب الدول المتقدمة، ولا يمكن الحديث عن تنمية سياسية إذا لم يكن هناك استقرار سياسي، فالاستقرار السياسي ضروري لتحقيق تنمية سياسية. وباعتبار الجزائر أحد بلدان العالم الثالث، فهي تسعى لتحقيق تنمية سياسية بهدف تعزيز استقرارها السياسي، خاصة وأنها عرفت أزمة سياسية منذ تاريخ 5 أكتوبر 1988 أثرت سلبا على التنمية السياسية واستقرارها السياسي.

أهمية الموضوع:

تظهر أهمية موضوع التنمية السياسية والاستقرار السياسي في الجزائر إلى الانعكاسات التي خلفتها أحداث أكتوبر 1988، وما رافق ذلك من تغيرات في الحياة السياسية، حيث شهدت الجزائر أزمة سياسية أثرت على أمنها واستقرارها السياسي، وعليه حاجة الجزائر إلى إحداث تنمية سياسية لتعزيز شرعية مؤسساتها من جهة، ومن جهة أخرى للحفاظ على استقرارها السياسي.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار موضوع "علاقة التنمية السياسية بالاستقرار السياسي في الجزائر" إلى أسباب ذاتية، وأخرى موضوعية.

أ- الأسباب الذاتية:

- محاولة إبراز العلاقة بين التنمية السياسية و الاستقرار السياسي في الجزائر.

- ارتباط موضوع التنمية السياسية والاستقرار السياسي بمجال تخصصي "إدارة وحكومة محلية".

ب- الأسباب الموضوعية:

- اعتبار التنمية السياسية والاستقرار السياسي مطلبا لا بد منه لتحقيق أي نجاح في كلّ المجالات.

- حداثة الدراسات التي تناولت التنمية السياسية والاستقرار السياسي في الجزائر.

- ما تشهده الدول العربية من أعمال عنف وعدم استقرار سياسي، ومحاولة تصدير هذا العنف إلى الجزائر باعتبارها دولة عربية، لذا نسعى إلى تكريس الاستقرار السياسي والتنمية السياسية، وهذا يجعل الجزائر "بروسيا العرب" من

خلال موضوعنا هذا، ومن ثمّ تصدير الاستقرار السياسي والتنمية السياسية إلى الدول العربية التي تعرف أعمال عنف وفوضى.

أهداف الدراسة:

- تحليل واقع التنمية السياسية والاستقرار السياسي بالجزائر خلال السنوات القليلة الماضية في ظلّ التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر منذ إقرار دستور 1989.
- التعرف على الدور الذي تلعبه التنمية السياسية في تكريس الاستقرار السياسي بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة.
- محاولة سدّ النقص الملموس في مثل هذه المواضيع، حيث لا يوجد دراسات شاملة ومتكاملة، وتزويد الطلبة والباحثين بالمعلومات حول التنمية السياسية والاستقرار في الجزائر.

الدراسات السابقة:

- تناولت عدة دراسات موضوع التنمية السياسية والاستقرار السياسي نذكر منها:
- كتاب " أحمد وهبان " بعنوان " التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية " وتحدث فيه عن أسباب ظاهرة التخلف السياسي وسماته، وكذا تطرقه إلى مفهوم التنمية السياسية وغاياتها.
 - كتاب " هشام محمود الأقداحي " بعنوان " الاستقرار السياسي في العالم المعاصر " وتكلم فيه عن ركائز الاستقرار السياسي.
 - كتاب " نصر محمد عارف " بعنوان " نظريات التنمية السياسية المعاصرة " وتناول فيه المؤلف دراسة نقدية لمفهوم التنمية السياسية، وكذا تحليل ومقارنة هذا المفهوم في الواقع العربي.
 - كتاب " غازي فيصل " بعنوان " التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث " حيث تناول المؤلف المضمون الاجتماعي للتنمية السياسية من خلال التطرق لنظريات التحديث والتبعية، كذلك المضمون الاجتماعيّ لتنمية الدولة وعرض فيه النظريات الاجتماعية والحديثة للدول، كما تناول آليات التنمية السياسية من خلال تبين مقومات التنمية السياسية وتحليلها.

إشكالية الدراسة:

تعد العلاقة بين التنمية السياسية، والاستقرار السياسي علاقة متداخلة، فلا يمكن تحقيق تنمية سياسية دون استقرار سياسي، كما لا يمكن تحقيق استقرار سياسي إلا بإحداث تنمية سياسية، ولأن الجزائر تسعى لتحقيق تنمية سياسية، واستقرار سياسي، خاصة بعد الأزمة السياسية التي عرفتھا، فإنه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التنمية السياسية على الاستقرار السياسي في الجزائر؟ وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية منها:

- ما هو مفهوم التنمية السياسية والاستقرار السياسي؟
- هل أثرت الأزمة السياسية التي عرفتھا الجزائر على التنمية السياسية واستقرارها السياسي؟
- كيف تمّ احتواء الأزمة السياسية التي شهدتها الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- كلما زادت درجة الاستقرار السياسي كلما تجسدت التنمية السياسية.
- هناك عوامل داخلية وخارجية ساهمت في تكريس عدم الاستقرار السياسي بالجزائر.

مناهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المناهج التالية:

-المنهج التاريخي: يستخدم هذا المنهج للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي، قصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية، والعمليات الاجتماعية الحاضرة ذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه.

والهدف من استخدام هذا المنهج هو تتبع التطور التاريخي للمفاهيم الواردة في هذه الدراسة، بالإضافة إلى الأزمة السياسية التي عرفتھا الجزائر منذ حوادث أكتوبر 1988.¹

-منهج دراسة الحالة: إنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا، أو مؤسسة، أو نظام اجتماعي، وهو يقوم على أساس التعميق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة، أو دراسة

1-عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط4، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص ص 103-130.

جميع المراحل التي مرت بها. ومن خلال حالة الجزائر تمّ جمع المعلومات عن طبيعة النظام السياسي الجزائري، وكيفية تعامله مع الأزمة السياسية، والمخرجات التي اعتمدها في معالجتها.

-المنهج الوصفي: هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية، أو مشكلة اجتماعية.

وتمّ استخدام هذا المنهج من أجل ضبط المفاهيم المتناولة في الدراسة².

-الاقتراب القانوني: هو اقتراب وصفي، يصف الظواهر من خلال معيار الشرعية والتطابق أو الخرق والانتهاك، ويستخدم مجموعة مفاهيم مثل الحقوق والواجبات والالتزام والمسؤولية، وغيرها من المصطلحات الأكثر تداولاً في حقل الدراسات القانونية³، وتمّ التطرق لهذا الاقتراب من أجل فهم النصوص القانونية التي تمّ تناولها في الدراسة كالقانون المتعلق باستعادة الوثام المدني.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا:

- اتساع الموضوع لارتباطه بعدة مجالات، وضيق المدة الزمنية لإعداد الموضوع بصورة جاهزة.
- قلة المراجع التي تناولت العلاقة بين التنمية السياسية والاستقرار السياسي في الجزائر.
- شمولية البحث وسعته، مما يؤدي إلى انفلات الكثير من جزئياته.

منهجية الدراسة:

تمّ تقسيم الموضوع "علاقة التنمية السياسية بالاستقرار السياسي في الجزائر" إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تمّ التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي للتنمية السياسية والاستقرار السياسي، من خلال أربعة مباحث، ففي المبحث الأول تمّ التطرق فيه إلى الإطار المعرفي للتنمية السياسية، أما المبحث الثاني تناولنا فيه أزمات وأدوات التنمية السياسية، وفي المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى الإطار النظري للاستقرار السياسي، أما المبحث الرابع آليات ومتطلبات الاستقرار السياسي.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى الأزمة السياسية في الجزائر، حيث تمّ تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تمّ التعرض فيه إلى طبيعة الأزمة السياسية في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد تناولنا تأثير الأزمة السياسية على التنمية

2-عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، المرجع نفسه، ص 139.

3-محمد شلي، المنهجية في التحليل السياسي، ط4، الجزائر: دار هوم، 2002، ص 117.

السياسية والاستقرار السياسي، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى دور الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني في حلّ الأزمة السياسية في الجزائر.

الفصل الثالث: تعرضنا فيه إلى المصالحة الوطنية كنموذج لتحقيق الاستقرار السياسي، من خلال ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تناولنا آلية الوفاق الوطني، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى آلية الوئام المدني، أما المبحث الثالث تعرضنا فيه إلى آلية المصالحة الوطنية.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنمية السياسية والاستقرار السياسي

تمهيد:

التنمية السياسية كمفهوم علمي ومبحث دراسي في علوم السياسة والاجتماع، لم تظهر إلى حيز الوجود إلا في ستينات القرن العشرين، وإن بدأت إرهاباتها الأولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأوائل الخمسينات من ذات القرن، وقد كان يشير هذا المفهوم إلى: "إقامة الأبنية التي تسمح بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية، وخلق جهاز إداري قادر على التنفيذ الفعال للسياسات الإنمائية، وتلبية مطالب المواطنين وبناء الديمقراطية لما تتضمنه من إنشاء مؤسسات سياسية، وخلق ثقافة سياسية تؤكد على الولاء، وتفتح الآفاق إلى التعددية الحزبية".¹ هذه المشاركة الشعبية التي تعبر عن وجود ثقافة سياسية، حيث تؤدي هذه المشاركة إلى عملية الاستقرار السياسي، التي هي سمة من سمات المجتمعات الديمقراطية المتطورة، والاستقرار السياسي هو أحد نتائج هذه المشاركة، إذ يتطلب العمل السياسي توفير آليات الحوار، حيث تستطيع جميع طبقات المجتمع التعبير عن آرائها بواسطة الوسائل السلمية المكفولة دستوريا.²

وتأسيساً على ذلك سنتناول في هذا الفصل العناصر التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية السياسية.

المبحث الثاني: أزمات وأدوات التنمية السياسية.

المبحث الثالث: الإطار النظري للاستقرار السياسي.

المبحث الرابع: آليات ومتطلبات الاستقرار السياسي.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية السياسية.

1 - حسن بن كادي، "التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها". (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة-2008م)، ص22.

2 - علي بن سلمان بن سعيد الدرهمي، "التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان". (مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012)، ص26.

يعد مصطلح التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة في العلوم السياسية، حيث تناول هذا المفهوم العديد من فقهاء علم السياسة، خاصة وأنّ وهذا المفهوم قد ارتبط بدول العالم الثالث التي تسعى إلى تحقيق تنمية سياسية من أجل اللحاق بركب الدولة المتقدمة، وقبل التطرق إلى تعريف التنمية السياسية سنتناول أهم المصطلحات المشابهة لها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية.

أولاً: التنمية السياسية وعلاقتها ببعض المصطلحات المشابهة لها:

هناك عدّة مفاهيم مرتبطة بمفهوم التنمية السياسية منها: التحديث السياسي، التغيير السياسي، الإصلاح السياسي، التحول السياسي، التطور السياسي، التغريب السياسي.¹

أ- **التحديث السياسي:** هناك بعض الباحثين حاول أن يقدم تعريفاً محدداً للمفهوم، وفي هذا الصدد يذهب "إيزنستات" إلى النظر إلى المفهوم من الناحية التاريخية فيعتبره " أنه يشير إلى عملية التغيير نحو أنماط من النظم الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية التي تطورت في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، ما بين القرنين 17-19، ثم انتشرت إلى دول أوروبية أخرى، وبعدها في دول أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا في القرنين 19-20".² ويرى "بارسونز" و"ليرنر" و"باول" أنّ التحديث هو عملية ثقافية تشمل تبني قيم ومواقف ملائمة للطموح العملي والتجديد العقلاني واتجاه الانحياز بدلا من القيم السائدة في المجتمع التقليدي، ويرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية ستحدث في العالم الثالث عن طريق نقل الأفكار والقيم من الغرب وعن طريق التصنيع الذي سيزيح العقبات الثقافية التقليدية، وبذلك تجعل العالم الثالث حديثا مما يعني أيضا غربيا في طبيعته³، وانطلاقا من هذه النظرية أعتقد أن التنمية في دول العالم الثالث يجب أن تكون مستقاة من البيئة المحلية، لأن الحلّ إذا لم يكن وليد بيئته مصيره الفشل، لذا أعيب على دول العالم الثالث هذه التبعية الفكرية واستراد الحلول من الدول الغربية لمعالجة مشاكلها، فالتاريخ يثبت بأن هذه الدول عملت على نهب خيرات وثروات بلدان العالم الثالث وجعلها في الوقت الحاضر سوقا استهلاكية لمنتجاتها، فهل يعقل أن نمي أنفسنا بهذه الصفات الجاهزة؟!، لذا ينبغي أن نعتمد على الذات وأن نثق بقدراتنا خاصة البشرية منها.

1 - بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 09.

2 - بياضي محي الدين، "المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية". (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-2012)، ص 37، 38.

3 - نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، القاهرة: دار القارئ العربي، 1981، ص 238، 239.

من كل ما سبق يمكن القول بأن التحديث بهذا المفهوم يعني تحقيق النمط الغربي في التطور، أو نقل القيم والمؤسسات والمؤشرات الغربية، لاعتبارها معيار التحديد إذ تعد عملية التحديث كما يقول الأستاذ "أنور عبد المالك" عملية تقليد الغرب من دون بناء القوة الإبداعية وتضخيم نوع من النشاط الاقتصادي الطفيلي، دون تنمية القوى الإنتاجية تنمية إستراتيجية، والغرض الأساسي وراء هذا الفهم للتحديث هو الإبقاء على الدول النامية متخلفة إلى الأبد، فاعتمادها في تحديث نفسها على النموذج الغربي يربط هذه العملية فيما تمنحها إياها المجتمعات الغربية، وبالطبع لا تمنحها إلا بالقدر الذي يحافظ على تبعيتها لها.

فالحداثة كبنية ثقافية وموضوعية ارتبطت بأوضاع تاريخية معينة شهدتها العالم الغربي، ومن ثم فإن عزل الحداثة، ونقلها بعيدا عن تربتها الغربية لن يتم أو يستقرّ دون وسيط إيديولوجي يقوم على النفي والإثبات، نفي ثقافة الذات، وإحلالها بثقافة الغير.¹

ب- التغيير السياسي: يعتبر مصطلح التغيير مفهوما عاما حياديا غير قيمي، وهذا ما يؤكد الأستاذ "فيرل هايدي" أن مصطلح التحديث والتنمية السياسية يشيران إلى التطور نحو نموذج واحد يتمثل في الديمقراطية الغربية، لذلك فإن التغيير يعتبر أكثر حيادية، والذي يترك المجال للبحث مفتوحا فيما يتعلق بالاتجاه الذي تأخذه التحولات السياسية بدلا من أن نغلق باب البحث بتعريف محدد للمصطلح.²

كما يقصد بالتغيير في معناه الواسع الانتقال من حالة إلى أخرى انتقالا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغيير، أو تؤثر على البنية والعملية معا، وقد يكون التغيير كميا إذا ما اقتصر على التغيير في حجم النواتج، كما قد يكون التغيير نوعيا إذا ما تعلق بطبيعة الشيء موضع التغيير، كما قد يكون التغيير إيجابيا إذا ما ساهم في رفع مستوى أداء البنية، كما قد يكون سلبيا إذا ما ساهم في انخفاض مستوى أداء البنية.

ومهما يكن شكل التغيير، سواء كان في البنية أو العملية تغييرا نوعيا أو كميا، فإنه قد يؤدي إلى إحداث تنمية، أي الزيادة في قدرات المجتمع وقدرات نظمته الفرعية، هذا ويمكن تحديد صيغ للتغيير السياسي في صيغتين أساسيتين هما: التغيير الجذري (الثوري)، والتغيير الإصلاحي.

***التغيير الجذري:** يتسم هذا النوع من التغيير بالشمولية، فهو يأتي في البداية في صيغة سياسية الطابع، وتنتهي بأن تكون مجتمعة الاتجاه فتحدث تغييرات كمية ونوعية في آن واحد، تشمل الأنظمة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

1 - بومدين طاشمة، المرجع السابق الذكر، ص 14، 15.

2 - حسن بن كادي، المرجع السابق الذكر، ص 46، 47.

*التغيير الإصلاحي: يختلف هذا الأخير عن الجذري لكونه يعتمد على النظام القائم الذي يسن قواعد وسياسيات تقود إلى إحداث تغيير كمي ونوعي، ومن الملامح الأساسية للتغيير الإصلاحي، أن عملية التغيير تتعلق بالسياسات والأبنية المرتبطة بها أكثر من تعلقها بشاغلي الأدوار، كذلك فإن التغيير الإصلاحي لا يقوم على تغيير في أبنية المجتمع إلا كنتائج لتغيرات كمية في شغل الأدوار وفي الأداء، وهذا يعني أن هذا النوع من التغيير الإصلاحي لا يتم على حساب النظام إنما في إطاره.¹

ج- الإصلاح السياسي: الإصلاح لغة: "صلح الشيء يصلح صلاحاً" دلالة على خلاف الفساد، ويقول ابن منظور: "الصلاح ضد الفساد، والإصلاح نقيض الفساد وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه"² وفي القرآن الكريم المفردة تعني عمل الصالحات، قال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾³، وقال تعالى: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنِّي أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾⁴. ويرتبط الإصلاح السياسي ارتباطاً وثيقاً بحقل التنمية السياسية وهناك عدة تعاريف للإصلاح السياسي يمكن الوقوف عند بعضها: "عملية تعديل وتطوير جذري في العلاقات الاجتماعية، وشكلها داخل الدولة في إطار النظام القائم، وبالوسائل المتاحة واستناد لمفهوم التدرج"⁵. كما عرف الإصلاح بأنه: "التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، لا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة أو إزالة ظلم أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج"⁶، والإصلاح السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنشر ثقافة سياسية ديمقراطية تحقق المعادلة الصعبة المتمثلة في دعم الثقة السياسية بين المواطن والنظام السياسي من ناحية، وحق المواطن في نقد السلطة والمشاركة في تصحيح توجهاتها من ناحية أخرى⁷، وهذا بهدف تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي وهو ما يتطلب إصلاح البنية السياسية والمؤسسية.⁸

1 - بياضي محي الدين، المرجع السابق الذكر، ص 39-41.

2 - أمين المشاقبة، "الإصلاح السياسي المعنى والمفهوم"، جريدة الدستور، يومية أردنية، العدد 16077، 14 نيسان 2012.

3 - قرآن كريم، سورة البقرة، الآية 24.

4 - قرآن كريم، سورة هود، الآية 88.

5 - هشام سلمان حمد الخلايلة، "أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية". (مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012)، ص 5، 6.

6 - محمد تركي بن سلامة، "الإصلاح السياسي دراسة نظرية"، 28 مارس 2010،

[<http://www.dahsha.com/viewarticle.php?id>]، 17 مارس 2015.

7 - ثناء فؤاد عبد الله، "مفاهيم التحديث والإصلاح ومتغيرات الواقع الجديد"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 12، 2012، ص 17.

8 - مالك عبد الرزاق اللوزي، "دور مجلس الأمة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية". (مذكرة ماجستير، ماجستير، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012)، ص 42.

وأرى أنه لكي يكون الإصلاح السياسي ذو نجاعة ينبغي أن يتوفر شرط الصلاح في القائمين بعملية الإصلاح السياسي، وهذا ما من شأنه أن يزيد في الثقة بين الحاكم والمحكوم بالتالي توطيد الاستقرار السياسي، وإنجاح عملية التنمية السياسية.

كما يمكن تعريف الإصلاح السياسي بناء على ما ورد في وثيقة الإسكندرية "بأنه الخطوات المباشرة وغير المباشرة، التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما نحو الديمقراطية"¹، ويرى الأستاذ "عبد الناصر جندلي" أن الإصلاح ينتج من الداخل ولا يفرض من الخارج، لأنه لما يأتي من الخارج خاصة الولايات المتحدة الأمريكية تهدف لعذاب هذه المجتمعات، والهدف السري من مشروع الشرق الأوسط الجديد هو طمس الهوية العربية والإسلامية وتحقيق إسرائيل الكبرى².

د- التحول السياسي: إن التحول السياسي يختلف عن مصطلح التحديث والتنمية، وغيرها من التغيرات التي تطلع دائما إلى الحسن، فقد يكون التحول تغيرا نكوصيا، إذ يؤدي إلى تخلف شديد، ومن أمثلة هذا النوع من التحولات تلك التي تحدث نتيجة الاستعمار طويل المدى، أو نتيجة الحروب الأهلية، أو نتيجة بعض الكوارث الطبيعية.

كما يعتبر التحول تلك العملية التي يتم بمقتضاها تغيير أسس البنية والعلاقات، حيث تتغير الوظائف، والمراكز والأدوار التي يقوم بها الأفراد والجماعات، أو يحتلونها في المجتمع³، بينما يعرفه البعض الآخر على أنه "عملية تبديل جذري لأسس البنية الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع، ينطوي على إحداث تغيرات كبيرة في النظام السياسي، بحيث تبدأ بتغيير في القيادة السياسية يليه تغيير في ممارسة السلطة، ومن ثم في التوجهات السياسية العامة التي تؤدي إلى تغيرات هيكلية، وبنوية تؤثر على مخرجات النظام عن طريق عدة أنماط كالنمط السلمي أو العنف، أو التحول الجزئي المحدود أو التحول الشامل"⁴.

هـ- التطور السياسي: قد يختلط التطور مع المفاهيم الأخرى كالتغير والنمو والتنمية، ليعبر عن مفهوم واحد ذا مضمون واحد، فمصطلح التطور وليد الفلسفة الغربية الداروينية، غير أن انتقال هذا المصطلح إلى العلوم

1 - بياضي محي الدين، المرجع السابق الذكر، ص42.

2 - عبد الناصر جندلي، "التغير السياسي في ظل الراهن الدولي"، (مداخلة مقدمة في المنتدى الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة، الجزائر، 16 أبريل 2013).

3- بومدين طاشمة، المرجع السابق الذكر، ص19.

4- بياضي محي الدين، المرجع السابق الذكر، ص39.

الإنسانية، خاصة علم السياسة له دلالات عدة، نظراً لتعدد مناحي توظيفه، بحيث أصبح هذا المصطلح على حد تعبير " حامد ربيع " موضع غموض ويعود ذلك لعاملين أساسيين :

1- ما درج عليه الفقه السياسي من النظر إلى ظاهرة التطور السياسي على أنها عملية تتابع زمني.

2- الخلط بين طبيعة التطور، وأدوات التطور، فالتطور كتنقل مرحلي يعني الانتقال من وضع إلى وضع، أو من صورة إلى صورة، أو من نظام إلى نظام، وهذا يذكرنا بنظرية الدساتير لأفلاطون، ونظرية الدولة لابن خلدون، وتكمن خلف هذا المفهوم عوامل ثلاثة أساسية تكون الخلفية الفكرية لمفهوم التطور من جانب عنصر الزمان، ثم من جانب عنصر التتابع، ثم من جانب ثالث عنصر الاستغلال الشكلي أو الهيكلي لكل تلك المراحل المتتابعة¹.

و- **التغريب السياسي**: يتفق الباحثون على أن مفهوم الاغتراب السياسي صعب التحديد، وتأتي هذه الصعوبة من حداثة المفهوم، الذي يستخدم دون تحديد للإشارة إلى كل أنواع الاتجاهات السلبية نحو المجتمع، والنظام السياسي بصفة خاصة، وفي هذا الصدد يعرف " أولسن " الاغتراب السياسي بأنه: " الفصل أو الغربة بين ذات المرء وبعض الجوانب البارزة في البيئة الاجتماعية "، ويعرف " لونغ " الاغتراب السياسي بأنه: " حالة من الشعور بعدم الرضا وخيبة الأمل، والانفصال عن القادة السياسيين، والسياسات الحكومية والنظام السياسي " ². أما ماركس فيرى أن الملكية أساس الاغتراب، فبدلاً من أن يمتلك العامل نتائج عمله يمتلكه صاحب العمل، وبدلاً من أن يمتلك الفلاح محصوله يمتلكه الإقطاعي لذلك فالتحرر إذن يبدأ بتحرر الملكية³.

1- بومدين طاشمة، المرجع السابق الذكر، ص...

2- خالد بن إدريس، " تأثير الاغتراب السياسي على المشاركة السياسية "، 15 أكتوبر 2008، [abuse@arabscqate.com]، 01 أبريل 2015.

3- حسن حنفي، " الهوية والاعتراب السياسي "، 02 فيفري 2013، [arabrenewal2002@gmail.com]، 01 أبريل 2015.

ثانيا: تعريف التنمية السياسية

تعتبر المفاهيم متغيرا أساسيا في بناء النظرية الرابطة بين الباحث وموضوعه، لذا ليس عجباً أن يهتم العلماء بالمفاهيم وصياغتها لما تكتسبه من أهمية، لكن الباحث في المفاهيم الاجتماعية عامة، والسياسية خاصة، يجد كثيرا من الصعوبات عند تحديده لتعريفها، خصائصها وجوانبها المعرفية، لأنها ظواهر حركية ومتعددة المتغيرات، ومن بين هذه المفاهيم نجد مفهوم التنمية السياسية...، وقبل التطرق إلى تعريف التنمية السياسية لا بأس من استعراض السياق التاريخي لمفهوم التنمية ولو باختصار...، حيث برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، وقد برز بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين يهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل علم السياسة منذ ستينات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان الغير أوربية اتجاه الديمقراطية، ولاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك تنمية ثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، كذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية، بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع، كما نجد مفهوم التنمية المستدامة الذي برز خلال مؤتمر استوكهولم عام 1972، حول البيئة الاجتماعية¹، ومن التعريفات التي أعطيت للتنمية السياسية نجد: تعريف هينتغتون بأن التنمية السياسية عملية نمو في كافة المؤسسات حيث تكون قادرة على التعامل مع مقتضيات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية².

والتنمية السياسية هي عملية انتقال منظم من النظم السياسية التقليدية إلى النظم الأكثر حداثة، ومن النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية³. ويرى " صموئيل هينتغتون " أن التنمية السياسية تتحقق عندما تتوفر ثلاثة عوامل:

1- عياد محمد سمير، "إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي"، (ورقة بحث قدمت في المنتدى الوطني حول : التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر ، جامعة الشلف، الجزائر، 16-17 ديسمبر 2008)، ص362.

2-ريتشارد هيغوت، نظرية التنمية السياسية ، ترجمة: حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، ط1، الأردن: مطبعة الجامعة الأردنية، 2001، ص48.

3-عز الدين ذياب، " التنمية السياسية في الوطن العربي الضرورات والصعوبات"، مجلة الفكر السياسي ، القاهرة، العدد22، 2005، ص19.

أ- ترشيد السلطة: أي أن تجري ممارستها واستلامها وتداولها على أساس قانون أو دستور محدد.

ب- التمايز والتخصص: تمايز وتنوع الوظائف السياسية وإيجاد أبنية متخصصة لها.

ج- المشاركة السياسية: زيادة المشاركة السياسية من قبل المواطنين، ومن خلال قنوات وآليات للمشاركة¹.

وعند أوركانسكي فهي تعني " زيادة الكفاءة الحكومية على استخدام الموارد الإنسانية والمادية اللازمة لتحقيق أهداف قومية"، أما إيزنستات الذي نظر إلى التنمية السياسية من خلال منظورين أساسيين هما: المنظور الوظيفي، المنظور التاريخي، فمن جانب الرؤى الوظيفية تقوم التنمية السياسية على تنمية أبنية أساسية عالية التخصص والتنوع، إضافة إلى حدوث توسع مستمر في أنشطة الحكومة المركزية، أما من حيث المنظور التاريخي فتتضمن مرحلتين: مرحلة التحديث المحدود المتمثلة في وصول الطبقات الوسطى على الحكم، ومرحلة التطور التكنولوجي العلماني.

1- غسان سعيد عيسى يوسف، " أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الفلسطينية " . (مذكرة ماجستير، جامعة نابلس - فلسطين - 2009)، ص 28.

الفصل الأول الإطار النظري للتنمية السياسية والاستقرار السياسي

الجدول رقم (01): يوضح مداخل التنمية السياسية¹ لدى الباحثين الآتية أسمائهم: هينتغتون، إينستات، ألموند، أوركانسكي.

صاموئيل هينتغتون	إينستات	ألموند	أوركانسكي
1- ترشيد السلطة.	1- تحديث محدود يرافقه	1- بناء الدولة.	1- سياسة التوحيد البدائي.
2- تمييز الوظائف والأبنية.	استيعاب الطبقات الوسطى، تنمية العلم والتكنولوجيا.	2- بناء الأمة.	2- سياسة تصنيع، بدائل:
3- زيادة المشاركة.	2- تحديث جماهيري: استيعاب الجماهير، الانتشار المكثف للعلم والتكنولوجيا.	3- المشاركة.	أ- نموذج برجوازي.
		4- التوزيع.	ب- نموذج ستاليني.
			ج- نموذج فاشي.
			3- سياسة الرفاهية القومية، بدائل:
			أ- نموذج الديمقراطية الجماهيرية.
			ب- النموذج النازي.
			ج- النموذج الشيوعي.
			4- سياسة الوفرة:

وأكد العديد من الكتاب أن التنمية السياسية كانت أساسا وظيفة مستوى التنمية الاقتصادية، وأشاروا إلى أنه إذا كانت المؤسسات السياسية في بلد ما نام، لم تشبع آمال الشعب الاقتصادية، فلن يكون هناك انسجام معقول بين الطبقات المختلفة في المجتمع². فتحقيق التنمية الاقتصادية يتوقف على تهيئة الظروف والأوضاع السياسية الملائمة، والكفيلة بتنشيط الاقتصاد القومي، وتحويله من اقتصاد راكد ثابت إلى اقتصاد دينامي متحرك³.

وقد بين روستو بناءا على التجربة الأوروبية والأمريكية، أنه ما إن تبدأ الدول في التطور اقتصاديا، فإنها عادة ما تصبح تعددية وديمقراطية، ومستقرة⁴.

1- هشام عبد الكريم، "المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر". (مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2006)، ص ص 55، 56.

2- محمد نصر منها، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002، ص 310.

3- عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي، ج 1، مصر: دار المعارف الجامعية، 2002، ص 90.

4- محمد زاهي البشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة، ط2، بن غازي: منشورات جامعة قار يونس، 1998، ص 286.

كما يشير مفهوم التنمية السياسية أنها عملية تفاعل ثقافي سياسي تتداخل فيها العوامل المادية بالمعنوية متضافرة، ومولدة حالة انتقال للمجتمع من وضع التخلف إلى التقدم السياسي.¹

وهي عبارة عن عملية اجتماعية تاريخية متعددة الأبعاد تعمل على تطوير النظام السياسي وتحديثه بما يتلاءم مع الواقع الاجتماعي والثقافي من أجل عملية التعبئة الاجتماعية لبناء نظام سياسي من مجموعة من المؤسسات السياسية سواء كانت الرسمية أو الطوعية.²

وتشترط الدكتورة ندار الشريف عناصر أساسية لمفهوم التنمية السياسية منها: شرعية النظام السياسي، ووجود مجتمع يرغب في النمو بالإضافة إلى مؤسسات ديمقراطية مبنية على التعددية والمساواة.³ وقد خلص علماء السياسة والاجتماع السياسي إلى أن مفهوم التنمية السياسية يتضمن عدة أبعاد تتركز بشكل أساسي في ثلاثة أبعاد هي:

البعد الأول: خلق روح المساواة والاتجاهات المدعمة لمبدأ المساواة، وطالما تحققت هذه المساواة فإنها سوف تؤدي بالتالي إلى مزيد من المشاركة في صنع القرار السياسي، وإلى مزيد من الديمقراطية، كما أنها سوف تؤدي على المستوى الاجتماعي العام إلى خضوع كل الأفراد في المجتمع لنفس القواعد والقوانين دون وجود أي استثناءات، وفي هذه الحالة فإن التوافد إلى احتلال المناصب السياسية يخضع لمعايير الانجاز، ولا يخضع بأي حال للخصائص المتوارثة التي تسود في المجتمع التقليدي.

البعد الثاني: الاقتدار السياسي: بمعنى خلق النظام السياسي* القادر على إن يخرج قرارات سياسية فعالة من ناحية، وعلى أن يؤثر تأثيرا فعالا في الاقتصاد والمجتمع من ناحية أخرى، ويتطلب الاقتدار السياسي وجود حكومة منجزة تعمل في ظروف تهيئ لها تحقيق الانجاز المناط بها فالأقتدار السياسي يعني الانجاز و الفعالية .

البعد الثالث: تباين وتخصص النظم السياسية ،أي أن يكون للمؤسسات السياسية وظائف واضحة ومحددة وأن تكون الأدوار السياسية متخصصة،ولهذا يحقق النسق السياسي تباينا واستقلالا نسبيا عن الأنساق الأخرى كما

1-أمين دبور، نظريات التنمية السياسية، الجامعة الإسلامية بغزة، 2013، ص06

2-علي بن سلمان بن سعيد الدرهمي، المرجع السابق الذكر، ص08.

3-أحمد العتوم، "مفهوم التنمية السياسية"، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 24 أوت 2009.

*- النظام السياسي: عبارة عن شبكة من التفاعلات، والعلاقات، والأدوار التي ترتبط بمظاهر السلطة، ومن ممارستها من القوى الرسمية. ينظر: ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص44.

تحقق في داخله تباينا واستقلالا بين مكوناته الرئيسية، ولا يعني ذلك أن النظام السياسي يكون مفتتا من الداخل أو منعزلا عن البناء الكلي للمجتمع، وفي بناء النسق السياسي خاصة.¹

المطلب الثاني: المدخل النظرية لدراسة التنمية السياسية

تتمحور هذه المدخل حول مختلف المناهج النظرية التي اهتمت بدراسة موضوع التنمية السياسية، والمدخل المنهجي هو أسلوب البحث المعالج الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص، ويحدد في الوقت نفسه محاور البحث وقضاياها الأساسية، بالتالي يمكن اعتباره بمثابة اتجاه أو ميل الباحث على اختيار إطار مفاهيمي معين، والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته، ويتوقف اختيار المدخل الملائم لدراسة أي قضية على شرطين:

1- مدى اتساق المدخل المختار مع طبيعة و موضوع القضية محل الدراسة.

2- مدى كفاءة وقدرة المدخل على تحليل، وتفسير القضية سواء على المستوى النظري أو المستوى التطبيقي.

ولقد تعددت المدخل النظرية في مجال دراسة التنمية السياسية، تبعا لتعدد وتنوع مظاهرها، وتباين اهتمامات الباحثين فيها، ومن بين المدخل نجد:²

1- **المدخل القانوني:** يركز هذا المدخل في دراسته للأحداث والمواقف، والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها، والقاعد المدونة وغير المدونة، بصيغة أخرى على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية³، وفي معرض تحليله للتنمية السياسية ينطلق هذا المدخل من افتراض مؤداه أن النظام السياسي النامي هو عبارة عن نسق من القواعد، والقيم القانونية العامة والمجردة تتولى حمايتها وتنفيذها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية التي تتمتع بسلطة الإكراه والقهر، وعلى هذا الأساس فجوهر التنمية السياسية حسب أنصار هذا الاتجاه يتمثل في قيام دولة القانون، وهذا يقتضي توفر دستور الذي يقيم السلطة في الدولة ويؤسس وجودها، ويحدد قواعد ممارستها ووسائل وشروط استخدامها، بالتالي تصبح السلطة مقيدة وغير مطلقة، كما يقتضي قيام دولة القانون ضمان حقوق الأفراد وحمايتهم من تجاوزات السلطة العامة، هذا من جهة ومن جهة أخرى من اعتدائهم على حقوق بعضهم البعض، وعلى الرغم من أهمية المدخل القانوني وما

1- ثامر كامل محمد الخرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، ط1، عمان: دار مجد لاوي، 2004، ص 140، 141.

1- عائشة عباس، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس". (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008)، ص 21.

3- محمد شلي، المرجع السابق الذكر، ص 117.

يمكن أن يقدم للباحث من فوائد، إلا أنه يظل يشوبه العديد من النقائص، فهذا المدخل قاصر على الإحاطة بالظاهرة من جميع جوانبها، كما أنه يركز على الأطر المعيارية الشكلية ويهمل العمليات والأنشطة غير الرسمية، على الرغم من أنها قد تكون أكثر تأثيراً.¹

2- المدخل الماركسي: الفكر الماركسي ينظر إلى النظام السياسي باعتباره بناء يعكس الأوضاع الاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، ويعتبر النظام السياسي متطوراً حسب المدخل الماركسي حين يعكس هذا النظام مصالح الطبقة العاملة ويؤكد سيطرتها على وسائل الإنتاج، ومعنى هذا أن جوهر التنمية السياسية حسب المدخل الماركسي يكمن أساساً في انتقال السلطة إلى الطبقة العاملة، وذلك اتساقاً مع ما يقضي به التحليل المادي للتاريخ، وما ينطوي عليه هذا التحليل من تأكيد على دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المختلفة، وما يقتزن بذلك من نمو للوعي الطبقي، وانتصار الطبقة العاملة في النهاية، بالتالي تطوير للبناء الكلي للمجتمع. إذاً تنطلق تحليلات المدخل الماركسي لقضية التنمية السياسية من اعتبار ديكتاتورية البروليتاريا "دولة ديمقراطية حقيقية تعكس نمطاً ديمقراطياً على درجة عالية من الجدة هو ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير"، ففي ظل التحليل الماركسي يملك العمال فعلاً جميع وسائل الإنتاج، فيتولون إدارة شؤون الحكم بشكل مباشر، أو من خلال ممثليهم، وهذا في حد ذاته جوهر التنمية السياسية والمعياري الحقيقي للتطور السياسي في سياق الفكر الماركسي.

3- المدخل البنائي الوظيفي: يعتبر هذا المدخل من بين أكثر المداخل النظرية استخداماً لدراسة التنمية السياسية، حيث تقوم تحليلاته على اعتبار النظام السياسي أحد المكونات الرئيسية للنسق الاجتماعي الكلي، ولذلك فهو يرتبط بغيره من النظم الاجتماعية المكونة لهذا النسق، كما أنه يتفاعل مع هذه النظم ويتكامل معها من خلال الأدوار والوظائف التي يؤديها، وبذلك يساهم في تشكيل وتدعيم البناء الكلي للنسق الاجتماعي الذي يشمل كنهه دينامي متكاملاً، ويساعد في الوقت ذاته التكيف مع الظروف المتغيرة وتحقيق درجة عالية من التوازن والتكامل، بالتالي الحفاظ على بقاءه واستمرار مكوناته في أداء وظائفها وأدوارها، ومن ثم يعتبر تحليل النظام السياسي وتحديد خصائصه ومقوماته وقدراته ووظائفه في إطار البنائية الوظيفية هو المحور الرئيسي للبحث في التنمية السياسية لدى أنصار هذا المدخل أمثال "بار سونز" و "دافيد إستون"، و "غابريال ألوند"، وغيرهم الذين أضافوا كثيراً من الأبعاد والمفاهيم من خلال تركيزهم على الأبنية والوظائف وتجنبهم التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية، وقد استخدموا في ذلك مفهوم النظام بدل الدولة، والوظيفة بدل السلطة والقوة، والأدوار

1 - بياضي محي الدين، المرجع السابق الذكر، ص 63، 64.

بدلاً من المناصب، والأبنية بدلاً من المؤسسات. وتعتمد التحليلات البنائية الوظيفية لقضية التنمية السياسية من افتراض مؤداه أن النظام السياسي النامي هو ذلك النظام الذي يتمتع بكافة الخصائص السياسية المميزة للمجتمع الصناعي الحديث، وتتمثل هذه الخصائص في توفير المقومات البنائية والمتطلبات الوظيفية التي تمكن النظام من التفاعل والتكيف مع معطيات وتحديات البيئة المحلية والخارجية من جهة، والتي تضمن بقاؤه واستمرار أدائه لوظائفه من جهة أخرى.

ويتطلب هذا بالضرورة وجود أنماط معينة من العمليات والمؤسسات والقيم السياسية المتطورة، فضلاً عن تنامي قدرة وكفاءة وفعالية الأداء الوظيفي للنظام السياسي ذاته. ويبقى المدخل البنائي الوظيفي محل اعتبار وتقدير بين مختلف الدارسين، ولا يمكن إنكار ما ينطوي عليه من قدرات وإمكانات تحليلية فائقة.¹

4-مدخل العملية الاجتماعية: في أدبيات هذا المدخل نجد أسماء "دانيال ليزو" و "كارل دويتش" و "فليس كراترايت" "مايكل هدسون" وحدة التحليل هنا هي العملية، وليست النسق، يحوي على عمليات مثل التمدين، التصنيع، الحركية الاجتماعية والمهنية واتساع نطاق التعليم، يحاول الدخول الاستفادة منها من أجل البحث عن علاقات ارتباط بين متغيرات يمكن أن تقاس أمبريقياً أو تجريبياً، ورغم أن هذا المدخل أقل تجريداً، وأكثر قابلية للفحص التجريبي، إلا أنه له عيوبه في التعامل مع مشكلات التغير تركيزاً على تحليل مجتمعات مكتملة النمو، وتجاهل مجتمعات ناقصة النمو، حيث مشكلة التغير السياسي أكثر حدة، وثاني هذه العيوب هو ما يمكن تسميته مشكلة الصحة والمعنى، التي تتعلق بمستوى التحليل والعلاقة بين المستويين الكلي والجزئي فيه، وثالث هذه العيوب هو أن هذه المتغيرات أعطت دلالات ومؤشرات معينة، وحاولت البحث عن المعلومات الضرورية، دون أن يقدم تعريفاً نظرياً محدداً للمقصود أساساً بهذه المتغيرات.²

5-مدخل التاريخ المقارن: ينطلق هذا النموذج من مقارنة تطور مجتمعين أو أكثر، وهو يركز على مفهوم المجتمع، ومن أهم العلماء الاجتماعيين المهتمين بالتنمية السياسية، والذين يستخدمون هذا المدخل نجد: بلاك، إيزنستات، روستو، ليست. ومعظم دراساته هي دراسات أمبريقية ولكنها ليست كمية بالضرورة، ويصنف هذا المدخل أنماط التنمية السياسية عن طريق افتراض وجود قنوات متميزة، قد تمر من خلالها المجتمعات، أو عن طريق الجمع بين هذين النوعين.

1 - هشام عبد الكريم، المرجع السابق الذكر، ص 62، 63.

2 - حسن بن كادي، المرجع السابق الذكر، ص 53، 54.

إن هذه المداخل الرئيسية التي تم التطرق إليها تعد من أبرز المداخل الملائمة لدراسة التنمية السياسية، وعلى الرغم من أن كل مدخل يتناول قضية التنمية السياسية من زاوية تحليلية معينة إلا أن هذا لا يمنع كل مدخل من استكمال الجوانب التي أهملها المدخل الآخر.¹

1 - هشام عبد الكريم، المرجع السابق الذكر، ص ص 63، 64.

المبحث الثاني: أزمات وأدوات التنمية السياسية

تعاين العديد من دول العالم الثالث من أزمات أثرت على تنميتها السياسية، وجعلها تعيش تخلف في جميع المجالات: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. ولكي تستطيع هذه الدول معالجة أزماتها ينبغي أن تستخدم أدوات التنمية السياسية من أجل الانتقال من التخلف إلى التقدم.

المطلب الأول: أزمات التنمية السياسية

يعتبر مفهوم التنمية السياسية من أكثر المفاهيم تعقيدا وتوسعا¹ خاصة وأن هذا المفهوم ارتبط بدول العالم الثالث التي تواجه أزمات عدة، ينبغي على هذه الدول العمل على تجاوزها ومن هذه الأزمات نجد:

1- أزمة الهوية: إن أزمة الهوية تحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة، لتتجاوز انتماءاتهم العرقية، وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، حيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع، والتوحد معه والدفاع عن قضاياه²، ومن آثار أزمة الهوية أن يتجه الولاء السياسي للفرد إلى جماعته العرقية أو الأولية، وبذلك انتفاء الولاء السياسي الموحد، الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة... وهذا راجع إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات المشكلة للمجتمع، تحت تأثير العوامل الآتية:

أ- التباين العرقي: بسبب اتساع الرقعة الجغرافية، وتعدد اللغات، إضافة إلى الشحنات التي خلفها الاستعمار المطالبة بالانفصال بمعنى غياب لفظة "نحن" المعبرة عن المجتمع الواحد.

ب- التخلف الحضاري والاقتصادي: وهو ناتج عن دعوة بعض المثقفين إلى التحلي عن ثقافتهم وقيمهم والتمسك بقيم الغرب، هذا عن التخلف الحضاري، أما التخلف الاقتصادي فهو ناتج عن فقدان أفراد المجتمع المتخلف الثقة في النظام السياسي القائم لعدم قدرته على الاستجابة لطلباتهم.

ج- التفاوت الطبقي في المجتمع: إذ عادة ما تنقسم هذه المجتمعات إلى طبقتين: طبقة مالكة وتمثل القلة، والأخرى تمثل الأغلبية وهي ساخطة على النظام، بالتالي اختفاء الطبقة الوسطى.

كل هذه العوامل تؤدي إلى تهديد الهوية القومية، بالتالي ظهور أزمة هوية، ونظرا لثقل هذه الأزمة على عملية التنمية السياسية فإنه لا بد من خلق شعور مشترك داخل أفراد المجتمع من خلال تجسيد فكرة المواطنة.³

1 - إبراهيم راشد محمود سعيد، "الأسس الإسلامية للتنمية السياسية: الشورى كنموذج مغاير". (مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نابلس-فلسطين-)، 2005، ص 27.

2 - علي يوسف المومني، "دور الأحزاب في التنمية السياسية"، جريدة الحقيقة، يومية أردنية، العدد 250، 16 جوان 2012.

3 - عائشة عباس، المرجع السابق الذكر، ص 33.

2- أزمة الشرعية: تناول علماء السياسة والاجتماع المحدثون مفهوم الشرعية من خلال محاولاتهم لتحديد العلاقة التي تربط الحاكم بالمحكومين... وقد كان الاتفاق العام حول مضمون وموضوع الشرعية في أنها قبول الأغلبية العظمى من المحكومين بحق الحاكم في أن يحكم، وأن يمارس السلطة.¹

وفي تراثنا العربي الإسلامي فإننا نجد مفهوم البيعة كمقابل لمفهوم الشرعية كما يقول ابن خلدون: "إعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكروه".²

وعليه فأزمة الشرعية تعني افتقار القيادة السياسية إلى رضا الجماهير، ورغم ذلك تستمر تلك القيادة في الحكم، وإصدار مخرجات سياسية غير مقبولة شرعياً، إضافة للعجز للرد على الطلبات الوافدة إليها. كما أن المؤسسات تفتقر للشرعية كونها امتداداً للمؤسسات السياسية التي كانت قائمة في الحقبة الاستعمارية، وهي بذلك لا تتلاءم مع بيئة وظروف البلد بعد الاستقلال، كل هذا من شأنه أن يعرقل عملية التنمية السياسية في دول العالم الثالث، وهذا نظراً للخلل الموجود في الطبقة الحاكمة.

3- أزمة المشاركة: المشاركة السياسية في أوسع معانيها: "هي حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية بكل الوسائل الشرعية"، أما في أضيق معانيها فتعني "حق المواطن في مراقبة هذه القرارات، وبالتقويم عقب إصدارها من طرف الحاكم"³، تجدر الإشارة إلى أن هناك اختلاف في مسميات المشاركة، فهناك من يطلق عليها: المشاركة الجماهيرية، وهناك أيضاً المشاركة الشعبية، مشاركة المواطنين، المشاركة العامة، ويمكن إضافة المشاركة المجتمعية. وكل تلك المصطلحات إنما تعبر عن المشاركة بمفهومها الواسع، بمعنى أنها ليست محددة في مجال بعينه، أو محصورة في حيز مكاني محدد، أو مقتصرة على فئة اجتماعية خاصة.⁴

وباعتبار المشاركة السياسية إحدى جوانب التنمية السياسية، فإن غيابها أو عدم فعاليتها يؤدي حتماً إلى خلل في عملية التنمية السياسية خاصة في دول العالم الثالث، والمشاركة السياسية يمكن قياسها وفق النظام السياسي السائد، إذ هذا الأخير يمكن له تضيق فرص المشاركة السياسية، إذا كان نظاماً غير ديمقراطي، كما يمكن له فسح المجال لكل الأطراف النشطة في المجتمع (الأحزاب، منظمات المجتمع المدني...) للمشاركة في صياغة وتنفيذ

1 - نوال بلحري، "أزمة الشرعية في الجزائر (1962-2007)". (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007)، ص 13.

2 - عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ط 1، مصر: دار ابن الهيثم، 2005، ص 167.

3 - شريفة ماشطي، "المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي"، مجلة الباحث الاجتماعي، الجزائر، العدد 10، سبتمبر 2010، ص 151.

4 - بوبكر جميلي، "الشباب والمشاركة السياسية في الجزائر". (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري - قسنطينة -، 2010)، ص 55.

القرارات من خلال الانتخابات وهذا في حال ما إذا كان النظام ديمقراطياً، لكن الواضح في دول العالم الثالث أنها لم ترق لهذا المستوى من الديمقراطية، والمشاركة السياسية، لذلك فهي تعاني من أزمة في المشاركة السياسية، وهذا راجع لانعدام قنوات الاتصال السياسي بين الحاكم والمحكومين.

4- أزمة التغلغل: يقصد بالتغلغل التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم الذي يناط بها ممارسة سلطاتها داخله، ويتحدد تغلغل الحكومة من خلال بعدين هما:

- البعد الأول: هو القدرة على التغلغل داخل الإقليم، حتى وإن اقتضى الأمر الالتجاء إلى الإكراه المادي بغض النظر عن رضا سكانه.

- البعد الثاني: هو قدرة الحكومة المركزية على التحكم في توجهات وميول المحكومين من حيث سريان قوانينها وفق رضاهم دون الحاجة إلى القوة.

كما يشار إلى هذه الأزمة بأنها "أزمة إدارة" وتنصب على مدى كفاءة الجهاز الإداري للدولة في التغلغل في أجزاء المجتمع. وإذا نظرنا إلى واقع دول العالم الثالث تتجلى لنا هذه الأزمة نظراً لاتساع الرقعة الجغرافية أحياناً، أو ضعف القدرة على التحكم في رعاياها لوجود أزمة هوية.¹

5- أزمة التوزيع: تنشأ عند حدوث اختلال نسب وأساليب توزيع المواد والثروات المتاحة على وحدات المجتمع وأفراده، وعجز النظام السياسي عن توزيع عوائد وأعباء التنمية بشكل فعال وسليم. وتتلخص هذه الأزمة في كيفية عمل الحكومة لتوزيع المنافع والخدمات بين أجزاء المجتمع ولا يقتصر مطلب التوزيع على المنافع المادية أو الاجتماعية وحسب، بل يشمل عدداً من الرغبات والتطلعات السياسية كذلك، فقد كشفت المطالب الجماهيرية المعاصرة على غايات ومضامين سياسية تتحدى النظام السياسي والصفوة الحاكمة مثل حق المساواة، حقوق المشاركة السياسية... هكذا وحسب بعض الباحثين فإن أزمة التوزيع قد تؤدي إلى تفاوت طبقي حاد قد يكون من شأنه أن يهدد استقرار المجتمع، وهي تمثل سمة بارزة من سمات التخلف السياسي داخل بلدان العالم الثالث.²

6- أزمة الاندماج: الاندماج هو كيفية تنظيم الوحدات الوطنية السياسية والاقتصادية، والدينية، والطائفية والعرقية... وإدماجها في كتلة متجانسة ومنسجمة، بالتالي متى كانت الحكومة مندمجة بصورة جيدة كان أداء النظام السياسي جيداً، والعكس صحيح. وعليه فمشكلة أو أزمة الاندماج تنصب على المدى الذي ينتظم فيه

1- عائشة عباس، المرجع السابق الذكر، ص 34، 35.

2- هشام عبد الكريم، المرجع السابق الذكر، ص 74.

النظام السياسي بكامله باعتبار أنه نظام روابط متفاعلة فيما بينها، وأزمة الاندماج على تعبير "لوسيان باي" هي الحل الفعال لكل من أزمي التوزيع والتغلغل.¹

وفي الأخير لكي يتم تحقيق تنمية سياسية يجب على البلدان التي تعاني من هذه الأزمات العمل على معالجتها بجدية، وبمشاركة أفراد الدولة الواحدة بمختلف شرائحهم ما من شأنه أن يحافظ على الاستقرار السياسي للدولة، وتوطيد الثقة بين الحاكم والمحكوم، الشيء الذي يشكل حصنا منيعا لاختراق الدولة من ريار التغيير التي تفرض من الخارج تحت مسميات مختلفة مثل حماية حقوق الإنسان وغيرها، وهذا لانتهاك سيادة الدول.

المطلب الثاني: أدوات التنمية السياسية

تسعى شعوب العالم الثالث إلى الانتقال من التخلف إلى التقدم، عبر استخدام أدوات التنمية السياسية، بصورة تتلاءم مع حاجات بلدان العالم الثالث، وخصائصها التاريخية والثقافية، إلى جانب إمكانياتها الاقتصادية والبشرية، إذ يمكن تحديد أدوات التنمية السياسية كما يلي:

1_ **الإيديولوجية السياسية:** تتكون الإيديولوجية بصورة أساسية من برنامج للعمل، ومن مسوغات نظرية لهذا المنهاج، ويعرف "جون جاك شوفاليه" الإيديولوجية "بأنها نظام منسجم، أو منتظم من الأفكار، أو من التصورات الفكرية القابلة لتحديد الطبيعة الإنسانية في إطار اتجاه معين". أما "ريمون أرون" فالإيديولوجية عنده ذات هدف شعوري كامن، تحاول تقديم البراهين أكثر من الإقناع فهي "تتكون من مجموعات فكرية شعورية، تنتظم في إطارها، بطريقة منهجية الوقائع، والتحليلات، و القيم".

ظهرت الإيديولوجية السياسية في العصر الحديث بديلا عن الخرافات التي ميّزت النظم التقليدية، فالوظيفة السياسية للإيديولوجية تنشط في مرحلة الثورة والتغيير الثقافي العميق في المجتمعات... وتعد الإيديولوجية على غرار المؤسسات، عنصرا جوهريا في النظم السياسية، فإذا كانت المؤسسات هي الوسائل التي تتوصل الدولة عن طريقها إلى امتلاك قوة السيادة و ممارستها والحفاظ عليها، فإن الإيديولوجية تشكل الأساس الذي ترتكز عليه المؤسسات، لأنها تبين أهدافها ودوافعها، وهذا يعني وجود علاقة تبادلية، وتفاعلية بين المؤسسات و الإيديولوجية، فالإيديولوجية تتسم بعنصرين أساسيين، الأول نظري يؤلف منظومة من الأفكار والتسويغات لأن هدف الإيديولوجية السياسية هو التطلع إلى السيطرة على السلطة وممارستها، وكل إيديولوجية تطمح لأن تكون ذات فاعلية، عليها أن ترتبط بالسلطة لكي تأخذ طابعا سياسيا، فجوهر جميع الإيديولوجيات السياسية يكمن في النزوع نحو السلطة... فالإيديولوجية بقدر ما هي منظومة من الأفكار، هي أيضا محصلة لعدة عناصر: المعتقدات،

1- عائشة عباس، المرجع السابق الذكر، ص 36.

القيم، المعايير، إذ تصاغ الرؤية الشمولية وتحدد المواقف وتتخذ الاختيارات السياسية والاجتماعية للأفراد والمنظمات. تحدد الإيديولوجية بذلك الاتجاهات العامة للعمل الاجتماعي المشترك، وتطرح نمطا للمجتمع الشرعي وطبيعة منظماته، الإيديولوجية السياسية إذا تمثل مجموعة من الأفكار تتعلق ببناء تصور عن المؤسسات من خلال التعبير والتوضيح، وتسويغ مشروعية وجود أو ديمومة المؤسسات القائمة.¹

2- الأحزاب السياسية: إن تعريف الحزب السياسي تعريفا دقيقا يجب أن يكون مسبقا بتحديد العصر، والوسط الاجتماعي والسياسي الذي يعيش الحزب في ظلّه... وإذا كانت فكرة الحزب تختلف باختلاف الزمان والمكان فإن هناك عنصرا لا يتغير، ويكاد يكون قاسما مشتركا في جميع الأحزاب، هذا العنصر هو التضامن المعنوي والمادي الذي يجمع أعضاء الحزب، إذ يوجد بين هؤلاء الأعضاء أفكار سياسية متشابهة تجعلهم يعملون معا من أجل وضع سياستهم موضع التنفيذ.² وقد عرّف "فريد ريجز" الحزب السياسي بأنه "أي تنظيم يعين مرشحين للانتخابات لدخول الهيئة التشريعية"³، أما بن "بن جمين كونستونت" فيعرفه: "هو جماعة من الناس لها اتجاه سياسي معين"⁴، وفي تعريف آخر فالحزب السياسي "هو تجمع أفراد منظم إلى حد ما، هدفه التعبير عن آراء ومواقف ومصالح وتطلعات أعضائه ومؤيده، وعن خياراتهم السياسية، وإفساح المجال أمامهم لممارسة السلطة".⁵

وكتعريف إجرائي هو جماعة سياسية منظمة تسعى للوصول إلى السلطة بطريقة سلمية.

ويرى "دافيد أبتز" بأن الأحزاب السياسية سمة أساسية للتحديث، ويتجلى ذلك من خلال الوظائف المنوطة بها وهي: التنشئة السياسية، والمشاركة السياسية. فالحزب السياسي وفي إطار مسعاه للوصول إلى السلطة يعمل على نشر الاتجاهات والمبادئ التي يؤمن بها لإحداث التغيير على مستوى الفرد، ثم على مستوى الجماعة، كما تعمل الأحزاب السياسية من خلال تعبئة الجماهير على ضرورة الانتخاب لإحداث التغيير.

وبذلك تكون الأحزاب طرفا مهما في عملية التنمية السياسية.⁶

فمشاركة الحزب السياسي في الانتخابات يضفي الشرعية للنظام السياسي، ويعد أحد القنوات المهمة للمشاركة السياسية، وبذلك يساهم في حل أزمتي التنمية السياسية وهما: أزمة الشرعية وأزمة المشاركة السياسية.

1 - غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، د.ط، بغداد: د. د.ن، 1993، ص ص 90، 91.

2 - سعاد الشراقوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، د.ط، القاهرة: د.د.ن، 2007، ص 197.

3 - صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، د.ط، بغداد: د.د.ن، 1990، ص 110.

4 - ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسية، د.ط، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص 137.

5 - عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسية، ط2، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1979، ص 94.

6 - عائشة عباش، المرجع السابق الذكر، ص ص 40، 41.

3-الجيش والسياسة: نجد في العالم الثالث وعلى العكس من الدول الصناعية التي تقوم بإبعاد الجيش عن السياسة، تبرز ظاهرة تسييس الجيش لكي يقوم بواجب مزدوج، عسكريا للدفاع عن الأمن الخارجي، ومدنيا من خلال المشاركة في الإدارة المدنية للدولة، بحسبانه أداة للتنمية والتحديث، عاملا من عوامل التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، كما في حالة قيام الجيش بشق القنوات، أو إقامة السدود، أو بناء المساكن وغيرها، وهذا ما يدفع إلى توسيع نطاق إمكانات القيادة العسكرية للمشاركة في صياغة القرارات السياسية، لأن الجيش يمتلك القوة العسكرية، والقدرة على التغيير، بفعل امتلاكه السلاح ووسائل الاتصال المؤثرة في المجتمع، إضافة إلى طبيعته بنيتة التي تتسم بالطاعة وتنفيذ الأوامر، والولاء لقيادته، هذه الخصائص تجعل من الجيش أداة للتغيير.

لقد تباينت آراء علماء السياسة حول طبيعة نشاط المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية والتنمية، ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: ينظر للجيش بحسبانه مؤسسة غير سياسية ويقوم بالتدخل عندما تسود الفوضى الاجتماعية، ولخدمة مصالحه فقط، وهو مؤسسة غير مستقرة لذا لن يكون موقفه إيجابيا في التنمية، والتحديث السياسي لأنه غير مدرب على إدارة السلطة المدنية.

الاتجاه الثاني: إن الجيش يمثل قوة عادية محافظة، سيما في أمريكا اللاتينية، لذا يتسم موقفه بمناهضة التغيير الثوري في المجتمعات لميله إلى التحالف مع الطبقة الوسطى والرأسمالية العالمية، التي تقدم دعما عسكريا وماديا للنظم السياسية.

الاتجاه الثالث: يرى بأن الجيش يمكن أن يشكل قوة للتغيير، لكونه مؤسسة مدربة بصورة جيدة، وذات قدرات تنظيمية يمكن أن تحقق تغيرات كبرى على طريق التنمية إذ تكون قوة السلاح والقوة التنظيمية التي ترافقها، وآمال الضباط وقياداتهم لاحتلال مكانة اجتماعية وسياسية رفيعة، عوامل تسهم في نجاح الانقلاب العسكري لا سيما عندما يطرح العسكريون أنفسهم فئة نزيهة، وبعيدة عن الفساد الإداري والسياسي والاقتصادي، هكذا بتحول الجيش إلى قوة منقذة، وأمل منشود لحماية النظام الاجتماعي والاقتصادي.

4-البيروقراطية المدنية: لا تتحقق أهداف التنمية السياسية، من دون الاعتماد على البيروقراطية التي تمتلك القدرة على تحويل الأفكار والأهداف، إلى حقائق مادية ملموسة من خلال أجهزتها المختلفة كما تتجدد مهمة البنى البيروقراطية في تحديد مؤثرات وأسباب عدم الاستقرار، والصراع السياسي على قدرات وآليات الدولة، كالمشكلات البنوية والسلوكية، وكل ما يتعلق بالمدخلات، فالمشكلات البنوية تتعلق بطبيعة المنظمات والمؤسسات السياسية التي تعتمد في عملها على مجموعة قوانين وأنظمة عقلانية، تتصل بقياس درجة الإنجاز

والكفاية، ومن أبرز ما تعاني منه البلدان النامية في هذا المجال هو النقص في إمكانيات الكوادر على الصعيد الإداري، والفني والعلمي، وهذا ما أدى إلى ضعف في فعالية التنظيم والإدارة، لتحقيق التنمية، فالبيروقراطية تركز في الدول النامية على تركيز جهودها لبناء الدولة، أكثر من الاهتمام ببناء المنظمات والمؤسسات التي تمكن من إدارة النظام لخدمة أهداف التنمية السياسية والاجتماعية... إن جوهر عملية التنمية السياسية يكمن في قدرة البيروقراطية على الاستجابة إلى المتغيرات في المطالب والحاجات، لذا يمكن أن تقوم بقسط إيجابي أو سلبي، فعندما تكون قادرة على تطبيق القانون واحترام الدستور، وتقدم خدمات مختلفة للمواطنين، تكون هنا ذات موقف إيجابي والعكس صحيح، كما ارتبط التغير السياسي على صعيد تنمية الديمقراطية بدور البيروقراطية، لأن ظهور نمط للبيروقراطية إنما يتصف بصورة أو بأخرى بالبنية الديمقراطية، والعلاقة بين المؤسسات الإدارية ذات النفع العام، والتنظيمات السياسية في المجتمع، ومدى قوة هذه التنظيمات وأدائها لوظائفها الاجتماعية، ومدى تأثير الأجهزة البيروقراطية في مؤسسات صنع القرار السياسي، وتحديد الأهداف، وتنظيم الأولويات، إضافة إلى تحديد آليات للرقابة المتبادلة بين المؤسسات الإدارية والسياسية، وتسم البيروقراطية في البلدان النامية بضعف الابتكار والقدرة على التجدد والتكيف، مع التحولات والحاجات الاجتماعية، والتقيد بنصية القوانين بما يعرقل التطور، من خلال اعتماد سياسات جديدة، تستند على تنوع الاختصاص والتميز في النشاطات.¹

5- الثقافة السياسية: يعرفها "موريس دي فارجه" بأنها: "الجانب السياسي من الثقافة المجتمعية" ويعرفها "روي ماكريدس" بأنها: "مجموعة الأهداف الجماعية المشتركة، ومجموعة القواعد الجماعية المشتركة المتعلقة بالحكم"²، والثقافة السياسية لدى أي مجتمع هي جزء من ثقافته العامة، بالتالي فهي تنتقل من جيل لآخر من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية ممثلة بالمدرسة والأسرة ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاتصال³، ويشير أغلب الباحثين المعنيين بشؤون بلدان العالم الثالث إلى أن هذه البلدان تعاني من ظاهرة تشرذم الثقافة السياسية، في معنى وجود العديد من الثقافات السياسية داخل المجتمع الواحد، والحق أننا نرى أن مرد ظاهرة التشرذم الثقافي لبلدان العالم الثالث هو سببين:

1- غازي، المرجع السابق الذكر، ص ص 96-100.

2 - عبد العالي عبد القادر، "نظم سياسية مقارنة". (محاضرات أُلقيت على طلبة السنة الثانية علوم سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2008)، ص 77.

3 - عمر محمد سمحة، "العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية". (مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نابلس-فلسطين-)، 2005، ص 49.

1. أن هذه البلدان تتسم بتعدد أعراقها، في معنى أن المجتمع الواحد يضم عددا من جماعات عرقية، لكل منها ثقافتها الخاصة المغيرة لثقافة غيرها من الجماعات.

2. ظاهرة التخبط الإيديولوجي التي تعاني منها هذه البلدان في معنى افتقار مجتمعات العالم الثالث إلى وجود إيديولوجية واضحة ترتبط بها بحيث تحدد هذه الإيديولوجية للمجتمع قيمه الأساسية التي يسير على هداها، وأهدافه العليا التي يسعى إلى بلوغها.

وفي رأينا أن ارتباط المجتمع بإيديولوجية معينة واضحة من شأنه أن يساهم إلى حد كبير في خلق ثقافة سياسية موحدة تسود أفراد ذلك المجتمع، وعلى ذلك فإن الحل لظاهرة التشرذم الثقافي لبلدان العالم الثالث يكمن في ارتباط المجتمع بإيديولوجية واضحة تحدد له بجلاء قيمه الأساسية، على أن يتم ترسيخ هذه الإيديولوجية في نفوس الجماهير من خلال عملية التنشئة السياسية بكافة قنواتها من منزل إلى مدرسة إلى حزب...¹

6-التنشئة السياسية: إن التنشئة السياسية في أبرز تعريفها هي: "تعليم القيم والتوجهات السياسية بواسطة أدوات التنشئة كالأسرة والمدرسة، وجماعات الأصدقاء، ووسائل الإعلام، وهي العملية التي يتم من خلالها نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل إلى جيل، وترتبط كمفهوم بمفاهيم أخرى مثل الشرعية والهوية والولاء والمواطنة، وتهدف لتحقيق الاستقرار في العلاقة بين الشعب والدولة"²، كما يفضل استخدام مصطلح "التنشئة" بدلا من المصطلح المألوف "التعليم" لأنه يركز على التأثيرات الأوسع، والأقل رسمية في العمل، وقد ثبت أن المنزل والأصدقاء بالتحديد لهم تأثيرات مهمة أكبر من تأثيرات المدرسة والتعليم الجامعي، كما تعتبر وسائل الإعلام مصدرا مهما للمعلومات والاتجاهات السياسية، كما قد تكون هذه التأثيرات هي التي تتم في فترة البلوغ وهي الفترة التي تنشأ فيها عادات التصويت في الانتخابات، وأي نوع آخر مهم من المشاركة السياسية... باختصار يمثل الناس إلى استيعاب قيم وأفكار الجماعات التي يعرفونها وجها لوجه، وهي الجماعات التي ينتمون إليها. (انظر الجدول التالي):

جدول رقم (02) يوضح: نتائج نموذجية لبحث التنشئة أكثر مصادر المعلومات استخداما حول الشعوب الأجنبية.³

الجنسية	الولايات المتحدة الأمريكية	بانتو	البرازيل	تركيا
---------	----------------------------	-------	----------	-------

1 - أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، د.ط، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص ص 131، 132.

2 - قاسم حجاج، "التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة"، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 2، 2003، ص 88.

3 - ستيفن دي نانسي، علم السياسية، ترجمة: رشا جمال، ط 1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012، ص ص 184-186.

في عمر ستة أعوام	التلفزيون، الأفلام، الوالدين	الوالدين	الوالدين (الاتصال المباشر)	الوالدين، الأصدقاء
في عمر عشرة أعوام	التلفزيون، الأفلام، الكتب، الدورات التعليمية، الكتب المدرسية، المجالات	الوالدين، الاتصال المباشر، المدرسون	الأفلام، المجالات، الاتصال المباشر	الكتب، الكتب المدرسية، الدورات التعليمية، المجالات

وللتنشئة السياسية وظائف متعددة: فهي أولاً تعمل على بلورة قيم العمل الجماعية المشتركة، وبناء الجماعة السياسية التي يعرفها "كارل دويتش" بأنها: "مجموعة من الأفراد الذين تعلموا الاتصال فيما بينهم من أجل فهم مشترك أفضل وأبعد من مجرد تبادل السلع والخدمات"، وهذا يعني أن التربية والتعليم يعدان أدوات أساسية لتنظيم الولاء للسلطة والطاعة لإرادة الجماعة السياسية والإيمان بأهدافها المشتركة، فالتنشئة هنا هي التي تمنع الجماعة من التفكير وتجنبها مخاطر التجزئة.

أما الوظيفة الثانية للتنشئة فهي توسيع المشاركة السياسية، بتعميق روح الإقدام والمبادأة والعمل الجماعي في بنية الإنسان، من خلال بناء المؤسسات وتطوير قنوات للتعبير السياسي، وتنمية دوافع الفرد للمشاركة في الحياة السياسية، ووضع مناهج تقلل من ظاهرة الاتجاهات الانعزالية أو السلبية في الحياة السياسية.

الوظيفة الثالثة للتنشئة تكمن في قدرتها على تعميق احترام قواعد الدستور، والقوانين والنظام، لدى أفراد المجتمع، مع زيادة حماسهم للمشاركة في حياة الأحزاب السياسية.

وأخيراً تأتي الوظيفة الرابعة للتنشئة لتتعلق بنشر القيم والاتجاهات، بهدف بناء نمط مشترك من التفكير يؤدي لتنظيم الجهود وتحقيق التماثل في الإمكانيات على صعيد الوظائف العليا، لضمان قدر ملائم من الانسجام في حركة الدولة، ومؤسساتها إذ يلجأ عدد من الدول إلى وضع منهاج سياسي خاص، لمنع التناقض بين الكادرات المتقدمة في الدولة في مجال السياسة، كما بين صعيدي الصناعة والاقتصاد.

إن الوظائف الأربع للتنشئة المتعلقة بتنمية القيم في إطار الجماعة تستخدم التعليم، والتربية أداة فعالة للإسراع بتنفيذ خطط التنمية، التي تؤدي من جانبها إلى رفع مستوى التعلم وتطور المجتمع.¹

المبحث الثالث: الإطار النظري للاستقرار السياسي

يعد الاستقرار السياسي عامل مهم لتحقيق التنمية السياسية، ومن ثم التنمية الشاملة، فلا يمكن تحقيق أي تقدم في أي مجال دون الاستقرار السياسي، كما لا يمكن تحقيقه (الاستقرار السياسي) إلا بتضافر جهود النظام السياسي وأفراده.

المطلب الأول: تعريف الاستقرار السياسي

إن التعريف النظري للمفاهيم التي تعتبر عن الظواهر الواقعية في العلوم الاجتماعية وعلم السياسية بالتحديد، مسألة ليست سهلة وذلك نتيجة التعدد والتداخل، بل التناقض أحيانا. إن مفهوم الاستقرار السياسي لا يختلف عن غيره من مفاهيم علم السياسية، ويمكن رصد بعض التعاريف للاستقرار السياسي كما يلي:¹

الاستقرار لغة من: قَرَّ [قرراً وقروراً وقرراً وتقرراً وتقرراً]: في المكان: أقام فيه و سكن، على الأمر: ثبت²، وقد ورد لفظ الاستقرار بمعنى السكون والثبوت في القرآن الكريم في أكثر من موضع، قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾³، وقوله أيضا: ﴿وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَاهُ﴾⁴، وقد اختلف فقهاء السياسية على تعريف الاستقرار السياسي، فالبعض منهم ربط الاستقرار السياسي بالمتغيرات النوعية مثل مستويات العنف سواء كان اجتماعيا أو سياسيا أو بشكل عام في الدولة، البعض الآخر من علماء السياسة ذهب إلى أن الاستقرار السياسي مرتبط بالمتغيرات المؤسسية مثل درجة استقرار السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية من حيث ثباتها في دورتها الزمنية دون تغييرات متتالية أو مفاجئة. صنف آخر من العلماء ربط الاستقرار السياسي بثبات النظام العام بغض النظر عن مستويات العنف، أو درجة ثبات السلطات العامة، كل من هؤلاء العلماء لديه فرضيات وحجج وبراهين، وأمثلة يقدمها من الواقع.⁵ وقد عرف "طلال صالح" الاستقرار السياسي بأنه "قدرة الحكومة، أو النخبة الحاكمة على البقاء في الحكم المدة المحددة لها في الدستور"⁶، أما "سعد الدين العثماني" فقد عرفه بأنه "يتمثل في قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه، و قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من

1 - رائد نايف حاج سليمان، "الاستقرار السياسي ومؤشرات"، جريدة الحوار المتمدن، العدد 2592، 21 مارس 2009.

2 - محمد حمدي، قاموس مرشد الطلاب، وهران: دار الأنيس، 2005، ص 227.

3 - قرآن كريم، سورة البقرة، الآية 35.

4 - قرآن كريم، سورة الأعراف، الآية 143.

5 - عبد الله يوسف سهر، "المؤسسة والاستقرار السياسي"، 23 جويلية 2011، [Sahar@ alwatan.com]، 09 مارس 2015.

6 - طلال صالح بنان، "الاستقرار السياسي محدداته و متطلباته"، جريدة عكاظ، يومية سعودية، العدد 4566، 17 ديسمبر 2013.

القيام بما يلزمه من تغيرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين، فكلما كان النظام قريب جدا من جميع الفئات داخل المجتمع، و يملك خبرة كبيرة في التعامل السلمي مع الأحداث سواء بين النظام السياسي والمجتمع، أو بين أفراد المجتمع، كلما سمح ذلك بقدرة النظام على البقاء وقدرته على تمكين الأمن الاجتماعي داخل الدولة¹، وتشير "نفين مسعد" الأستاذة في جامعة القاهرة إلى أن الاستقرار السياسي بأنه: "ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمحاولة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعما لشرعيته وفعاليته". وهناك من يعرف مفهوم الاستقرار السياسي باستخدام مبدأ المخالفة، وذلك من خلال دراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، فقد انشغل الفكر السياسي بتحليل عوامل عدم الاستقرار السياسي مثل التفاوت الاجتماعي، التدهور المؤسسي، والتشتت الثقافي أكثر مما انشغل بتوصيف ظاهرة الاستقرار السياسي في حد ذاته، فهناك من يعرف عدم الاستقرار السياسي على أنه: "عدم قدرة النظام على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه، فضلا عن عدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بالشكل الذي يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة عليها والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام النظام للعنف السياسي من جهة، وتناقض شرعيته من جهة أخرى"²، ويعد الحصول على الاستقرار السياسي وسيلة وهدف في وقت واحد، وسيلة يستطيع بواسطته تحقيق الإنجازات المراد تحقيقها في مجتمع بحاجة ملحة للتقدم، و هو هدف حتى يمكن التمتع بهذه الإنجازات، و بصورة تضمن حصول المجتمع على هذه الإنجازات.³

وإذا كان الاستقرار السياسي هدف أصيل لكل نظم الحكم في الحقب التاريخية السابقة فإنه أضحي بمثابة هدف ضروري ومطلب ملح في عالمنا المعاصر، فالصراعات السياسية داخل بعض الدول لا تقل خطورة عن الصراعات الدولية لما لها من آثار سيئة على المستوى البشري، والمستوى العسكري والأمني والاقتصادي، من هنا أصبح الاستقرار السياسي بمثابة هدف قومي ودولي على حد سواء نظرا لارتباطه بالأمن القومي* والدولي.⁴

لذا فإن الاستقرار السياسي... هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عينا ساهرة على الأمن ورافدا أساسيا من رواد الاستقرار... فالاستقرار يتطلب خطوات سياسية

1 - خالد مزابية، "الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي". (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، 2013)، ص9.

2 - محمد صالح شطي، أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية، د.ط، جامعة الموصل، ص ص 305، 306.

3 - حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، د.ط، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص ص 169، 170.

* الأمن القومي: تعرفه موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه: "قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية".

4 - هشام محمود الإقداحي، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر، د.ط، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص19.

حقيقة تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير، فقرة الدول واستقرارها اليوم تقاس بمستوى الرضا الشعبي، وبمستوى الثقة، وبمستوى الحياة السياسية الداخلية، التي تفسح المجال لكل الطاقات والكفاءات للمشاركة في الحياة العامة.¹

وتجدر الإشارة إلى أن الحفاظ على الاستقرار السياسي ليست مسؤولية النظام السياسي فقط، بل هو مسؤولية الجميع (النظام السياسي، المعارضة، الشعب، وسائل الإعلام...) وهذا من أجل الوقوف في وجه أي خطر من شأنه أن يزعزع الاستقرار العام.

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي

تعد ظاهرة الاستقرار السياسي من الظواهر المعقدة، لذا فإن العوامل التي تؤدي إليها متعددة ومختلفة، وهناك مجموعة من العوامل والحالات السياسية، التي يمكن عدّها من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي:

1- نمط انتقال السلطة في الدولة: المقصود بانتقال السلطة هنا تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي، والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال طبقاً لما هو معروف دستورياً فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تمّ عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي. وقد عانت الدولة النامية من ظاهرة الانقلابات العسكرية، ففي الفترة (1958-1977) رصد 151 انقلاب أي بمعدل 08 انقلابات سنوياً.

2- شرعية النظام السياسي: تعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي يعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية، وهناك عدة اتجاهات في تعريف الشرعية السياسية: قانوني، سياسي، ديني، والذي يهمنا هو الاتجاه السياسي الذي يعرف الشرعية السياسية بأنها: "تبرير السلطة الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية"، بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق... وتظهر هذه الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب وخضوعهم له طوعية.

3- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة: تعتبر قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة لظاهرة الاستقرار السياسي، لأن النظام يتوجب عليه المسؤوليات لا يمكن تحقيقها وفي حال كان النظام السياسي لا يستطيع صون سيادته وتحقيق أمنه الداخلي، فإن النتيجة الطبيعية هي التبعية للنظم القوية.

1 - علي بن سلمان الدرهمكي، المرجع السابق الذكر، ص 139، 140.

4-محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية: المقصود بالقيادات السياسية هي السلطة التنفيذية، فبقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشرا للاستقرار السياسي، ولكن يجب أن يقترن ذلك برضا الشعب. ويعد التغيير المتلاحق في المناصب القيادية أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

5-الاستقرار البرلماني: إن البرلمان هو الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها(رئاسي، برلماني، مختلط) ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان على اعتبار أن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب، أو الأفراد وفق عملية الانتخاب، ولكن في بعض الأحيان تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل في:

أ- استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.

ب- حلّ البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية.

6-الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية: تعتبر المشاركة السياسية أحد المقاييس على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، وهي الحالة التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب، وبذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شريعة السلطة السياسية.¹

7-غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات:العنف السياسي هو عمل يخالف سلوك الآخرين سواء بصورة مقصودة أو غير مقصودة.² ويذهب "مصطفى التير" إلى اعتبار العنف السياسي: "أنه ذلك العنف الموظف لغرض سياسي معين، أو الحصول على مكاسب سياسية بما في ذلك تغيير حكم قائم أو قلبه".³

المبحث الرابع: آليات ومتطلبات الاستقرار السياسي.

حتى يتم تحقيق الاستقرار السياسي والمحافظة عليه ينبغي توفر مجموعة من الآليات والمتطلبات، التي تعمل على تجسيده، وتكييفها مع البيئة التي يوجد فيها النظام السياسي.

المطلب الأول: آليات الاستقرار السياسي.

حتى يكون هناك استقرار سياسي يجب توفر آليات تعمل على تحقيقه وهي:

1- رائد نايف حاج سليمان، المرجع السابق الذكر.

2- بوشنافة شمسة، آدم قي، "إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000"، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 03، 2004، ص 128.

3- آدم قي، "رؤية نظرية حول العنف السياسي"، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 01، 2002، ص 105.

1- **التكامل القومي:** إن ظاهرة التعددية المجتمعية هي ظاهرة عالمية لكن الفارق بين الدول في هذا العدد هو استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه الظاهرة، فبعض الدول نجحت في تبني استراتيجيات صحيحة وحولت هذه التعددية إلى عنصر إثراء وقوة، والبعض الآخر فشل في ذلك وحصد مزيداً من عوامل عدم الاستقرار السياسي.

2- **تجانس الثقافة السياسية:** يعد مفهوم الثقافة السياسية مفهوم حديث نسبياً في علم السياسة، فقد استخدمه "غابريال ألموند" لأول مرة عام 1956 كبعد من أبعاد التحليل السياسي للنظام. ومن بين التعريفات المختلفة التي أوردها دارسوا السياسات المقارنة، ذلك الذي يصفها بأنها "منظومة القِي والأفكار، والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع". وتمثل الثقافة السياسية فرعاً من الثقافة العامة للمجتمع، ولكن بدورها تتضمن عديد من الثقافات الفرعية التي تختلف باختلاف الأشياء والمهن والبيئات، وأحياناً تختلف الثقافة ضمن الشريحة الواحدة فالمدينون أو الصفوة المدنية أكثر انفتاحاً على تنوع المجتمع، في حين أن العسكريين أو الصفوة العسكرية تؤمن بقيم النظام الوحدة.

أما تأثير التجانس الثقافي على الاستقرار السياسي، فالبعض يعتبر أن التجانس في الثقافة السياسية أحد العوامل الأساسية التي تدفع إلى التكامل القومي الذي يدفع بدوره إلى الاستقرار السياسي، وهناك البعض الآخر الذي لا يقيم وزناً للتجانس في الثقافة السياسية بالتأثير على الاستقرار السياسي، وهؤلاء يتحدثون عن أن المصلحة الاقتصادية كانت هي العامل الأساسي في وحدة الدول الأوروبية، إلا أن قسماً من هذا الفريق قد أعاد النظر في المسألة وطرح طرحاً شبيهه بالاتجاه القائل بوجود علاقة تأثير، ويمكن إيجازه أن المصالح البراغماتية* التي لا يدعمها ارتباط إيديولوجي أو فلسفي تكون مصالح وقتية معرضة للزوال.¹

3- **الديمقراطية:** إن الديمقراطية تعد من أهم عوامل الاستقرار السياسي، ذلك لأن التداول السلمي للسلطة، ووجود برلمان يمثل مختلف القوى والأحزاب والفئات الاجتماعية، وإقرار صيغة التعددية السياسية والحزبية، وسيادة القانون يدفع الفرد إلى المشاركة السياسية التي تستند إليها الشرعية²، وهذا ما يزيد في الثقة بين السلطة والمجتمع،

*- البراغماتية: كلمة يونانية تعني فعل أو عمل، أو اتجاه في فلسفة الأخلاق، راج بأمریکا في الستينات من القرن العشرين، أسس هذا المذهب الأخلاقي البراغماتي وليام جيمس الذي يعتبر أن المشكلات الأخلاقية كلها يجب أن يحلها الإنسان نفسه، وأن العقل له شأن كبير في حل مسائل الأخلاق.

1- رائد نايف حاج سليمان، "محددات الاستقرار السياسي"، جريدة الحوار المتمدن، العدد 2805، 20 أكتوبر 2009.

2- رائد نايف حاج سليمان، "محددات الاستقرار السياسي"، المرجع نفسه.

فبالأنظمة التي لا تثق بشعبها أو العكس فإنه مهدد بشكل حقيقي في أمنه واستقراره، لأن الأمن الحقيقي والاستقرار العميق هو الذي يستند إلى حقيقة راسخة وهي توفر الثقة بين السلطة والمجتمع.¹

4- **التفاوت الاقتصادي والاجتماعي:** إن تزايد حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات يؤدي إلى الحرمان النسبي، والذي بدوره يؤدي إلى الشعور بالإحباط والاضطهاد على المستوى الفردي والغضب والاجتماعي، والسخط العام على المستوى الجماعي، مما يدفع الجماعات إلى العنف ضد النظام وقيادته الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، واستمرار التفاوت الاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى تفجير التناقضات والانقسامات القائمة مما يقود إلى اضطرابات عنيفة في أشكال شتى: حركات انفصالية، حروب أهلية...²

5- **الفعالية السياسية:** يقصد بالفعالية السياسية مدى قدرة النظام السياسي على إيجاد وتحقيق بدائل وسياسات ترضى أغلبية الأطراف داخل الدولة، ويرى " دافيد إستون" في هذا الصدد أن النظام السياسي الذي يتمكن من تغيير سياساته وقراراته بشكل يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في بيئته الداخلية هو النظام الذي يستطيع تحقيق شرعيته، ويضمن الاستقرار السياسي، أما إذا كانت المؤسسات السياسية مجرد هياكل إدارية يحقق من خلالها الأفراد القائمون عليها مصالحهم الشخصية دون المصالح العامة أو في ظل عدم القدرة على الاستجابة للتغيرات الداخلية، فإن ذلك سيشكل سخطا عليها من قبل المواطنين مما يهدد الاستقرار، من هنا فالاستقرار السياسي يتطلب فعالية ونجاعة سياسية نابعة من قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة للانشغالات الداخلية الأمر الذي يعزز رابطة الرضا المتبادل بين الحكومة والمواطنين.³

المطلب الثاني: متطلبات الاستقرار السياسي.

يتوقف استقرار أي نظام سياسي على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يوجد فيها، وبحكم هذا الترابط تتأثر الاختيارات الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام، ولذلك فإن هناك عوامل أو متطلبات تمثل ركائز ضرورية للاستقرار السياسي:

1- محمد محفوظ، "معنى الاستقرار السياسي"، جريدة الرياض، يومية سعودية، العدد 13819، 25 أبريل 2006.

2- رائد نايف حاج سليمان، المرجع السابق الذكر.

3- مصعب شنين، "أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر". (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قادري مباح-ورقلة-، 2013)، ص 8.

1- **المتطلبات الفكرية الثقافية:** إن من دعائم الاستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي وإيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد، وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة، وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي وهذا ما يجسد فكرة الاستقرار، حيث يرى " محمد الغزالي" أن الاستقرار السياسي بشرط التزام قادة النظام بالنظام نفسه وبطاعتهم لأوامر الدين من خلال التزامهم بمبادئه. وإذا لم يتحقق ذلك سيؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وهو ما أكد عليه " الماوردي" حيث يعتبر المركز الأساسي لقيام الملك واستقراره هو الدين القويم، فالملك القائم على أساس ديني هو ملك ثابت ودائم يتميز بالاستقرار والقبول من طرف الرعية. في حين يربط " ألموند " بين استقرار النظام وتكيفه وإتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية التي تبرز صورتها في الديمقراطية الأنجلو سكسونية، وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية وثقافة سياسية مستقرة وموحدة تعبر عن هوية وطنية موحدة. لذلك فإن عدم الاستقرار السياسي حسب رأي " ابن خلدون" هو النتيجة لعدم التجانس الثقافي فالأوطان التي تكثر قبائلها، وعصابيتها لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة اختلاف الآراء والأهواء.¹

2- **المتطلبات السياسية:** من المتطلبات الأساسية لاستقرار النظام السياسي وتكيفه امتلاكه أبنية سياسية متميزة، وأنظمة فرعية مستقلة، ونقصد هنا بتمايز الأبنية السياسية وجود تخصص واستقلال لهذه الأبنية حيث تبرز تنظيمات متخصصة لجمع الضرائب وتدريب الموظفين، وأنظمة للاتصال والحفاظة على الأمن، والنظام العام، وتعبئة الدعم وغيرها، أي أن قدرات النظام وكفاءاته تزداد كلما تمايزت أبنيته واستقلت. أما الأنظمة الفرعية المستقلة نقصد بها وجود تنظيمات متعددة مستقلة، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، إعلامية... التي تقوم بالتعبير عن المصالح المختلفة من جهة، ومراقبة السلطة الحاكمة من جهة أخرى. كما يستلزم الاستقرار السياسي حياة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية ونقصد بها اعتماد الناس بأنه يتوجب عليهم طاعة القوانين التي تصدرها وتهمها مع الغايات، الأهداف، القيم التي تعتنقها الجماعة في حقبة من الحقب المبرر الحقيقي لوجودها، والحكومة التي تتمتع بشرعية عالية تتصف بفعالية كبيرة في صناعة السياسات وتنفيذها. فالاستحواذ الشرعي القيادة السياسية يكون مقيد بنفس مستوى ذلك الاستحواذ ولن يكون التوزيع غير عادل للسلطة مبررا إلا عن طريق إكمال الواجبات المفروضة على الحكومة، وتعتبر الانتخابات الشفافة، والنزاهة والتنافسية من دعائم شرعية السلطة، وذلك من خلال احترامها للقوانين وإتباعها الإجراءات الدستورية المتفق عليها، وهذه الشرعية لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار السياسي. ومن جهة أخرى فإن تحقيق أي استقرار سياسي يتطلب وجود مشاركة سياسية في

1- كريمة بقدي، "الفساد وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا". (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-)، 2012، ص 55.

عملية صناعة القرار السياسي أي انخراط المواطنين في عملية التعبير عن المصلحة وهذا ما يؤدي إلى الارتقاء السياسي، وإبعاد العنف عن النظام السياسي.

وهذا ما جعل عملية التغيير والإصلاح تتم في وجود المشاركة والمساءلة، وتجعل هذه العملية تتم في جو سلمي، مما يمكن النظام السياسي من أن ينعم بالاستقرار والتكيف.

3- المتطلبات الاجتماعية: ونعني بهذه المتطلبات مقدرة النظام على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام، فهو يحمي المستهلكين من الاحتكارات وينظم العلاقات الاجتماعية، فالنظام السياسي يقوم بحماية النظام العام والأمن الوطني، وحماية الأشخاص والملكية، وهذا ما نجده مجسدا في دولة الحق والقانون التي تتمتع بالفاعلية السياسية، فعلى الحاكم أو المحكوم أن تكون عادلة في توزيع الموارد والخدمات، كما يجب عليها أن تتيح الفرصة أمام جميع المواطنين من أجل المشاركة الفعالة في عملية وضع السياسات، واتخاذ القرارات وهذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الثقة بين الطبقة الحاكمة، والطبقة المحكومة مما يدعم التعاون الودي والسلمي بينهما، وهذه المتطلبات الاجتماعية يكمن أساسا في القدرة الضبطية، والقدرة التوزيعية للدولة، إلى جانب فعالية الأداء والتميز لهذين الوظيفتين.

4- المتطلبات الاقتصادية: نعني بها الجمع بين القدرة الاستخراجية، والقدرة التوزيعية، وتعني الأولى قدرة النظام السياسي على استخراج الأموال، واجتذابها من البنية الداخلية أو الدولية، أما القدرة التوزيعية فتشير إلى توزيع النظام السياسي للسلع ومظاهر التكرم والمراتب والفرص والخدمات على الأفراد والجماعات في المجتمع، وهناك علاقة طردية بين قدرة النظام السياسي على أداء هاتين الوظيفتين واستقرارها، أي كلما أدى النظام هاتين الوظيفتين بكفاءة كلما كان أكثر استقرار والعكس صحيح، وهذا ما يؤدي بنا إلى القول أن المتطلبات الاقتصادية تعني زيادة قدرات الدولة بإعادة تنشيط المؤسسات العامة أي تصميم قواعد وقيود فعالة تكبح الأعمال التعسفية للدولة ومكافحة الفساد وإخضاع مؤسسات الدولة لدرجة أكبر من التنافسية بغية زيادة كفاءتها، وتوفير أجور وحوافز أفضل للموظفين العموميين من أجل تحسين الأداء وهذا يعني أيضا جعل الدولة أكثر استجابة لاحتياجات الناس.¹

خلاصة واستنتاجات:

بعد الدراسة النظرية لمفهوم التنمية السياسية، والاستقرار السياسي نستخلص ما يلي:

- ارتباط مفهوم التنمية السياسية بعدة مفاهيم مشابهة له، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة في ضبط المفهوم

بدقة، ومن بين هذه المفاهيم نجد: التحديث السياسي، التغيير السياسي، الإصلاح السياسي، التحول

السياسي، التطور السياسي، التغريب السياسي.

1- سفيان فوكة، ملكية بوضياف، المرجع السابق الذكر، ص 15-16.

-وجود صعوبة في تحديد المفاهيم الاجتماعية عامة، والسياسية خاصة مثل التنمية السياسية، والاستقرار السياسي لأنها ظواهر حركية متعددة المتغيرات.

-ارتباط مفهوم التنمية السياسية بدول العالم الثالث التي تواجه أزمات سياسية عدة (الهوية، الشرعية، المشاركة، التغلغل، والاندماج)، حيث تعمل هذه الدول على تجاوز هذه الأزمات، وهذا من خلال أدوات تتمثل في: الإيديولوجية السياسية، الأحزاب السياسية، البيروقراطية، الثقافة السياسية، والتنشئة السياسية.

-الاستقرار السياسي ضروري لأيّ دولة متطلعة للتقدم والرفق، وحتى يكون هناك استقرار سياسي يجب توفر آليات تعمل على تحقيقه وهي: التكامل القومي، تجانس الثقافة السياسية، الديمقراطية، والفعالية السياسية.

ولتجسيد هذه الآليات ينبغي توفر متطلبات تمثل ركائز ضرورية للاستقرار السياسي تتمثل في: المتطلبات الفكرية الثقافية، سياسية، اجتماعية، واقتصادية.

الفصل الثاني

الأزمة السياسية ومسار التحول الديمقراطي بالجزائر

تمهيد:

عرفت الجزائر نهاية ثمانينيات القرن العشرين أزمة اقتصادية حادة نتيجة انخفاض أسعار البترول، خاصة وأن إيرادات الاقتصاد الجزائري مبنية أساسا على مداخيل البترول، ما انعكس سلبا على الناحية الاجتماعية، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتسريح العمال، وانتشار البطالة. ما أدى إلى تدهور وزعزعة الاستقرار السياسي، باندلاع أحداث أكتوبر 1988، ودخول الجزائر مرحلة فوضى وأعمال عنف خلفت العديد من الضحايا والخسائر المادية.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى العوامل والدوافع الداخلية والخارجية التي أدت إلى اندلاع الأزمة السياسية بالجزائر، إضافة إلى تأثير هذه الأزمة على التنمية السياسية، والاستقرار السياسي، وأخيرا التطرق إلى كيفية تعامل الأحزاب السياسية، وتنظيمات المجتمع المدني من أجل الخروج من الأزمة، وتحقيق الاستقرار السياسي. وتأسيسا على ذلك سنتناول العناصر التالية:

المبحث الأول: عوامل ودوافع الأزمة السياسية في الجزائر.

المبحث الثاني: تأثير الأزمة السياسية على التنمية السياسية والاستقرار السياسي.

المبحث الثالث: دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الخروج من الأزمة وتحقيق الاستقرار السياسي.

المبحث الأول: الأزمة السياسية في الجزائر.

عرفت الجزائر منذ عام 1989 عدّة أحداث، دفعت بالنظام السياسي إلى إجراء عدّة تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية من أجل التكيف مع الظروف والمتغيرات سواء الداخلية، أو الخارجية، وقد صاحب هذه التغيرات أزمة سياسية أثرت على استقرار الدولة الجزائرية، وهذا يرجع إلى عدة أسباب يمكن تصنيفها إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية.

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للأزمة السياسية.

هناك عدّة أسباب داخلية ساهمت في اندلاع الأزمة السياسية، وتتمثل هذه الأسباب في: (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وثقافية).

أولا: الأسباب السياسية:

يمكن تلخيص العوامل السياسية إلى مجموعتين من الأزمات التي أحاطت بالنظام:

- **المجموعة الأولى:** وهي مجموعة الأزمات الهيكلية، وهي تمثل مسلك النظام في مختلف الأزمات وهي: أزمة

البناء المؤسسي للسلطة السياسية في الجزائر، وأزمة الصراع داخل النخبة السياسية.

أ- أزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية في الجزائر:

نجد أن المؤسسات السياسية في الجزائر اتسمت بضعف شديد، وذلك لانتشار ظاهرة عدم الاستقرار المؤسسي... بالإضافة إلى الاختلاف بين المؤسسات السياسية في الريف والحضر.¹

وهذا ما نجده في الانتخابات المحلية خاصة، حيث يتم اختيار المسؤولين على أساس العصبية*، أو المال، بغض النظر عن مؤهلاته العلمية والعملية.

كما اتسمت المؤسسات بعدم الاستقلالية، إذ هي امتداد للسلطة التنفيذية التي يأتي على رأسها رئيس الدولة الذي حوّل الحزب الواحد إلى أداة من أجل تعبئة الجماهير، لذا فإنه ما إن يختفي الزعيم من السلطة حتى تنهار المؤسسات السياسية. لقد استقلت الجزائر وهي تكاد تخلو من المؤسسات، وبعد الاستقلال عمل بن بلة على تركيز جميع السلطات في يده، وفي عهد يومدين ازدادت حدة الأزمة المؤسسية حتى استحكمت فعجزت عن

1- عمر مرزوقي، "حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي (1989-2004)". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية

العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر-، 2005)، ص 66.

*- يقول ابن خلدون أن العصبية هي دعامة الملك، تكون بفعل النسب ومختلف العلاقات العائلية، ويزيد تأثيرها في العمران البدوي، وتكون في العمران الحضري بسبب زيادة حجم الاختلاط بين الأنساب وانتشار رغد الحياة، حيث يتم اختفاء العصبية.

أنظر: عبد الرحمن بن خلدون: المرجع السابق الذكر.

استيعاب القوى الموجودة في المجتمع الجزائري، لأن البيئة السياسية اتسمت بسيطرة المؤسسة العسكرية على مقدرات الحياة السياسية، من خلال سيطرتها على الحزب الواحد وقيامها بالدور التشريعي، إلى جانب المجلس الشعبي الوطني مثلما سيطرت على وسائل الإعلام التي سخرت لنشر إيديولوجية الحزب الواحد.

ب- أزمة الصراع داخل أجنحة النخبة السياسية:

تبلور الصراع حول مشروع المجتمع بين العسكر والسياسية بعد أن كرّس مؤتمر الصومام الفصل بين الداخل والخارج، والعسكر والسياسيين، وبذر بذور الشقاق بين مختلف أجنحة جبهة التحرير في الداخل والخارج، بالإضافة إلى الصراع بين أنصار التعددية السياسية، والأخذ بالليبرالية (فرحات عباس ومحمد بوضياف)، ومن نادى بالحزب الواحد (بن بلة وبومدين، قيادة المؤسسة العسكرية)، غير أن قيادة أركان الجيش قد حسمت النزاع لصالح الطرف الأخير¹، حيث ظل النظام السياسي الحاكم منذ سنة 1962 إلى غاية 1988 معتمدا على الحزب الواحد المتمثل في جبهة التحرير الوطني قائد الكفاح المسلح ومحقق الاستقلال، وأكثر من ذلك المتحكم والمسيطر على الحياة السياسية والمجتمع، حيث أكدت الميثاق الوطنية والرسمية على أن الجبهة هي المؤسسة الأولى التي تتصدر بقية المؤسسات، بل هي الدولة بعينها، وهي الوحيدة المحتكرة لجميع أوجه النشاط السياسي ما أعطاها دور المرشد والموجه السياسي إلى غاية صدور دستور 1989.²

وفي مرحلة الشاذلي تطور الصراع بين أنصار الانفتاح والمعارضة، رغم إجماع الجميع على عدم تسرب السلطة خارج الحزب، إلى أن انفجرت عقب خطاب ألقاه الشاذلي في 19 سبتمبر 1988 هاجم في صراحة الذين يعارضون إصلاحاته، وفي هذه المرة تركزت محاول الصراع حول:

- التعددية السياسية في مواجهة الحزب الواحد.
- اتساع دور القطاع الخاص في مواجهة سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي.
- الهوية الجزائرية هل هي عربية إسلامية أم فرانكوفونية.

وكي نفهم أزمة النخبة الجزائرية وصراعاتها، باعتبار أن ذلك الصراع سواء الخفي أو المعلن هو أحد المفاتيح المهمة لفهم ركائز ذلك التحالف المتوازن بين المؤسسة العسكرية، والنخب المدنية التي قامت عليه الدولة الجزائرية عام 1962، وهذه الركائز هي: الجيش، الإدارة والحزب (جبهة التحرير)، حيث يبدو النظام السياسي كأنه مجال قوة متعددة كل منها توجه الدولة باتجاه تلك المصالح، وكأن التوازن بين عناصر هذا التحالف هو السائد في قواعد

1 - عمر مرزوقي، المرجع السابق الذكر، ص 67.

2 - نفيسة زريق، "عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي". (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة -، 2009)، ص 44.

العملية السياسية كقانون حاكم، وذلك منذ عام 1962 حتى عام 1988 الذي جاءت أحداث أكتوبر منه نتيجة اختلاف التحالف، أي أنها كانت صدامات بين ركائز السلطة الجزائرية.

- **المجموعة الثانية:** استمدت الجزائر كدولة شرعيتها من الشرعية التاريخية لجهة التحرير الوطني التي ارتكزت على المقاومة ضد المحتل وتحقيق الاستقلال، وترتب على هذه الشرعية تداخل بين الدولة وحزب جبهة التحرير لما يقرب من الاندماج، لذا فإن أزمة الشرعية تعود في نشأتها إلى الأيام الأولى من الاستقلال، وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين ظهر التغير، حيث ظهرت قوى تعبر عن نفسها في صورة إضرابات ومظاهرات، وتجمعات كانت لأول مرة ليس من تنظيم النظام الحاكم، أو إحدى المؤسسات التابعة له، وعبرت هذه القوى عن الاستقلالية تجاه النظام الواحد.¹

- **أزمة المشاركة السياسية:** تمثلت أزمة المشاركة من خلال الاعتقاد السائد لدى الكثير من القادة أن المجال للتعددية السياسية والممارسة الديمقراطية يشكل خطرا على الوحدة الوطنية وأصبحت السلطة الحاكمة تنظر إلى أي حركة تصدر عن المجتمع المدني على أنها معارضة سياسية... ولعل انفجار أحداث أكتوبر 1988 هو دليل على حاجة المجتمع العميقة إلى التغير... وبعد التحول نحو التعددية، كان من المفروض أن تضع الجزائر حدا لأزمة المشاركة السياسية، عن طريق التخلي عن الأحادية وفتح مجال الحريات السياسية، وإقرار الانتخابات كطريق للمشاركة في الحكم.²

- **أزمة الهوية:** تمثل إشكالية الهوية في الجزائر محورا رئيسيا في تحديد اختيارات الجزائريين التي لم تتسم بالحدية والسلوكية، فالاحتلال الفرنسي الطويل ساهم في سحق بعض جذور الهوية من خلال إزاحة اللغة العربية من الساحة الثقافية... وسيادة الثقافة واللغة الفرنسية في التفاعلات اليومية.³

فنجد جل المسؤولين في المناصب العليا الذين يفترض أن يكونوا مرآة عاكسة للشعب في هويته وأصالته ولغته، نجدهم يتكلمون اللغة الفرنسية في خطاباتهم الموجهة للشعب، وكذا الوثائق الإدارية مكتوبة باللغة الفرنسية، فوزارة الفلاحة مثلا التي تتعامل مع عدد كبير من الفلاحين والموالين الذين أغلبهم لا يفهمون هذه اللغة، حتى وسائل الإعلام المختلفة تستخدم الدارجة واللغة الفرنسية، وهو ما يهدد اللغة العربية، ونجد في كشوف النقاط

1 - بوبكر جميلي، المرجع السابق الذكر، ص 183، 182.

2 - عمر مرزوقي، المرجع السابق الذكر، ص 68.

3 - نبيل عبد الفتاح، "الأزمة السياسية في الجزائر المكونات والصراعات والمسارات"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 108، 1992، ص 125.

المدرسية أن اللغتين الفرنسية والإنجليزية يتم تسميتهما (باللغة الحية) كأنها دعوة لترك اللغة العربية التي تعتبر لغة ميثية.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية:

إن تردّي الأوضاع الاقتصادية التي عانت منها الكثير من دول العالم الثالث ، ومنها الجزائر كانت سببا في اهتزاز شرعية نظمها، وهو ما يتم التعبير عنه في صورة كثير من لاضطرابات والتظاهرات الجماهيرية ونحوها التي تطالب بإدخال مزيد من الإصلاحات¹. حيث أدت الأزمة البترولية سنة 1986 والانخفاض الحاد في الأسعار إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية بصورة متسارعة نتيجة تراجع الموارد المالية، ودخول الاقتصاد الجزائري في حالة ركود، وأزمة خانقة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، حيث عرفت جل المؤشرات الاقتصادية الكلية انكماشاً ملحوظاً في هذه الفترة بتسجيل معدلات سالبة للنمو الاقتصادي السنوي (-1.8% في 1988 ، -2.9% في 1989 ، -2.2% سنة 1993)، وعجز في ميزان المدفوعات قدر بـ 10.9 مليار دينار جزائري سنة 1988، وتقلص لاحتياطات الصرف التي لم تكن سوى لتغطية شهر ونصف من الاستيراد في 1993، وتراجع في قيمة الدينار (5.93 دينار = 1 دولار في 1988، 18.13 دينار = 1 دولار سنة 1991)، مقابل ارتفاع مستويات التضخم (16.1% في سنة 1993، 38.5% سنة 1994)، وارتفاع مطرد للمديونية الخارجية (26.5 مليار دولار عام 1990)، وخدماتها (73% من قيمة الصادرات سنة 1991)، وأمام هذه الأزمة الاقتصادية كانت الجزائر في حاجة ماسة إلى مزيد من القروض الأجنبية لتعديل المؤشرات الاقتصادية، وفي ظل عجزها المالي وانغلاق الأسواق المالية الدولية في وجهها، وارتفاع حجم مديونيتها، وتجمع آجال تسديدها في سني 1991 و 1992، كان عليها اللجوء إلى صندوق النقد والبنك الدوليين، بالتالي الرضوخ لشروطهما المتعلقة بتحرير الاقتصاد، واعتماد نظام اقتصاد السوق تبعا لقوانين المؤسسات المعتمدة منذ عام 1978، حيث انطلقت الجزائر فعليا في إصلاحات بهذا الاتجاه منذ دستور 1989. وفي إطار التزامها باتفاق التثبيت الاقتصادي الأول مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989 والذي تبعه اتفاق من نفس النوع في 03 جوان 1991 بإنهاء العمل بالنظام الاشتراكي وحصر الملكية العامة في الثروات الطبيعية، مع الإقرار بحق الملكية الخاصة، وتخلي الدولة عن احتكار التجارة الخارجية، ومبادراتها لتغيير المنظومة القانونية في مقدمتها قانون النقد والقرض في أبريل 1990.²

1 - هشام مدريد، " آليات وعوامل التحول الديمقراطي "، 08 فيفري 2011، [www.blogger.com]، 01 أفريل 2015.

2 - زكريا بورني، "النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي". (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري - قسنطينة-)، 2010، ص ص175، 176.

لكن السلطة في الجزائر ترددت بعد ذلك في متابعة سياسات المؤسسات المالية الهادفة لتمكين البلدان الخاضعة لها من استعادة قدراتها على الوفاء بديونها المتراكمة والحصول على قروض جديدة، زيادة على فرض النموذج الرأسمالي للاقتصاد، والمدرجة في إطار برنامجين متعاقبين، برنامج التثبيت الذي يمتد من سنة إلى سنتين، وبرنامج إعادة الهيكلة من ثلاث إلى خمس سنوات، والتي تتمحور حول تخفيض قيمة العملة الوطنية، تحرير التجارة الخارجية، العمل على تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال إلغاء الدعم السلعي، وتقليص الاستثمارات العامة واقتصادها على مشروعات البنية الأساسية، زيادة أسعار منتجات القطاع العام والرسوم المفروضة على الخدمات العامة، الخصخصة وتشجيع الاستثمار الخاص، تجميد الأجور والرواتب، خفض العمالة الحكومية، رفع أسعار الفائدة، إدارة المديونية الخارجية بإعادة جدولتها ومراجعة خدماتها.¹

وفي الأخير يمكن القول أنه من لا يملك غذاءه لا يملك قراره، فاعتماد الاقتصاد الجزائري على الربيع البترولي فقط الذي تدهورت أسعاره جعل الجزائر ترضخ للتدخلات الأجنبية في شؤونها السياسية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي من خلال الشروط التي فرضها عليها، بالتالي انتهاك السيادة الوطنية، لذا يجب العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني، خاصة وأن الجزائر لها كل المؤهلات في ذلك من شساعة المساحة الجغرافية، والتوفر على أراضي زراعية كبيرة، والثروات الباطنية من مياه جوفية ومعادن، وغابات، وتنوع في المناخ ما من شأنه توفير محصولين في السنة، ويبقى الإشكال في ذهنية الفرد الذي تبني عليه كل هذه الخيرات.

ثالثا: الأسباب الاجتماعية

تميز الوضع الاجتماعي في الجزائر خلال هذه الفترة بارتفاع نسبة النمو الديموغرافي بشكل كبير، حيث بلغت 3.2% وهي من أعلى النسب في العالم أي بزيادة قدرها 800 ألف نسمة سنويا، وذلك ما انعكس سلبيا على المستوى المعيشي والظروف الاجتماعية للمواطنين عموما في ظل الأزمة الاقتصادية رغم حملة التوعية الكبيرة، وعلى جميع المستويات التي قامت بها الدولة لتحسيس بسبلات النمو الديموغرافي المرتفع أمام عجز ميزانية الدولة على تلبية كل احتياجات المواطنين.²

تعاني الجزائر في الميدان الاجتماعي أيضا من ارتفاع نسبة الأمية، حيث وصل عدد الأميين حسب إحصائيات 1989 حوالي 7.5 مليون أي بنسبة 32.7% مع الأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات الأخرى المتمثلة في أن الأمية تمس جميع فئات العمر دون استثناء، وهذا رغم المجهودات الكبيرة التي بذلتها الدولة منذ

1 - زكريا بوري، المرجع نفسه، ص 177.

2 - أحمد طعيبة، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر (1988-1994)". (مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1998)، ص ص 73، 74.

الاستقلال خاصة من خلال سياسية ديمقراطية التعليم ومجانيته، وإلزاميته بالنسبة للمدرسة الأساسية (فترة التسعة سنوات الأولى). إن أهم أسباب هذه الظاهرة الخطيرة ترجع إلى الاستعمار ومخلفاته، النمو الديموغرافي المرتفع، عدم الاستيعاب الكامل لكل الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس، وارتفاع نسبة التسريبات المدرسية.

وفيما يلي جدول يوضح تفشي الأمية في مختلف فئات العمر (إحصاء 1987):

فئات العمر	العدد الإجمالي لكل فئة	عدد الأميين	نسبة الأميين
14-10	2.851.210	389023	13.64%
19-15	2.473.330	516983	20.9%
24-20	2.202.670	683474	31.03%
29-25	1.647.750	694783	42.17%
34-30	1.381.270	681292	49.32%
39-35	1.033.290	595186	57.6%
المجموع	11.596.520	3560747	

حملت فترة الثمانينيات بشكل واضح ظاهرة معقدة زادت تفاقما في ظل الأزمة الاقتصادية وأثرت على المجال الاجتماعي ألا وهي تفشي البطالة، وانكماش سوق العمل بسبب تراجع سوق الاستثمار، وقد كان تأثير الظروف الاقتصادية الصعبة واضحا على الصعيد الاجتماعي، ذلك أن سوء التسيير أدى إلى ترايد تركيز العائدات بكثرة لصالح أقلية استفادت من سياسة النظام في فترة الثمانينيات، هذه الثروة لم تكن عن طريق التراكم المنتج خلال فترة طويلة، بل في وقت قصير نتيجة التهرب من الضرائب والتهريب والمضاربة، كما سنت قوانين لم تكن في صالح الفئات الفقيرة، إنما زادت في غنى هذه الأقلية المحظوظة، من بين هذه القوانين مثلا قانون بيع أملاك الدولة بالدينار الرمزي.¹

ومن بين الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة الاجتماعية هي ذهنية المواطن الجزائري التي تتميز بأنها ذهنية استهلاكية توكالية، فغالبية المواطنين يعتمدون على الدولة في كل شيء خاصة الشغل، وهو ما يشكل عبء على الدولة وعليه لتفادي هذه المشاكل مستقبلا لابد من تشجيع ثقافة الإنتاج بين المواطنين لإقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة لتوفير مناصب شغل من جهة، وتوفير إنتاج محلي من جهة أخرى، كذلك على الدولة التركيز على

1 - أحمد طعيمة، المرجع نفسه، ص 75.

استثمار الأموال في القطاعات الإنتاجية مثل الفلاحة والصناعة، وهذا بإقامة المصانع والمشاريع التي تعود على البلاد بالفائدة.

رابعاً: الأسباب الثقافية

فيما يتعلق بالعامل الثقافي نجد أن الهوية الوطنية هي الأخرى لم تسلم في حالة التأزم، فالمعروف أن السياسة الاستعمارية عملت على القضاء على مقومات الهوية الوطنية وعلى رأسها الدين الإسلامي واللغة العربية، ذلك من خلال تشويه وتحريف مفاهيم الدين الإسلامي عن طريق تشجيع الطرق الصوفية، كما عملت على تشجيع تعلم اللغة الفرنسية وما تحمله من قيم وأفكار، هذه الوضعية شكلت أزمة حقيقة عندما استعاد الشعب الجزائري استقلاله، حيث وجدت الدولة الجزائرية نفسها أمام عقبتين، إحداهما محافظة وحساسة لكل ما يمس الهوية الوطنية، والأخرى ترى في الثقافة الغربية وخاصة الفرنسية المخرج الوحيد من التخلف الذي تعرفه الجزائر، هذه الازدواجية سببت الكثير من التوترات داخل النظام السياسي، زادت مطالب الحركة الثقافية الأمازيغية تعقيدا، وقد نتج عن هذا الوضع ظهور ديناميكيات سياسية اتخذت من المسألة الثقافية محورا لنضالها ووجد كل اتجاه من يمثل في دوايب الحكم، ولدى النخب الحاكمة مما صعب من الاستجابة وحسن التفاعل مع المدخلات الآتية من المجتمع، ومن ثم حدوث العجز والتقصير، وحالات الانسداد.¹

ويرى الدكتور "عياشي عنصر" أن التجربة الاشتراكية في الجزائر أفرزت فئتين من المثقفين: "الأولى: فئة بيروقراطية في خدمة السلطة عملت لصالحها وغضت الطرف عن ممارساتها السلبية، بالتالي لم تساهم في تنوير المجتمع. والثانية: فئة لها موقف مستقل وهي ضئيلة تبين محاسن التجربة ومخاطرها، لكن وقع إسكانها بشتى الوسائل ووصل الأمر إلى نفيها، وهذا الخوف منهم يعود إلى كونهم طليعة المجتمع التي بإمكانها توعيته وتنويره من خلال كشف هذه السلطة، فهذه الفئة لها استقلالية في رؤية الأمور وتحليلها"، إن الفئة الثانية غدت الساحة الوطنية في الجزائر بالأفكار والآراء بشأن سلوك النظام غير العقلاني، بالتالي لا بد من الديمقراطية الفعلية للتخلص من التصلب والاستبداد، والفكر الأحادي، وفتح المجال لسوق حرة للأفكار التي من شأنها أن تعطي أفكار بناءة.²

إن الأزمات التي عرفها النظام السياسي الجزائري على أكثر من صعيد أسست لحالة من الانسداد فقد معها كل مبررات الاستمرار بالرغم من الإصلاحات، ومحاولات الاستدراك التي قام بها من خلال تقليص دور

1 - لطيفة بن عاشور، "آليات التحول الديمقراطي في الجزائر". (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرياح-ورقلة-، 2014)، ص25.

2 - أحمد طعيبة، المرجع السابق الذكر، ص78.

الحزب سنة 1987، وفسح المجال أمام حركة المجتمع باعتماد المنظمات الحقوقية المستقلة والسماح للحركة الجموعية من خلال القانون الجديد بما الصادر بتاريخ 21 جويلية 1987 الذي سمح بقيام جمعيات خارج إطار حزب جبهة التحرير الوطني، القيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية والتسريع بها، خوصصة الأراضي الزراعية واستقلالية المؤسسات العمومية وفقا لبرنامج التكيف الهيكلي والتوجه نحو تخفيض الإنفاق العام والتصحيح المالي للمؤسسات.

على الرغم من هذه المحاولات التي كان يراد من خلالها تجاوز الأزمة الداخلية فإن الوضع قد انهار مع نهاية سنة 1988 وفشلت كل الإصلاحات، ولم يعد بالإمكان إلا إعادة هيكلة النظام على أسس جديدة تستجيب للقوى الاجتماعية الداخلية وتسمح بالمشاركة في صناعة القرار الوطني.¹

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للأزمة السياسية

لم تكن الأسباب الداخلية وحدها فقط عاملا في اندلاع الأزمة السياسية بالجزائر، بل كانت هناك أسباب خارجية ساهمت في تأزيم الوضع بالجزائر، خاصة أن هذه الفترة قد عرفت عدة أحداث كانهايار أسعار البترول في الأسواق الدولية، وكذا سقوط القطبية الثنائية، وظهور النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، واندلاع ثورات شعبية ضد أنظمة الحكم في دول أوروبا الشرقية، وهذا ما شكل ضغطا على النظام السياسي الجزائري خاصة وأن الجزائر كانت من ضمن الدول الاشتراكية آنذاك، بالتالي عليها مسايرة هذه الموجة من التغيرات طوعا أم كرها.

حيث تأثرت الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث بموجة التحولات الكبرى التي عرفها العالم منذ منتصف الثمانينيات، وما طرأ على العلاقات الدولية من تغيرات جذرية، وتكمن أهم المؤثرات في موجة التحول الكبيرة التي مست الأنظمة الشيوعية والاشتراكية في شرق أوروبا بانتقالها من النموذج الاشتراكي إلى النموذج الليبرالي من جهة، وضغط المديونية الخارجية وما حملته تأثيرات سياسيات المؤسسات المالية الدولية من جهة أخرى... فالنظام الدولي الجديد سيدعم دون شك التحول الديمقراطي في العالم الثالث، ما دام أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين يسيطرون على زمام الحكم في العالم.²

لهذا نجدها تدعو إلى مزيد من الديمقراطية في دول العالم الثالث، ولو أن هذا لا يعني تماما أن الغرب سيكون مناصرا ومدعما للديمقراطية الحقيقية خارج حدوده، ما دام أن مصلحته فوق كل اعتبار، وفي هذا الإطار

1 - لطيفة بن عاشور، المرجع السابق الذكر، ص 25.

2 - أحمد طعيبة، المرجع السابق الذكر، ص 88.

أصبحت الجزائر مضطرة إلى مواكبة هذه التحولات العالمية بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية الصعبة التي وصلت إليها، فكان لا بد من تفتح سياسي لمسايرة التفتح الاقتصادي الذي شرع مع بداية الثمانينيات، هذا التحول يعني بالنسبة للجزائر محاولة الاستفادة من كل الظروف الخارجية الإيجابية للخروج من الأزمة، وتجنب مشاكل كثيرة هي في غنى عنها مثل المقاطعة الاقتصادية الدولية¹. وهو ما جعل الجزائر تقع في استئدانة من الخارج خاصة من المؤسسات المالية الدولية، فأصبح الاقتصاد الجزائري في تبعية للخارج، وبانخفاض أسعار البترول وهبوط قيمة الدولار انخفضت عائدات النفط وانعكس ذلك سلبا على الاستقرار الاجتماعي، فلجأ النظام السياسي الجزائري إلى الاستئدانة من البنوك في وقت ارتفعت فيه خدمات الديون، فأصبح الاقتصاد الوطني في عجز مالي دفع بالجزائر للجوء إلى صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي لطلب المساعدة المالية، والقبول بإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية، وهذا يعني ربط السياسة الاقتصادية بقرار البنوك الدولية والخضوع للشروط المسبقة له.²

ونتيجة للتغيرات التي أصابت العالم الاشتراكي وما صاحبه من تحولات في بنية الأنظمة التسلطية، وانتقالها إلى الديمقراطية، وقد قادت هذه الموجة من التحول المراكز الأساسية في المنظومة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان لزاما على الجزائر مواكبة هذه التغيرات الجديدة سواء قرأت في إطار حسابات النخب الحاكمة ومحاولة استباقها للأحداث من خلال مبادراتها هي بإطلاق مسار التحول بهدف التحكم فيه وتسجيل الموقف على أساس أنها صاحبة الفضل، أم أنها استجابة عفوية للضغوطات الداخلية والخارجية ومن ثم قراءتها على أنها حتمية فرضتها حالة العجز والقصور التي وصل إليها النظام السياسي الجزائري.³

كل هذه الأسباب سواء الداخلية أو الخارجية أدت إلى زعزعة الاستقرار السياسي للجزائر، وأثرت سلبا على التنمية السياسية من خلال عجز النظام السياسي الجزائري على الاستجابة للتغيرات والضغوطات الداخلية والخارجية، وهو ما أدى إلى أحداث أكتوبر 1988.

1 - أحمد طعيمة، المرجع نفسه، ص 89، 90.

2 - ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، د.ط، قلمة: منشورات جامعة 08 ماي 1945، 2006، ص 139.

3 - محمد بوضياف، المرجع السابق الذكر، ص 119.

المطلب الثالث: أحداث أكتوبر 1988

لعبت العوامل السابقة الذكر الداخلية بالأساس والدولية أيضا، وهذا بصورة تراكمية داخل الطبقة الحاكمة، وفي المجتمع الجزائري بوجه عام، عوامل تبلورت آثارها في أزمة متعددة الأبعاد بلغت ذروتها في انفجار 05 أكتوبر 1988، الذي عجل بانحيار نظام الحزب الواحد ودخول الجزائر مرحلة التعددية.¹

في 05 أكتوبر 1988 اندلعت أعمال شغب في مدينة الجزائر عقب مظاهرات قسنطينية، وذلك احتجا على تقنين المواد الاستهلاكية الأساسية وارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى الإضراب العام الذي خرجت عنه إشاعات تؤكد أنه بات وشيكاً في وحدات صناعية مختلفة، ومنها الشراكة الوطنية لصناعة الشاحنات، وشركة الرياض لتموين وإسترد الأغذية وتوزيعها، والمسؤولة عن إنتاج مواد السميد والعجائن، وتموين السوق الوطني بها، الأمر الذي زاد في تفاقم الأجواء المتوترة التي كانت تطبع الحالة منذ شهور، وفي 50 أكتوبر 1988 تحولت المظاهرات إلى أعمال شغب، وهاجم محركوها وهم في معظمهم من الشباب الأبنية الرسمية والمباني العامة، ودون أن تتدخل قوات الأمن نهبت وأحرقت مقرات حزب جبهة التحرير الوطني، ومقر بعض البلديات، بالإضافة إلى المخازن الكبرى للمواد الغذائية كأسواق الفلاح.

وفي 06 أكتوبر 1988 أعلنت حالة الطوارئ في الجزائر العاصمة، وفرض منع التجول فيها أولاً، ثم في كل من وهران وقسنطينة منذ اليوم التالي 07 أكتوبر 1988، غير أن هذه التدابير بدل أن تضع نهاية للحركة الاحتجاجية تسببت باتساعها، حيث وصلت إلى حدوث مواجهات بالغة العنف بين المتظاهرين وقوات الأمن، وفي هذا السياق يقول الشاذلي بن جديد: "إنها أحداث يتأسف عليها الإنسان، لقد كانت قناعتني قبل أحداث أكتوبر 1988 هو القضاء على احتكار السلطة، ومن يتحمل السلطة في الغد لن يصل لها إلا بإخلاصه ونزاهته وكفاءته والتزامه، وأن ينتخب في البرلمان من قبل الشعب ويكون حاصلاً على ثقته كما يحاسب أيضاً أمام الشعب"، ويشير بعض المحللين في هذا الصدد أن هذه الأحداث شكلت نقطة حاسمة في بداية وتطور الأزمة الجزائرية، إذ تضافرت عدة عوامل يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- لقد برهنت بجلاء عن عجز وعدم كفاءة النظام آنذاك والذي ترك الصراع يتأجج ويأخذ أبعاداً مأساوية.²
- عدم جدية الطبقة الحاكمة في احترام إجراءات التقشف والتحلي بالصرامة والعمل، حيث نجدهم يستفيدون من السلطة بالشكل المادي أكثر.

1 - صالح بلحاج، أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، ط1، الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، 2012، ص20.

2 - محمد طاهر بوشلوش، "التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999)". (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006)، ص ص 231، 232.

- تفاقم الديون الخارجية بشكل شلّ قدرات النظام الاقتصادي وجعله غير قادر على إعادة الإنتاج الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وبالتالي تراجع للقدرة الشرائية للفئات الاجتماعية لا سيما الضعيفة والمحرومة، مما يعني في النهاية فشل السياسة الاستهلاكية التي اتبعتها السلطة كما يرجع بعض المحللين أسباب الأزمة إلى منظومة الإصلاحات الاقتصادية، فعلى الرغم من كثرة القوانين التشريعية التي صاحبت حركة الإصلاحات الاقتصادية في عام 1980، إلا أنها كانت على المستوى التطبيقي تعاني من نقص فادح، فضلا عن عدم الانسجام في عرض البرنامج الاقتصادي الكلي، بينما يرجع البعض الآخر إلى محتوى ومضمون الإصلاحات ذاتها التي لم تكن لتغير في الأمر شيئا بل بعثرت المؤسسات الجديدة عبر التراب الوطني في إطار إعادة الهيكلة، ومن ثم أضافت أعباء ثقيلة لعملية التسيير، وزادت من صعوبة المراقبة بسبب تجزئة عملية القرار.¹

وكنتيجة لهذه الأزمة وتحت ضغط الشارع تمت المصادقة على تعديلات لدستور البلاد في فبراير 1989 لإطلاق بعض الحريات: منها السماح بالتعددية السياسية، حرية الصحافة والإعلام.²

1 - محمد طاهر بوشلوش، المرجع نفسه، ص232.

2 - أنو نصر الدين هدام، المصالحة الوطنية في الجزائر، ط1، جينيف: معهد الحقوق، 2007، ص48.

المبحث الثاني: تأثير الأزمة السياسية على التنمية السياسية والاستقرار السياسي

لقد كان للأزمة السياسية التي عرفت الجزائر نهاية الثمانينيات انعكاسات سلبية على التنمية السياسية، والاستقرار السياسي، خاصة بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، وتدخل الجيش لتوجيه مسار التنمية السياسية في الجزائر.

المطلب الأول: تأثير الأزمة السياسية على المشاركة السياسية

يعرف "صلاح منسي" المشاركة السياسية على أنها: "عملية دينامية يشارك الفرد من خلالها في الحياة السياسية لمجتمعته بشكل إرادي وواعي بغية التأثير في المسار السياسي العام بما يحقق المصلحة التي تتفق مع آرائه وانتمائه الطبقي، وتتم المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة أهمها المشاركة في الأحزاب، والترشيح للمؤسسات التشريعية، والاهتمام بالحياة السياسية والتصويت".¹

إن أزمة المشاركة السياسية في الجزائر قد تمثلت في عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية، فقد رافق حكم الحزب الواحد إقصاء للحريات الفردية والجماعية، وفرض قوالب جاهزة منعت من خلالها روح المبادرة المبدعة، وتأكيد الأحادية المتعسفة وتراكم عناصرها لسنوات عديدة، ومن هنا برزت رغبة النخب الحاكمة في عدم إشراك القوى الأخرى ذات التوجه السياسي وممارسة النزعة الإقصائية ضدها، واحتكارها الكامل للتمثيل في إطار سياسية تعبوية تفتقر إلى المشاركة، لذلك فقد اقتضت رؤية حزب جبهة التحرير الوطني بالنسبة إلى المشاركة بمعنى التعبئة السياسية، التي تأخذ شكل التأييد والحشد والمساندة لبعض القرارات دون الإسهام الحقيقي في صنعها نتيجة ضعف الحزب، وعدم قدرته على تمكين مختلف القوى من التعبير عن مصالحها ومطالبها، بالتالي افتقاد وجود قنوات شرعية أخرى، لذلك انفتح الباب أمام العنف لتوصيل المطالب وإعلان الاحتجاج.²

إن الجزائر وقبل التحول إلى التعددية الحزبية في 1989 لم تكن تمتلك أية تقاليد يفصح عن مشاركة سياسية حقيقية، فالمفهوم السائد هو التعبئة وليس المشاركة، كما أن الساحة السياسية كانت مغلقة تماما أمام الجبهة التي تسيطر عليها العناصر العسكرية المتعددة والتكنوقراط، وعلى الرغم من التطور الذي شهدته الجزائر في تكوين الجمعيات خلال السبعينيات إلا أن النظام السياسية بقي مفتقدا ذلك النضج المؤسسي الذي يجعل من الديمقراطية قيمة عليا تحكم حياة المجتمع، ولم يبدأ النظام الجديد بالتحول إلا متأخرا، حيث سعى إلى إعلان قانون

1 - عامر ضبع، "دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح (1999-2004)". (مذكر ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008)، ص 21.

2 - ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، المرجع السابق الذكر، ص 118، 119.

رقم 1987/05 الذي فسح المجال لإنشاء الجمعيات، والذي عدّل بمرسوم 1988/66 في فبراير ونص على دراسة طلب اعتماد الجمعية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع، من السماح للسلطة من إبداء التحفظات على برامجها إذا كانت تتعارض مع القوانين المعمول بها.

سيطرت مؤسسة الرئاسة على مقدرات الحياة السياسية في البلاد، من خلال سيطرتها على الحزب والجيش وقيامها بالدور التشريعي إلى جانب المجلس الشعبي الوطني، مثلما سيطرت على وسائل الإعلام التي سخرت لنشر أيديولوجية الحزب الواحد، من هنا لم يعد النظام السياسي الجزائري طول تلك الفترة بقادر على استيعاب القوى السياسية التي ظهرت على الساحة عقب الأحداث التي شهدتها عام 1988 لغياب التقاليد السياسية في هذا المجال، الأمر الذي خلق نوعا من التصادم بين ما اعتاد عليه النظام والأوضاع الجديدة.¹

ولأن المشاركة السياسية تعد إحدى جوانب التنمية السياسية، فقد كانت غائبة تماما في الجزائر قبل أحداث أكتوبر 1988 ما أثر على عملية التنمية السياسية، والاستقرار السياسي طيلة عقد من الزمن.

المطلب الثاني: تأثير الأزمة السياسية على الشرعية السياسية

يذهب البعض إلى اعتبار الشرعية ممثلة في قدرة النظام على خلق الاعتقاد بملائمة النظام القائم للظروف الموجودة، وخلق الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية الموجودة هي أكثر المؤسسات ملائمة لإدارة هذا المجتمع.² أما أزمة الشرعية وفقا لتحليلات "لوسيان باي" هي انهيار في البناء الدستوري، والأداء الحكومي، ينجم عن اختلاف حول الطبيعة الملائمة لسلطة النظام، ويتمثل ذلك في تغير البناء أو الطابع الأساسي لنظام الحكم من ناحية، وتغيير المصدر الذي يستمد منه النظام سلطته من ناحية أخرى.³

وقد استمدت الجزائر كدولة شرعيتها من الشرعية التاريخية لجهة التحرير التي ارتكزت على المقاومة ضد المحتل وتحقيق الاستقلال، وترتب على هذه الشرعية تداخل بين الدولة والجهة لما يقرب من الاندماج، لذا فإن أزمة الشرعية تعود في نشأتها إلى الأيام الأولى من الاستقلال، حيث لم تعترف قيادة الأركان (الجيش) بالحكومة المؤقتة وتحالفت مع فريق من المدنيين وشكلت المكتب السياسي، الذي لم يحترم اختصاصات المجلس التأسيسي في مجال التشريع، أما بخصوص وضع دستور 1963 وعدم تطبيقه إلا بالكيفية التي أرادها الرئيس أحمد بن بلة، وبعد

1 - ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، المرجع نفسه، ص 119.

2 - كمال بن فليس، "دور وسائل الإعلام في التنمية السياسية في الجزائر". (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2008)، ص 56.

3 - ياسين روج، "الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر (1996-2008)". (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009)، ص ص 66، 67.

الإطاحة بنظامه يوم 19 جوان 1965 حاول الرئيس هواري بومدين تبرير العملية بوضع حد للسلطة الفردية ومحاولة استرجاع الشرعية الثورية، وذلك استمرار للثورة الجزائرية.

وقد أخذ مفهوم الدولة في عهد بومدين معنى جديدا، فالدولة لديه هي السلطة والنظام ووحدة الشعب، وبعد إعلانه عن بناء جهاز دولة فعال ومؤسسات تستجيب لمطالب الشعب، فإنه يكون بذلك قد طرح مصدرا جديدا للشرعية هي الشرعية الدستورية، وهذا يعني أن الرئيس هواري بومدين وضع حدا للشرعية التاريخية الثورية التي قام عليها النظام السياسي في مرحلته الأولى، وبدا أن النظام السياسي سينشئ مؤسسات دستورية تنمي المشاركة السياسية، وتعيد لجهة التحرير دورها الفعال في الحياة السياسية، لكن الذي حصل عكس ذلك التصور، حيث حرص الرئيس على أن تبقى له السيطرة على الحزب، وهكذا تم التحالف بين الجيش والكونقراطيين، وأعطيت الأولوية لبناء الدولة على أسس متينة والقيام بتنمية سريعة للخروج من الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالنظر إلى الضعف الأيديولوجي للحزب الذي أعطيت له مرتبة ثانوية.

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين عين الجيش شخصية عسكرية لتولي منصب رئاسة الحكم تمثل في الشاذلي بن جديد، هذا الأخير بعدما أصبح رئيسا للحزب قام بتقويته ليستخدمه في صراعه ضد مراكز القوة في الجيش، فحاول الاستعانة بالجنح السياسي للحزب، وتأطير الحزب وإعادة الاعتبار للجانب السياسي لإحداث توازن مع الجيش، كما شهدت عهده بؤار التغيير الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي، وإبعاد بعض رموز النظام السابق، وهذا بغية استعادة شرعية جديدة لنظامه. وفي ظل تآكل واختيار شرعية حزب جبهة التحرير، ونشوب الصراعات الداخلية بين كوادره وقياداته وصراعاتهم على الحكم، وتدهور مكانة الأيديولوجية التعبوية للحزب والنظام في ظل تطورات الأوضاع الداخلية، والإقليمية والدولية، وفي ظل تردي الأوضاع الداخلية وشيوع الفساد الداخل في الإدارة، والحزب والجيش أدى كل ذلك إلى فقدان الشرعية.¹

لتدخل الجزائر في دوامة من العنف وعدم الاستقرار السياسي ليستقيل بعد ذلك الرئيس الشاذلي بن جديد، وتدخل البلاد في مرحلة انتقالية.

المطلب الثالث: تأثير الأزمة السياسية على العدالة والتوزيع

برزت أزمة العدالة في توزيع الثروة بفعل تراكمات ممارسة النظام الاشتراكي منذ سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، وتحلت مظاهرها في أزمة الشغل²، حيث تم تسريح عدد كبير من العمال بلغ عددهم حوالي 260 ألف

1 - ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، المرجع السابق الذكر، ص 117، 118.

2 - مصعب شنين، المرجع السابق الذكر، ص 26.

عامل خلال سنة 1995 وهي نفس السنة التي انطلق خلالها برنامج التعديل الهيكلي الموقع عليه مع صندوق النقد الدولي، حيث تشير إحصائية تم إعدادها من قبل وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة إلى بعض الإجراءات المتعلقة بحل المؤسسات العمومية وتسريح العمال، إذ تم حل حوالي 800 مؤسسة منذ عام 1994 إلى غاية 1998، وبلغ عدد المسرحين نهاية سبتمبر 1995 حوالي 37539 عامل أحيل منهم 27826 عامل على صندوق التأمينات على البطالة أي 74.4%، كما أحيل عدد آخر من العمال على صندوق التقاعد المسبق والمقدر بحوالي 9173 عامل إلى حوالي 4.9 مليون عامل والباقي يعانون من البطالة.¹

ومن مظاهر أزمة العدالة في توزيع الثروة كذلك نجد أزمة السكن وتدني القدرة الشرائية للمواطنين، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض سعر برميل النفط إلى 10 دولارات²، التي أصبحت تتحكم فيها الدول المتقدمة بشكل كبير وارتفاع قيمة الواردات، نجم عنه تراجع عائدات الدول النامية من العملة الصعبة، بالتالي صعوبة في تشكيل احتياطي ملائم، وبالمقابل ظهرت الحاجة الماسة للتمويل الأجنبي، لذلك كان الاتجاه نحو الاستدانة من الخارج، خاصة من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) التي أصبح لها تأثير كبير على البلدان النامية إلى درجة تدخلها في تحديد سير الحكومات والأنظمة السياسية تحت تأثير الدول الصناعية الكبرى بحكم حصص مساهماتها الكبيرة في أموال هذه المؤسسات.

وفي ظل انشغال الرأي العام الداخلي بالأزمة خاصة في جانبها السياسي كان السياسات العامة تفتقد إلى حد ما إلى الرشادة، فهي تخدم طبقة دون غيرها فنجد التفاوت في توزيع الثروة ومثال ذلك سياسة الأجور بين فئات العمال والموظفين، حيث كان التوظيف يتم بمقاييس تشوبها المحسوبية.

أدى التحول إلى اقتصاد السوق إلى حالة من التضخم الذي أثر على توزيع الثروة، فقد استفاد الأفراد الذين تتجسد ثرواتهم في أصول عينية (أراضي، عقارات...) من التضخم، حيث ارتفعت مداخيلهم مع ارتفاع المستوى العام للأسعار على عكس الأفراد الذين يملكون ثروة في شكل أصول مالية ونقدية، فقد تضررت ودائعهم ودخولهم من أزمة التضخم في هذه الفترة، ومن مظاهر غياب العدالة في توزيع الثروة في هذه الفترة هو الشراء الفاحش والسريع بين فئة محددة من السكان يشكلون في معظمهم طاقم النظام السياسي، والمقربون الذين يكونون في مجموعهم شبكة من المجموعات الزبونية، التي تحتكر الثروة والسلطة في آن واحد.³

¹ - محمد طاهر بوشلوش، المرجع السابق الذكر، ص 255.

² - أحمد طعيبة، المرجع السابق الذكر، ص 90.

³ - مصعب شنين، المرجع السابق الذكر، ص 26، 27.

وفي الأخير يقول ابن خلدون: "الظلم مؤذن بخراب العمران"، فغياب العدالة في توزيع الثروة أدى إلى شعور المواطن الجزائري بالظلم والاحتقار، خاصة بعد ظهور فئة قليلة ذات ثراء فاحش من خلال شراء المؤسسات العمومية بالدينار الرمزي مشكوك في أمرها، وهذا ما دفع إلى القيام بأعمال عنف استهدفت كل ما يرمز إلى الدولة.

المبحث الثالث: دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الأزمة.

في هذا المبحث سنحاول التعرف على دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أثناء الأزمة السياسية التي شهدتها الجزائر خاصة بعد إقرار التعددية السياسية بموجب دستور 1989.

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية.

تعتبر الظاهرة الحزبية ركنا أساسيا للديمقراطية، فمن خلال ممارسات الأحزاب السياسية وعلاقاتها مع السلطة والمجتمع المدني يمكن أن نقيس مدى تغلغل وانتشار العملية الديمقراطية داخل النظام السياسي والمجتمع معا¹، حيث تقوم الأحزاب السياسية بدور أساسي في التمثيل السياسي، ويتمثل ذلك في قيامها بدور الوسيط بين الناخبين، والمنتخبين². وفي ظل الأزمة التي عرفت الجزائر، عملت الأحزاب على إنهاء الأزمة ووضع حد للتردي الذي عرفته الجزائر دولة ومجتمعا، غير أن أفكار هذه الأحزاب جاءت مختلفة حسب خلفياتها وأبعادها فنجد كل من حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، والتجمع الوطني الديمقراطي قد وفر الغطاء السياسي لاستراتيجية الاستئصال التي تبنتها النخب الحاكمة في الجزائر خلال مرحلة الأزمة، وقد وجد الأول ضالته في هذه الأجواء بحكم توجهاته التغريبية، فهو يسعى إلى المحافظة على اللغة الفرنسية، ويناهض علنا التيار الإسلامي، وبحسب بعض الأوساط السياسية والإعلامية فإن الحزب تربطه علاقات مميزة بالمؤسسة العسكرية خاصة مع جناحها الرافض للمشاركة الإسلامية في العملية السياسية... حيث أعلن السعيد سعدي صراحة عندما حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ نجاحها الباهر في أول انتخابات تشريعية تعددية في الجزائر يوم 26 ديسمبر 1991 دعا لمقاطعة الدور الثاني منها، بل ودعا إلى عصيان مدني وإضراب شامل واعتصام في الساحات العمومية من أجل الوقوف في طريق الإسلاميين إلى الحكم³.

أما حزب التجمع الوطني الديمقراطي فقد وفر الغطاء السياسي هو الآخر لحركة الاستئصال من يوم اعتماده عام 1997 إلى غاية مراجعة النظام لحلوله الأمنية الفاشلة، ودافع عن سياسة مكافحة الإرهاب، ولعل من أهم المنطلقات الاستراتيجية التي تبناها الحزب في مرحلة الأزمة هي مساندة العسكري، وتعبئة القوى السياسية، والاجتماعية حوله بهدف مواجهة القوى الإرهابية... وكذا عسكرة المجتمع ودفعه إلى الانخراط في مواجهة الإرهاب، وذلك بتشجيع ظهور قوات الدفاع الذاتي، وهم مواطنون سلحتهم السلطة من أجل الدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم، والتعاون مع قوات الأمن للوقوف في وجه الجماعات المسلحة الإسلامية.

1- أحمد طعيبة، المرجع السابق الذكر، ص 136.

2- سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج2، ط7، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص126.

3- محمد بوضياف، المرجع السابق الذكر، ص ص 193، 194.

أما حركة مجتمع السلم مارست سياسة مسك العصا من الوسط، فلا هي مع السلطة في أطروحتها الأمنية، ولا هي مع المعارضة في تدويل الأزمة والحوار مع الجماعات المسلحة... ورغم الضغوطات التي مارستها عليه السلطة من أجل استمرار الحركة في لعب دورها الوظيفي والمتمثل في تقديم الحركة على أنها بديل إسلامي معتدل، وذو امتداد جماهيري يغطي عن سياسة الإقصاء والتهميش التي تمارسها النخب الحاكمة في حق المعارضة الإسلامية الراديكالية، بالرغم كل هذا ظلّ "نحناح" والفريق الذي معه صابرا إلى أن انكشفت الأزمة في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وقد اعتمدت الحركة في حلها للأزمة السياسية على استراتيجية المشاركة، فقد صرح زعيم الحركة الشيخ محفوظ نحناح " إنّ المشاركة هي نتيجة لقراءة واقعية وموضوعية للأزمة الجزائرية وهي في نفس الوقت قناعة سياسية وخيار ضروري لحلّ أزمة معقدة..."¹، فقد شاركت الحركة في الحكومة الائتلافية بقيادة أحمد بن بيتور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 300/99 المؤرخ في 24 ديسمبر 1999²، بمشاركة 7 أحزاب... متناثرة أيدلوجيا، كمشاركة الإسلاميين إلى جانب حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حيث تعدّ سابقة، لأن هذا الأخير يرفض الجلوس إلى جانب الإسلاميين في الكثير من تصريحات قيادته³. حيث حرصت الحركة أن تكون حاضرة في كلّ المواعيد الانتخابية، من أجل مصلحة البلاد، وحماية الشعب من الانقسام.

وبعد أن قررت قيادة الجيش، والقوى الاستتصالية الموالية لها مواجهة مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والجماعات المسلحة المنشطرة عنها، حينها اشتعلت نار الفتنة في الجزائر ودخلت البلاد في أتون حرب أهلية... في ظل هذه الظروف تداعت الجبهات الثلاث جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، والجبهة الإسلامية للإنقاذ بوصفهم الأحزاب الفائزة في الانتخابات والممثلة للإرادة الشعبية إلى التباحث من أجل رسم استراتيجية تعيد الهدوء والسلم إلى البلاد، وتوفر أرضية لحل الأزمة المستعصية، وقد أتاحت جمعية سانت جيدو(منظمة إيطالية غير حكومية متخصصة في فضّ النزاعات) فرصة اللقاء التي جمعت بالإضافة إلى الجبهات الثلاث كلّ من رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان الجزائرية، وبعض الشخصيات الوطنية، كما حضر رؤساء أحزاب حركة النهضة (عبد الله جاب الله)، حزب العمال (لويّزة حنون) والسيد أحمد بن محمد رئيس حزب الجزائر المعاصرة، وكذا الرئيس الأسبق أحمد بن بلة، وقد تمحورت هذه المبادرة المبادئ التي يفترض أن تكون محل إجماع كلّ الفرقاء

1- محمد بوضياف، المرجع نفسه، ص 196-198.

2- ج.ج.د.ش، مرسوم رئاسي رقم: 300/99 المؤرخ في 16 رمضان 1420 الموافق لـ 24 ديسمبر 1999 المتعلق بتعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، العدد 93، الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 1999، ص 50.

3- ياسين روج، المرجع السابق الذكر، ص 140.

السياسيين، فقد اتفقت الأطراف المشاركة في لقاء روما التي رأتها أن تكون جديدة بأن تجتمع عليها كافة القوى السياسية في البلاد، ويمكن الإشارة إلى بعضها:

- الالتزام بإعلان أول نوفمبر 1954 إلى إقامة دولة جزائرية ديمقراطية واجتماعية في إطار مبادئ (الإسلام).

- رفض العنف كوسيلة للوصول إلى الحكم والبقاء فيه.

- احترام الشرعية الشعبية، وعدم المساس بالمؤسسات المنتخبة إلا بتزكية شعبية.

- عدم تدخل الجيش في الشؤون السياسية، وعودته إلى صلاحيته الدستورية ممثلة في حماية الوحدة الوطنية.

- التمسك بالعناصر المكونة للهوية الوطنية ممثلة في: الإسلام، العروبة والأمازيغية.

كانت هذه أهم الأسس التي اجتمعت عليها المعارضة في لقاء روما، وهي تعبر عن قناعتها لحل المشكلة الجزائرية بوصفها ممثلاً للإرادة الشعبية المعبر عنها في انتخابات 1991 الملغاة¹.

المطلب الثاني: دور منظمات المجتمع المدني

الحديث عن المجتمع المدني في الجزائر، يرتبط إلى حد كبير بانفجار أحداث 5 أكتوبر 1988... حيث ظهرت مختلف مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب والجمعيات والنقابات المهنية، حيث خصها دستور 23 فيفري 1989 بنصوص ومواد تؤكد على حرية تكوين الجمعيات². حيث بدأ تفاعل المجتمع المدني مبكراً مع الأزمة الجزائرية... حيث شاركت معظماته وعلى رأسها "الاتحاد العام للعمال الجزائريين واتحاد التجار والطلاب والمنظمات الإسلامية" في المطالبة بإصلاحات سياسية جذرية وإصلاح الوضع الاقتصادي المتردي، وحل أجهزة الدولة التي سمحت لنخبة قليلة العدد أن يستنزفوا ثروات البلاد... فعملوا السلطة إلى ضرورة توفير السند السياسي اللازم لحل الأزمة بعد تزايد الضغوط، وذلك بخلق شروط جديدة للتغيير الذي يريده المجتمع المدني، هذا الأخير الذي كان دور منظماته مزدوجاً ومعبراً عن انقسامها في الانتخابات التشريعية التي جرت جولتها الأولى في ديسمبر 1991، وكان ينتظر أن تجري الجولة الثانية في جانفي 1992، فلقد حشدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجولة الأولى بعض النقابات، وعلى رأسها النقابة الإسلامية (SIT) والنوادي الرياضية والمساجد، وساهمت هذه التنظيمات في فوز الجبهة الإسلامية بـ 189 مقعداً، وأمام الاحتمالات المؤكدة بفوزها بالأغلبية البرلمانية في الجولة الثانية، تحركت بعض تنظيمات المجتمع المدني ضد هذه الاحتمالات ومن ذلك تشكيل "اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر" التي هدفت لمواجهة "جبهة الإنقاذ" التي ترفض الطابع الجمهوري للدولة، ثم ما لبثت الجمعيات

1- محمد بوضياف، المرجع السابق الذكر، ص 199-201.

2- نفسية زريق، المرجع السابق الذكر، ص 57.

النسائية العلمانية وعلى رأسها " التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات " و " جمعية تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة " وغيرها حركت مظاهرات نسوية للاحتجاج على وصول " الإنقاذ " إلى الحكم¹.

وعليه يمكن تصنيف منظمات المجتمع المدني إلى منظمات مؤيدة لخيار السلطة في استئصال الإسلاميين ومنهم من الوصول إلى الحكم، ومنظمات رفضت خيار السلطة استخدام القوة ضدّ الإسلاميين ودعت للحوار والمصالحة.

1- المؤيدون لخيار السلطة:

مثلت " اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر " التي أسسها " الاتحاد العام للعمال الجزائريين " في 1992 بهدف مواجهة النفوذ المتنامي للجبهة الإسلامية للإنقاذ²، المحور الذي اجتمعت حوله كلّ القوى الاجتماعية الرفضية لنتائج انتخابات 26 ديسمبر 1991 التي فاز بها التيار الإسلامي، وقد خرجت هذه الجمعيات والمنظمات في مظاهرات شعبية تطالب المؤسسة العسكرية بإيقاف الإسلاميين ومنهم من الوصول إلى السلطة، وقد تزعم هذه الحركة عبد الحق بن حمودة الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين والذي أغتيل لاحقا في ظروف جد غامضة... كما تزعمت السيدة خليدة مسعودي التي كانت إحدى أبرز الناشطات من الوجوه النسوية في لجنة إنقاذ الجزائر، ومسؤولة فرعها الذي نظم مظاهرة عارمة ضدّ ما سمي " الدولة الإسلامية "، وواصلت خليدة مسعودي رمز المرأة العلمانية في الجزائر نشاطها لمواجهة التيار الإسلامي بتأسيس جمعية التضامن لمساندة عائلات ضحايا الإرهاب كما كانت عضوا بارزا في الحركة من أجل الجمهورية، كما استطاعت الحركة النسوية ذات التوجهات اليسارية والفرانكفونية تأسيس ما يعرف بالتجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات والذي أضفى الكثير من المشروعية على قرار النخب الحاكمة بإلغاء الانتخابات³، حيث تمّ إلغاء المسار الانتخابي سنة 1991 إثر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحلّ مختلف تكوينات المجتمع المدني التابعة لها⁴.

وعليه مهما كانت تبريرات هذه المنظمات التي دعت إلى إلغاء الانتخابات، فهي قد وقفت ضدّ إرادة الشعب في اختيار ممثليه، وخاصة وأنّ الانتخابات تعدّ آلية من آليات المشاركة السياسية، وأداة لتفعيل التنمية السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي ومن التناقض أن نجد بعض هذه المنظمات تأخذ من الديمقراطية كتسمية لها

1- هشام عبد الكريم، المرجع السابق الذكر، ص 117، 118.

2- لطيفة بن عاشور، المرجع السابق الذكر، ص 58.

3- محمد بوضياف، المرجع السابق الذكر، ص 208، 209.

4- بياضي محي الدين، المرجع السابق الذكر، ص 115.

مثل " التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات" ترى هل من الديمقراطية أن تقف في وجه إرادة غالبية الشعب لاختيار نوابه؟.

2-الرافضون لخيار السلطة:

في مقابل المنظمات والجمعيات التي دفعت نحو الحسم العسكري للأزمة الجزائرية، هناك فعاليات مدنية أخرى تبنت موقفا مغايرا دعت من خلاله إلى الحوار والمصالحة، وضرورة الوصول إلى حلول سياسية توافقية وحملوا المسؤولية كاملة لمؤسسة الجيش لكونه مؤسسة تمثل الدولة وكان ينبغي عليه التصرف بحكمة عالية، واستيعاب الأوضاع وتخطي الفورة الشعبية، فلا يعقل أن تلغى انتخابات سارت بشكل نزيه وشفافا بشهادة الكثير من الدوائر ولا يتحرك مناضلو الأحزاب الفائزة، يعلق السيد علي محي الدين عبد النور رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في هذا الصدد قائلا: " إن السلطة المنبثقة عن هذا الانقلاب ليست شرعية ولا قانونية وقد صادرت بقوة السلاح إرادة المواطنين واختيار الشعب المعبر عنه عبر صناديق الاقتراع ومن ثمّ فإن السلطة هي الإرهابية وما من شيء يدان في هذه المواجهة إلا العمليات التي تقع ضدّ المدنيين".

كما سجلت الرابطة حضورها القويّ في لقاء روما الذي جمع فعاليات المعارضة الجزائرية وتسجل هنا الموقف المحتشم للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان والمرصد الوطني لحقوق الإنسان وخفوت صوتيهما مقارنة بما يجري على الساحة الوطنية في السنوات (1992-1999).

إلى جانب هذا الحضور المميز للرابطة الجزائرية، عرفت سنوات الأزمة نشاط الكثير من الجمعيات الثقافية والاجتماعية التي جعلت من بعض الملفات محور نضالها، كملف الأسرة واللغة العربية، والقضية الأمازيغية، وقضية المفقودين، وضحايا الإرهاب، واستطاعت أن تحدث شيئا من التوازن في ظلّ ظروف تحكم فيها تيار محسوب على الجهات المتغربة.¹

وفي الأخير أدى إلغاء الانتخابات التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى أعمال عنف كادت تؤدي بالبلاد إلى الهاوية، حيث لجأ النظام السياسي إلى معالجة هذه الأزمة باعتماد آليات سياسية سنتطرق لها في الفصل الثالث.

1-محمد بوضياف، المرجع السابق الذكر، ص ص 209، 210.

في هذا الفصل تمّ تناول الأزمة السياسية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر عقب أحداث أكتوبر 1988، ففي المبحث الأول تمّ معالجة عوامل ودوافع الأزمة السياسية في الجزائر حيث كانت هناك عوامل داخلية تمثلت في الأسباب السياسية التي عرفت أزمة بناء مؤسسي للسلطة السياسية، وكذا أزمة صراع داخل أجنحة النخبة السياسية في الجزائر، أما الأسباب الاقتصادية فتتمّ حصرها في الأزمة البترولية ابتداء من سنة 1986 وما نتج عنها من انخفاض في الأسعار، ودخول الاقتصاد الجزائري في حالة ركود، وارتفاع المديونية الخارجية اتجاه المؤسسات المالية العالمية. بالتالي تبعية السياسة الاقتصادية للخارج، وهو ما أثر على الجانب الاجتماعي الذي عرف ارتفاع في نسبة النمو الديموغرافي يقابله انخفاض في النمو الاقتصادي ما انعكس سلبا على مستوى المعيشة، إضافة إلى سوء التسيير الذي أدى إلى تركيز العائدات لصالح فئة قليلة على حساب غالبية الشعب.

أما الأسباب الخارجية تمثلت في تأثر الجزائر بموجة التحول التي عرفها العالم منتصف الثمانيات خاصة على الأنظمة الاشتراكية، إضافة إلى تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج خاصة المؤسسات المالية (صندوق النقد، والبنك العالمي) بسبب المديونية التي وقعت فيها الجزائر ما يعني ربط السياسة الاقتصادية بالخارج والخضوع للشروط المسبقة وفي المبحث الثاني تمّ تناول تأثير الأزمة السياسية على التنمية السياسية والاستقرار السياسي من خلال تأثير الأزمة على المشاركة السياسية، حيث رافق حكم الحزب الواحد إقصاء الحريات الفردية والاجتماعية، وممارسة النزعة الاقتصادية ضد القوى الأخرى ذات التوجه السياسي، وكذلك تمّ تناول تأثير الأزمة السياسية على الشرعية، حيث تعود أزمة الشرعية إلى بداية الاستقلال من خلال عدم اعتراف قيادة الأركان بالحكومة المؤقتة، وتحميد العمل بدستور 1963 بعد 20 يوم فقط من إصداره، وهذا إلى غاية الإطاحة بنظام أحمد بن بلة 19 جوان 1965، واستمرت أزمة الشرعية بعد وفاة الرئيس هواري بومدين نتيجة نشوب الصراعات الداخلية بين كوادر حزب جبهة التحرير، وشيوع الفساد في الإدارة والحزب والجيش ما أدى لفقدان الشرعية.

أما أزمة العدالة في توزيع الثروة فقد تجلت في أزمة الشغل من خلال تسريح العمال، وأزمة السكن وتدني القدرة الشرائية، ومن مظاهر غياب العدالة في توزيع الثروة هو الثراء الفاحش لفئة قليلة من السكان غالبيتهم من طاقم النظام السياسي.

وفي المبحث الثالث تمّ التطرق لدور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لحلّ الأزمة، فالأحزاب السياسية وباختلاف مشاربها الفكرية كلّ منها كان له نظرة في حلّ الأزمة، وإما بالاستئصال واستخدام القوة

العسكرية ضدّ الإسلاميين، أو حلّ الأزمة عن طريق المشاركة لإضفاء الشرعية وتجنب البلاد الخراب وعدم الاستقرار، أو الدعوة للحوار والمصالحة لحلّ الأزمة.

أما تنظيمات المجتمع المدني فقد انقسمت بين مؤيد للسلطة في استئصال الإسلاميين، ومنهم من الوصول إلى الحكم، ومنظمات رفضت خيار السلطة استخدام القوة ضدّ الإسلاميين والدعوة للحوار والمصالحة.

الفصل الثالث

المصالحة الوطنية نموذجاً لتحقيق الاستقرار السياسي

تمهيد:

دخلت الجزائر بعد إلغاء المسار الانتخابي عام 1991 في حالة عدم استقرار سياسي، نجحت عنه أعمال عنف راح ضحيتها عشرات الآلاف من المواطنين الأبرياء، حيث حاول النظام السياسي معالجة هذه الأزمة من خلال الاعتماد على عدة آليات سياسية، حيث انطلق بإجراء جولات حوار وطنية، بهدف تشكيل مؤسسات سياسية شرعية، إلا أن الحوار الذي باشرته السلطة لم يضع حداً للتدهور الأمني، لذلك تم إصدار قانون الوئام المدني بعد استفتاء الشعب عليه في 16 سبتمبر 1999 الذي كان بمثابة خطوة أولى تهدف لتحقيق الأمن والاستقرار، ليتم ترفيقه إلى قانون المصالحة الوطنية، أين كانت الانطلاقة في إعادة بناء الدولة على جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية، و الاجتماعية.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى الآليات التي اعتمدها النظام السياسي الجزائري من أجل الخروج من هذه الأزمة، حيث سيتم تناول العناصر التالية:

المبحث الأول: آلية الوفاق الوطني.

المبحث الثاني: آلية الوئام المدني.

المبحث الثالث: آلية المصالحة الوطنية.

المبحث الأول: آلية الوفاق الوطني

بعد توقيف المسار الانتخابي عام 1991 اندلعت أعمال شغب أدخلت الجزائر في دوامة من العنف وعدم الاستقرار السياسي، ما أدى إلى ارتكاب مجاز جماعية راح ضحيتها آلاف الأبرياء، إضافة إلى الخسائر الاقتصادية، ودخول الجزائر في عزلة دولية ما دفع بالنظام السياسي إلى محاولة إيجاد حلول لهذه الأزمة، ومن بين هذه الحلول التي اعتمدها نجد آلية الوفاق الوطني.

المطلب الأول: مضمون آلية الوفاق الوطني

قدم الرئيس الشاذلي بن جديد في 11 جانفي 1992 استقالته إلى رئيس المجلس الدستوري عبد المالك بن حيليس ليعلن المجلس الدستوري في اليوم الموالي عن بيان ثبت من خلاله الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، وأشار إلى ما قد قام به الرئيس في 04 جانفي 1992، حينما أقدم على حل المجلس الشعبي الوطني دون الإعلان عن ذلك، كما أشار البيان إلى أن الدستور لم ينص في أحكامه على حالة اقتران شغور المجلس الشعبي الوطني عن طريق الحل بشغور رئاسة الجمهورية عن طريق الاستقالة، ما يعني حدوث حالة فراغ دستوري، حيث تم إسناد إدارة البلاد والتفكير في الخروج من أزمة الفراغ الدستوري إلى المجلس الأعلى للأمن الذي دخل في جلسة مفتوحة ابتداء من 12 جانفي 1992 برئاسة رئيس الحكومة السيد أحمد غزالي أريد لها أن لا ترفع إلا بإيجاد مخرج من هذه الوضعية وهو ما كان بتاريخ 12 جانفي 1992 حيث أعلن المجلس الأعلى للأمن عن إنشاء المجلس الأعلى للدولة ليسد الشغور الحاصل لرئاسة الجمهورية، تشكل من 5 أعضاء برئاسة محمد بوضياف، وبعد اغتياله في جوان 1992 استخلف برضا مالك، وتم انتخاب علي كافي رئيسا للمجلس، وتمتد عهده الرئاسية إلى غاية توفير الشروط اللازمة للسير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري، على أن لا تتجاوز هذه الفترة نهاية العهدة الرئاسية الناتجة عن آخر انتخابات رئاسية التي جرت في 22 ديسمبر 1988، ما كان يعني أن لا تتجاوز عهده ديسمبر 1993.

وأمام الظروف السياسية والأمنية التي لم تمكن من العودة إلى المسار الانتخابي بانتهاء عهدة المجلس¹، أجريت جولات حوار بين المجلس الأعلى للدولة، ومختلف القوى التي قبلت مبدأ الحوار بإنشاء لجنة الحوار الوطني التي أعلن عليها بتاريخ 13 أكتوبر 1993، وهي لجنة مستقلة حسب ما جاء في بيانها²، مشكلة من (يوسف

1 - منصور لخزاري، "مؤسسات سياسية وإدارية". (محاضرة ألقيت على طلبة السنة الثالثة علوم سياسية تخصص تنظيم إداري وسياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2012)، د.ص.

2 - نوار بلحري، المرجع السابق الذكر، ص 181.

الخطيب، الجنرال صنهاجي، الجنرال محمد التواتي، الجنرال الطيب دراجي، قاسم كبير، عبد القادر بن صالح¹، كلفت هذه اللجنة بالاتصال بكافة التشكيلات السياسية، والقوى الاجتماعية، والشخصيات الوطنية قصد الوصول إلى عقد ندوة وطنية تتوج بالمصادقة على أرضية تتكفل بتنظيم المرحلة الانتقالية.

انطلقت عملية الحوار الوطني يوم 26 أكتوبر 1993 في لقاءات تمهيدية، ليتم الإعلان في 19 ديسمبر من نفس السنة بعد اجتماع المجلس الأعلى للدولة بالمجلس الأعلى للأمن عن تاريخ انعقاد ندوة وطنية للوفاق اليوم يومي 25 و 26 جانفي 1994.

رفضت الأحزاب السياسية الوطنية والإسلامية المشاركة في ندوة الوفاق الوطني، وتحديد الأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية الملغاة... في حين شاركت العديد من المنظمات المدنية، وكذا الأحزاب الصغيرة في أشغال الندوة، فقد شارك 82 حزبا سياسيا، كما شاركت المنظمة الوطنية للمجاهدين، المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد العام للفلاحين... .

وجاءت وثيقة أرضية الوفاق الوطني لتحديد المؤسسات التي سوف تتولى مهمة تسيير المرحلة الانتقالية، وكذا تحديد صلاحيات ومهام كل هيئة²، وتمثلت المؤسسات السياسية التي ستعود إليها مهمة تسيير البلاد، والعمل على توفير الجو الملائم للعودة إلى المسار الديمقراطي والبناء المؤسساتي الشرعي في: رئاسة الدولة، الحكومة والمجلس الوطني الانتقالي. وقد أنيط بالمجلس الأعلى للأمن مهمة تعيين رئيس الدولة، وتعيين خلفاء له في حالة وفاته، أو استقالته أو حصول مانع يحول دون تمكنه من القيام بمهامه، وقد عين اليمين زروال رئيسا للدولة في 30 جانفي 1994 وبقي في منصبه إلى حين انتخابه رئيسا للجمهورية في 16 نوفمبر 1995.³

وظل الحوار مفتوحا على جميع الآراء المختلفة طوال الفترة الانتقالية، وتوج في النهاية بندوة ثانية سميت هي الأخرى بندوة الوفاق الوطني هدفها رسم معالم النظام السياسي الجزائري في المستقبل، وانهقدت هذه الندوة بتاريخ 14-15 سبتمبر 1996 حضرها إضافة إلى المجتمع المدني، والأحزاب المتواجدة في المجلس الوطني الانتقالي أحزاب أخرى كانت قد رفضت المشاركة في تسيير المرحلة الانتقالية... إلا أن هناك أحزابا قاطعتها مثل جبهة القوى الاشتراكية، وحزب التحدي، هذه الأحزاب رأت أن هذه الندوة لا تمثل حلا سياسيا للأزمة.

وفي 05 ماي 1996 اقترح الرئيس زروال إجراء ندوة ثانية للوفاق الوطني يعقبها تعديل للدستور، وقانون الانتخابات والأحزاب من أجل استكمال المسار الانتخابي.

1 - بوشنافة شمسة، آدم قبي، المرجع السابق الذكر، ص135.

2 - نوال بلحري، المرجع السابق الذكر، ص181-187.

3 - منصور لخداري، المرجع السابق الذكر، د.ص.

عقدت الندوة في التاريخ الذي حدد لها، وانتهت إلى توقيع ما يسمى بأرضية الوفاق الوطني التي تضمنت أسس العمل السياسي والحزبي المستقبلي، كذلك أطر ومبادئ ممارسة التعددية الديمقراطية، وبالرغم من وجود معارضة ومقاطعة لهذه الندوة، فقد توجت في الأخير بإجماع فعالية المشاركة، ووقع المشاركون في هذه الندوة على وثيقة يتعهدون فيها باحترام المبادئ الأساسية للديمقراطية، واحترام خيار الشعب صاحب السيادة.¹

المطلب الثاني: تقييم آلية الوفاق الوطني

ندوة الوفاق الوطني كانت في الواقع ندوة للسلطة التي كانت تبحث عن مخرج للمأزق الذي كانت تتخبط فيه، حضرها رجال النظام والمؤسسة العسكرية، بينما قاطعتها الأحزاب الفاعلة المتمثلة في الجبهات الثلاث: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية. لهذا فقد ذهب البعض إلى اعتبار هذه الندوة أنها "ولدت ميتة لأنها لم تستهدف الحل بقدر ما كانت تستهدف انتزاع الشرعية لفترة استثنائية أخرى تفتقد الشرعية"²، في حين أطلق بعض المحللين بأنها "ندوة شبه الوفاق الوطني"، إلا أنها لم تضع حداً للتدهور الأمني وعدم الاستقرار السياسي، حيث يرى الدكتور "محمد لعقاب" أن الحوار السياسي كمفهوم للمصالحة الوطنية آنذاك وصل إلى الفشل لأنه اتسم بثلاث سمات:

- أنه كان حوار جزئياً، أي لم يشرك جميع الشركاء السياسيين خاصة أطراف الأزمة.
 - لم يكن حواراً جدياً، لأن عدة أحزاب مشاركة فيه لم تكن تملك نفوذاً شعبياً.
 - كان الحوار عبارة عن إملاءات ولم يتسم بسمات الحوار، أي أن كل طرف كان يريد فرض رأيه.
- وقد أثارت وثيقة الوفاق الوطني ردود أفعال مختلفة خاصة السياسية منها، وبالخصوص موقف الأحزاب التي قاطعت الندوة أو انسحبت منها، كانت هذه المواقف متشددة وتعلقت خاصة بمدى شرعية المؤسسات التي أفرزتها هذه الأرضية في ضوء عدم مشاركة جل الأحزاب الفاعلة، وتضاعفت بذلك ردود الأفعال الراضية لهذه المؤسسات، وخاصة المجلس الوطني الانتقالي الذي خص بمهمة التشريع، فتجاهل السلطة لأهم عنصر في هذه الأزمة المتمثل في الجبهة الإسلامية للإنقاذ حال دون الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

كان هذا عن أرضية الوفاق الأولى التي تم انعقادها يومي 25 و 26 جانفي 1994.

أما ندوة الوفاق الثانية فكانت الأكثر نجاحاً من الندوة الأولى، وقد اعتبرها البعض مكسباً جديداً يندرج في سياق المبادئ الأساسية، والثوابت الوطنية التي ستدعم على أساسها الديمقراطية التعددية، ويستكمل بناء

1 - نوال بلحري، المرجع السابق الذكر، ص 204-206.

2 - فاطمة وناس، "المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر". (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-، 2013)، ص 35.

الصرح المؤسسي، فرغم وجود معارضة ومقاطعة لهذه الندوة، فقد توجت في الأخير بإجماع الفعاليات المشاركة، ووقع المشاركون في هذه الندوة على وثيقة يتعهدون فيها باحترام المبادئ الأساسية للديمقراطية، واحترام خيار الشعب صاحب السيادة.¹

ففي 21 سبتمبر 1996 قام الرئيس السيد اليمين زروال بعقد مؤتمر صحفي عبّر فيه عن حصيلة مؤتمر الوفاق الوطني والنقاط المطروحة خاصة ما يتعلق بالهوية الوطنية من ثواب الإسلام والعروبة والأمازيغية وقانون الأحزاب، حيث أعطيت لها مهلة لا تتعدى السنة لتسوية أوضاعها قبل الشروع في الاستفتاء على الدستور. وفي 15 أكتوبر 1996 قام الصحف الجزائرية بنشر خطاب الرئيس اليمين زروال الذي أعلن فيه للجميع عن إجراء استفتاء في 28 نوفمبر 1996 لتعديل دستور 1989، حيث أعطي هذه المشروع أهمية خاصة لكيفية تأسيس الأحزاب، حيث تمنع هذه الأخيرة من أن يكون تأسيسها على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو فئوي أو وفق الجنس أو الانتماء الجهوي، ووضع شرطاً لتأسيسها وهو نبذ العنف، أي أنه يجب على الجماعة التي تريد تأسيس حزب أن تنبذ العنف.²

وفي خطاب موجه للأمة في 11 سبتمبر 1998 أعلن السيد اليمين زروال عن استقالته، وأعلن عن تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة بقوله: "انطلاقاً من هذه الروح بالذات، أعلن اليوم رسمياً أمامكم عن قراري بتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة... لكي يسمح للشعب الجزائري بانتخاب وبكل حرية القاضي الأول للبلاد".³ ولأن ندوة الوفاق الوطني لم تحقق النتائج المرجوة منها، تم تعويضها بقانون الوئام المدني.

1 - نوال بلحري، المرجع السابق الذكر، ص 167-206.

2 - فاطمة وناس، المرجع السابق الذكر، ص 39.

3 - نعيمة عزوق، "سياسة الوئام المدني بين المبدئي والواقع". (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006)، ص 18، 19.

المبحث الثاني: آلية الوئام المدني

جاء إعلان الرئيس الأسبق اليمين زروال التنحي عن السلطة، وإجراء انتخابات رئاسية مسبقة مفاجئاً لمعظم المراقبين السياسيين، كما أحدث صدمة في أوساط الشعب الجزائري والطبقة السياسية الجزائرية¹. فحسب الباحث رشيد تلمساني يرى أنه لم يبق للرئيس اليمين زروال إلا القليل من الصديقة والسلطة بعد إخفاقه في تنفيذ مبادرته للسلام في أكتوبر 1994، كما أن هذه الأخير لم يكن في وضع يسمح له بإعادة إطلاق جولة جديدة من مفاوضات السلام، وهذا ما أدى على الأرجح إلى استقالته المفاجئة في سبتمبر 1998، التي بررت رسمياً بأسباب صحية، وعلى إثر هذه الاستقالة دعي إلى انتخابات رئاسية في أبريل 1999.²

حيث انتخب عبد العزيز بوتفليقة بأغلبية مطلقة في 15 أبريل 1999، وقد أعلن عبد العزيز بوتفليقة في برنامجه الانتخابي عن أولويات ثلاثة هي: إحلال السلام، الوئام المدني، وإعادة الاعتبار للجزائر على الساحة العربية والإفريقية والدولية... وقد نجح عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات بنسبة 73.89% وهو ما يعتبر كافياً لأن يكون رئيساً شرعياً واستطاع في بداية عهده أن يجمع حوله كل العائلة الوطنية المحافظة والإسلامية، العائلة الديمقراطية المشكلة من الرموز السابقة لأطروحة الاستئصال والذين كانوا يرفضون الحوار والمصالحة ويجذون معالجة العنف معالجة سياسية.

استطاع بوتفليقة أن يجسد مبدأ المصالحة بإصداره قانون الوئام المدني كإطار شرعي لمعالجة العنف.³ ولأن ندوة الوفاق الوطني فشلت في تحقيق الاستقرار السياسي واستتباب الأمن، رغم ما حققته من بعض النتائج الإيجابية، إلا أنه استبدلت بآلية قانون الوئام المدني كآلية بديلة لندوة الوفاق الوطني.

المطلب الأول: مضمون آلية الوئام المدني

كانت التحديات التي واجهت الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في بداية حكمه جد جسيمة وعلى كل الواجهات، لذا فقد اتجه إلى خلق هامش للعمل من أجل استعادة الأمن والاستقرار اللذين يفتحان الباب واسعاً أمام التحديات الأخرى، والتي لا يمكن أن ينجح فيها إذا غاب الأمن، وأن الشعب بحاجة إلى الأمن أكثر منه إلى مؤسسات سياسية تكون منزوعة القوة والاستقرار.⁴

1 - نعيمة عزوق، المرجع نفسه، ص 18.

2 - رشيد تلمساني، "الجزائر في عهد بوتفليقة"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، العدد 7، جانفي 2008، ص 07.

3 - بوشنافة شمسة، آدم قبي، المرجع السابق الذكر، ص 136.

4 - نوال بلحري، المرجع السابق الذكر، ص 237.

حيث طرحت خطة سلام في إطار استفتاء جرى في 16 سبتمبر 1999 واستقطب تأييدا حاشيا من قبل الناخبين، واستنادا إلى الأرقام الرسمية فإن 98.63% من الناخبين صوتوا لصالح الخطة، مع الإشارة إلى أن نسبة إقبال الناخبين على صناديق الاقتراع بلغت 85.03 %، وصودق على القانون من دون مناقشة مطولة وبمطلق أصوات أعضاء المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة¹، وقد وردت أحكام قانون الوئام المدني في 43 مادة موزعة على فصول هي: تدابير الإعفاء من المتابعات، الوضع رهن الإرجاء، تخفيف العقوبات، تدابير لصالح المسلمين لأنفسهم، ضحايا الإرهاب²، حيث كان يهدف قانون الوئام المدني إلى أهداف داخلية وأخرى خارجية: **أ-الأهداف الداخلية:**

- إخماد نار الفتنة وإيقاف النزيف الدموي، وحقن دماء الجزائريين، وإعادة الأمن والسلام والطمأنينة إلى ربوع البلاد.
- معالجة الأزمة السياسية وتوطيد الوحدة الوطنية، وتعزيز الجهود نحو تحقيق المصالحة الوطنية.
- فتح باب التوبة أمام الأشخاص المتورطين في الأعمال الإرهابية، والذين يعبرون عن إرادتهم الواعية في الكف عن نشاطاتهم الإجرامية وإعادة إدماجهم في أحضان المجتمع.
- إيجاد حل ملائم لوضعية المسلحين الذين تم توريثهم عنوة في العمل الإرهابي وسئمو حياة الجبال ويرغبون في التوبة.
- تخفيف منابع الإرهاب وإدخال الطمأنينة في نفوس الجزائريين، وإخراجهم من أجواء الرعب، بعبارة أخرى إعادة بعث أجواء الحياة العادية في الجزائر.
- نزع الغطاء السياسي عن أعمال الإرهاب في الجزائر.
- التفرغ لإعادة إعمار ما خربه الإرهاب في المناطق المتضررة، وتوجيه طاقات البلاد نحو البناء بدل التدمير.
- ترسيخ ثقافة التعاون والتسامح والاحترام المتبادل، وتقبل الطرف الآخر على اختلاف توجهاته الإيديولوجية والسياسية، والقضاء على ثقافة الحقد والانتقام في المجتمع الجزائري.³
- إرساء دولة القانون، وإعادة الهبة والمصداقية للدولة الجزائرية وتمكينها من استعادة وظائفها الدستورية في تسيير شؤون البلاد.

1 - رشيد تلمساني، المرجع السابق الذكر، ص 08.

2 - مصعب شننن، المرجع السابق الذكر، ص 38.

3 - نعيمة عزوق، المرجع السابق الذكر، ص 81.

- إعادة الاستقرار السياسي للنظام الجزائري ومؤسساته وتوجيه جهوده نحو الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بعبارة أخرى حل المشكل الأمني للتفرغ لإنعاش الحياة الاقتصادية والسياسية، وإعادة التماسك للنسيج الاجتماعي.

ب-الأهداف الخارجية:

- تحسين صورة الجزائر دولياً والمشوهة بسبب تراكمات العشرية السوداء.
- فك العزلة الدولية والإقليمية والجهوية عن الجزائر، وإعادة تأهيل مكانتها السابقة بين الأمم.
- إعادة بعث دور الجزائر في المنظمات الدولية والإقليمية والجهوية، وغيرها من المنظمات التي لم تعد تحسب لها أي حساب بسبب الأزمة الداخلية.
- توفير الشروط الأمنية والسياسية والاقتصادية المطلوبة لجلب الاستثمار الأجنبي.
- حل الأزميتين الأمنية والسياسية للتفرغ لملف الانضمام إلى "المنظمة العالمية للتجارة"، وتوفير الشروط الأمنية والسياسية والاقتصادية المطلوبة لقبوله.
- استعادة ثقة الشركاء الأجانب وخاصة الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية.¹

المطلب الثاني: تقييم آلية الوثام المدني

إن قانون الوثام المدني الذي رقي إلى سياسة المصالحة الوطنية جعل من الأمور جد واضحة وقَلَص الكثير من الخطر الذي يعيشه المواطن جراء ظاهرة العنف، حيث بعثت هناك حركية في قطاعات عديدة وحيوية دفعت إلى تطور وتنمية شاملة شهدتها البلاد.²

وقد أحدث قانون الوثام المدني ردود أفعال ودولية واسعة، وترحيب معظم فعاليات المجتمع المدني الجزائري، وكذا الدولي³، فعلى المستوى الوطني عبّرت العديد من الفعاليات الوطنية عن موقفها من قانون الوثام المدني، وإذا كانت في معظمها قد أيدت القانون فإن بعضها على قلتها قد رفضته، فبالنسبة للأحزاب السياسية رحّبت بعض الأحزاب بهذا القانون، فحركة مجتمع السلم اعتبرت القانون بأنه مبادرة شجاعة وخطوة هامة تكرّس انتصار واقعية مبدأ المصالحة الوطنية على منطق الاستئصال، كما ساندت حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية هذا القانون مبرراً ذلك بأنه يشير بنهاية "الإسلاموية السياسية" في الجزائر، ومن جهة أخرى أبدى بعض زعماء الجماعات الإسلامية وعلى رأسها زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ رغبتهم في مساندة اتفاق السلام

1 - نعيمة عزوق، المرجع نفسه، ص82.

2 - محمد شحات، "الوثام المدني أخرج الجزائر من عزلة فرضت عليها"، الأمة العربية، دون عدد، 16 سبتمبر 2009.

3 - نعيمة عزوق، المرجع السابق الذكر، ص130.

الذي وافق عليه الجناح العسكري للجبهة "الجيش الإسلامي للإنقاذ" على شرط أن تفرج الحكومة عن السجناء، وتدفع تعويضات للقتلى، كما أيدت أغلب منظمات المجتمع المدني على اختلاف طبيعتها وتوجهاتها هذا القانون، فقد أكدت كل من منظمة أبناء الشهداء، والمنظمة الوطنية للمجاهدين، والاتحاد العام للعمال الجزائريين، والرابطة الوطنية لحقوق الإنسان على أهمية هذا القانون كونه يساهم في الحفاظ على الوحدة الوطنية ويحقق عدة مكاسب سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية تستفيد منها كل الأطراف السياسية والمجتمعية بما فيها الشعب، ورحبت كذلك المنظمات الدولية بهذا القانون وفي مقدمتها منظمة العفو الدولية، وبالنسبة لمعارضى قانون الوثام المدني وإن كانوا يمثلون قلة مقارنة بالمؤيدين له، فبالنسبة للأحزاب رفض كل من جبهة القوى الاشتراكية، والجبهة الديمقراطية الاجتماعية، والجبهة الديمقراطية المحظورة هذا القانون.¹

وقبل ثلاثة أيام من انتهاء مدة قانون الوثام المدني، أعلن عبد العزيز بوتفليقة عن قراره إصدار عفو شامل، رغم أن هذا المرسوم التنفيذي سيوسع نطاق العفو ليشمل مجموعة محددة من الإسلاميين المسلحين كانوا وافقوا على تسليم السلاح، وتفكيك العصابات المنتمين إليها، إلا أن هذه اللائحة لم تبلغ إلى وسائل الإعلام، واستفاد أكثر بمن فيهم أعضاء الجيش الإسلامي للإنقاذ، والرابطة الإسلامية للدعوة والقتال من عفو شامل، وذلك من دون أي تحقيق. وأثار هذا المرسوم موجة عارمة من الاحتجاجات بين عائلات المفقودين، ومن قبل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان لأنه تناقض في نظرهم مع قانون الوثام المدني الذي منع صدور أي عفو لصالح المتورطين في أعمال عنف وأعمال إرهابية²، خاصة ما جاء في المادة 03 منه، حيث أن المتمردين الإسلاميين مؤهلين للعفو في حال وافقوا على تقديم معلومات بشأن ماضيهم، شرط أن لا يكونوا تسببوا بمقتل مدنيين، أو اغتصبوا نساء أو استخدموا متفجرات في أماكن عامة، وكانت أحكام مخفضة لا عفو شاملاً.³

1 - مصعب شنين، المرجع السابق الذكر، ص ص 39، 40.

2 - رشيد تلمساني، المرجع السابق الذكر، ص ص 8، 9.

3 - ج. د. ش. قانون رقم: 08/99، المؤرخ في 29 ربيع الأول 1420 هـ الموافق لـ 13 يوليو 1999م المتعلق باستعادة الوثام المدني، **الجريدة الرسمية**، العدد 46، الصادرة بتاريخ 13 جويلية 1999.

رغم الانتقادات الموجهة لعبد العزيز بوتفليقة بخصوص سياسة العفو الشامل إلا أن ذلك لم يمنعه من إصدار مجموعة من القوانين المتعلقة بمختلف المجالات، ومن أبرزها قوانين تشجع المستثمرين واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بتخفيض الرسوم والضرائب المفروضة عليهم، إلا هذا لم يكن مجدياً إلى حد ما، حيث لم يستطع قانون الوثام المدني أن يحقق الاستقرار السياسي الكامل، بالتالي استقطاب العدد المناسب من المستثمرين، ويعود ذلك إلى عدة اعتبارات منها التماطل في عملية الخوصصة ووجود البيروقراطية، وانتشار الفساد.

في نفس السياق يرى البعض أن قانون الوثام المدني حقق الاستقرار السياسي نسبياً وأدى إلى تحسين الأوضاع الأمنية، وانحصر ظاهرة الإرهاب، واستفادة الدولة من العناصر الثابتة في عمليات مكافحة الإرهاب وتدعيم شرعية ومشروعية رئيس الجمهورية، ومقابل هذه الإنجازات، إلا أنه كانت هناك مجموعة من الإخفاقات لعل أبرزها قضية المفقودين، وعدم القضاء على جذور الإرهاب، الأمر الذي استدعى انتهاج آلية أخرى هي قانون المصالحة الوطنية.¹

1 - مصعب شنين، المرجع السابق الذكر، ص 40، 41.

المبحث الثالث: آلية المصالحة الوطنية

بعد النجاح الذي حققه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية في 08 أفريل 2004 بدأ العمل من أجل تجسيد برنامجه، وقد جاء من بين أولوياته مشروع السلم والمصالحة الوطنية الذي يعتبر امتداداً طبيعياً لقانون الوئام المدني.¹

المطلب الأول: مضمون آلية المصالحة الوطنية

لقد لعبت رئاسيات 08 أفريل 2004 دوراً بارزاً في دفع مشروع ترقية الوئام المدني إلى مصالحة وطنية نحو صدارة اهتمام الدولة والطبقة السياسية على حد سواء، كونها أسفرت عن فوز عبد العزيز بوتفليقة بعهدة رئاسية جديدة بنسبة ساحقة بلغت 84.99% من مجموع الناخبين، هذه النسبة التي اعتبرها معظم الملاحظين بمثابة تفويض مباشر منحه الشعب للرئيس للمضي في تجسيد هذا المشروع، ولكونها أيضاً زادت من إضعاف موقف التيار الإستصصالي المعارض له²، وقد استطاع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من خلال مسعى الوئام المدني، الذي لم يكن سوى خطوة أولى تهدف لتحقيق التهدئة الأمنية تليها خطوات في اتجاه التهدئة السياسية والانطلاقة السياسية والاجتماعية، فقد كان الهدف منذ اللحظة الأولى من المرحلة الجديدة هو المصالحة الوطنية الشاملة التي تمكن من رآب الصدع الذي فرّق بين أجيال الوطن الواحد، نتيجة لمنطق رفض الآخر ومحاولة استئصاله... والمصالحة الوطنية الشاملة كإستراتيجية اختارتها قيادة المرحلة الجديدة، يقصد بها كما أوضح السيد رئيس الجمهورية: "هي إعادة بناء الروابط والأواصر التي انفصمت بين أفراد مجتمع تمزقت أوصاله لا بفعل أعمال العنف فحسب، بل بفعل إيديولوجيات الضلال، والبغي بوجه خاص، وعليه فإنّها لا تقتصر في نظري على مجرد إيقاف العنف، بل إنّها تعني في غايتها القصوى إعادة بناء الوفاق بين الجزائريين أياً ما كانت مشاربهم ومناهلهم، وبث روح السلم في الصدور، وضمان الأمن والأمان للجميع في محاولة لنسيان ما صار... وهي تعني كذلك مصالحة رسمية وسياسية بين الجزائريين، وتعبئة جميع الأطراف في سبيل تحديد وطني يكون كفيلاً من خلال إصلاح الدولة، وإعادة تنظيم الساحة السياسية، والإصلاحات الهيكلية بالقضاء على الأسباب التي أدت إلى انفجار الأزمة، وإنشاء علاقات اجتماعية جديدة.³

وقد جاء قانون المصالحة الوطنية في شكل وثيقة تضم مجموعة من البنود فهو لا يتضمن مواد قانونية واضحة، وبالنسبة لمحتواه فقد تحدث في ديباجته عن بطولات الشعب الجزائري عبر مختلف المراحل التاريخية مرجعاً

1 - نوال بلحري، المرجع السابق الذكر، ص 241.

2 - نعيمة عزوق، المرجع السابق الذكر، ص 210.

3 - محمد بوضياف، المرجع السابق الذكر، ص ص 225، 226.

ذلك إلى تمسكه بقيمه وأخلاقه، كما تحدثت الديباجة عن طبيعة الشعب الجزائري التي تأبى الاستعباد وذكّر الشعب بالمعارك التي خاضها في سبيل إعادة بناء الدولة والنهوض بالأمة والدولة، وطلب الميثاق من الجزائريين أن لن يتساموا نهائيا فوق المأساة التي شهدتها العشرية السابقة مبرزا أهمية ذلك في تحقيق الأمن العمومي، ثم أشاد الميثاق بدور الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن وكافة الوطنيين الذين اضطلعوا بصبر وحزم بتنظيم مقاومة الأمة لمواجهة ذلكم العدوان الإجرامي اللاإنساني، وتحدث ميثاق السلم والمصالحة أيضا عن مسؤولية الدولة في التعويض لأسر ضحايا المأساة سواء كان هذا التعويض ماديا أو معنويا، كما تحدث عن قضية الإرهاب، وتنافيها مع قيم الدين الإسلامي وقيم المجتمع الجزائري، واعتبر الميثاق أن الجزائريون عرفوا أنه لا تنمية بدون السلم والأمن، ثم دعا إلى ضرورة تحقيق مصالحة وطنية مبررا ذلك بأن "المصالحة غاية ينشدها الشعب الجزائري حقا وصدقا ذلك أنها مطلب غير قابل للتأجيل نظرا لما تواجهه الجزائر من تحديات التنمية العديدة".¹

وقد ضم ميثاق السلم والمصالحة الوطنية خمسة بنود هي:

1. عرفان الشعب الجزائري صناع نبذة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

2. إجراءات رامية إلى استتباب السلم.

3. إجراءات رامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية.

4. إجراءات دعم سياسة التكفل بملف المفقودين المأساوي.

5. إجراءات رامية إلى تعزيز التماسك الوطني.²

وللمصالحة الوطنية في الجزائر جملة من الأهداف هي:

- العمل على المحافظة على الرصيد التاريخي للجزائر من النضال والكفاح، والبحث عن الكرامة، وعدم تشويهه بأعمال ليس لها علاقة بهذا التاريخ.

- الحفاظ على مكتسبات أول نوفمبر 1954 وإعادة استرجاع ذاكرة الاستعمار ومخلفاته من أجل بذل الجهد لإعادة بناء المجتمع لا تدميره على اعتبار أنه لا يحس بنعمة الاستقلال إلا من عايش فترة الاستعمار.

1 - مصعب شنين، المرجع السابق الذكر، ص 42، 43.

2 - ج. ج. د. ش، مرسوم رئاسي رقم: 278/05 المؤرخ في 09 رجب 1426 هـ الموافق لـ 14 غشت 2005م يتضمن استدعاء هيئة الناحيين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادر بتاريخ 29 سبتمبر 2005، ص 4، 5.

- تصحيح الانحراف على المسار الوطني، والذي خلف خسائر مادية وبشرية معتبرة لدرجة أنه كاد أن يقوض أركان الدولة في مرحلة من المراحل، ومحاولة محو آثار المأساة الوطنية التي كان ضحيتها كل أطراف الشعب الجزائري دون استثناء.
- استعادة الأمن والنظام العام على اعتبار أن أمن ممتلكات الناس وأرواحهم وحتى أعراضهم مسألة حيوية سواء في نظر الإسلام، وحتى حماية القانون.
- التأكيد على حصانة الجيش الشعبي الوطني، وكذا أسلاك الأمن وذلك لأنهم حماة الدولة الذين تحملوا القسط الأكبر من المأساة الوطنية في سبيل الحفاظ على الجمهورية، وهو أمر يستحق التقدير والاحترام لهذه الفئة التي سمحت في كل ما لديها من أجل حماية الوطن.
- التأكيد على سماحة دين الدولة، ورفض أي استعمالات أو تشويهات مغرضة باسم الإسلام ومنافية للوطنية على اعتبار أن الإسلام دين تسامح وسلم لا دين عنف.
- تهيئة الأرضية للتنمية السياسية والاقتصادية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال بعث الاستقرار والأمن للمواطن.
- تحسين صورة الجزائر الدولية من خلال التزامها بتعهداتها الدولية على اعتبار أن حرية المواطن وحرمة أمنه وأمن ممتلكاته من أهم أولويات السياسة الوطنية، وكذا الهيئات الدولية والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.¹

المطلب الثاني: تقييم آلية المصالحة الوطنية

اختلفت ردود الأفعال المحلية والدولية حول قانون المصالحة الوطنية، فبالنسبة للمواقف المحلية نجد أن مواقف الأحزاب السياسية التفتت حول مسعى الوئام المدني، والمصالحة الوطنية على نقطة محورية مفادها أن المصالحة هي مطلب شعبي، وأن الجهات التي تعترض على المسعى قلة قليلة، فجبهة التحرير الوطني ترى أن فكرة المصالحة قد حسمت في الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 حين صوت الشعب لصالح برنامج المرشح عبد العزيز بوتفليقة القائم أساساً على هذه المسألة، وهو ما ذهبت إليه حركة مجتمع السلم بأن المصالحة الوطنية مطلباً جماهيرياً صوت له الشعب، وبنفس الاتجاه تناول أحمد أويحي الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي موضوع المصالحة على أنه المخرج الوحيد للجزائر حيث دعا إلى مصالحة الجزائريين مع بعضهم البعض مصالحة تجمع كل الشعب الجزائري حول هويتهم ووحدتهم، وتجمعهم حول مكافحة اليأس، والتدهور والغبن، كما جاء

1 - فاطمة وناس، المرجع السابق الذكر، ص ص 47، 48.

على لسان الأمين العام لحزب العمال لويـزة حنون أن حزب العمال سعى ويسعى لإيجاد حل سياسي وسلمي من استعادة الأمن والطمأنين وبشكل طبيعي للبلاد، وأن ذلك مطلب ناضل من أجله الحزب منذ بداية الأزمة.¹ أما المعارضين على المستوى المحلي نذكر الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان التي رفضت القانون منذ البداية، ودعت رئيس المجلس الشعبي الوطني، ورئيس مجلس الأمة إلى رفض بنود هذا القانون لتعارضه مع الدستور، والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، ورفضت كذلك بعض الأحزاب السياسية خاصة العلمانية منها هذا القانون، فقد رأى حسين آيت أحمد زعيم حزب جبهة القوى الاشتراكية أن هذا الميثاق يفتقر إلى مجموعة من الشروط كرفع حالة الطوارئ، وفتح المجال أمام حرية التعبير.

أما على المستوى الدولي أبدت العديد من المنظمات الحقوقية العالمية وعلى رأسها منظمة العفو الدولية، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، واللجنة الدولية لحقوق الإنسان العالمية تخوفها من أن تحرم المصالحة الوطنية عائلات ضحايا المأساة الوطنية من حقهم في الوصول إلى الحقيقة والتعويضات اللازمة لذلك، واعتبرت منظمة "الكرامة" أن هذا الميثاق يأتي في إطار استراتيجية جديدة يتبناها النظام السياسي لوضع حد نهائي لمسألة مسؤولية مرتكبي الجرائم، لا سيما الاختفاءات القسرية.²

مما سبق أعتقد أنه من المنطقي أن تكون هناك بعض النقائص في قانون المصالحة الوطنية، ففي أحد خطابات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة جاء في معنى كلامه أن المريض يتناول الدواء عبر فترات، وليس دفعة واحدة حتى لا تكون فيه مضاعفات سلبية، فما عرفته الجزائر من أحداث دامية ليس بالأمر الهين وعلى مقولة "غنى الأمة برجالها خير من غناها بأموالها" جاء علاج الأزمة الأمنية والسياسية منذ أحداث أكتوبر 1988 على يد أبنائها دون سواهم، وعبر فترات لعدة رؤساء جزائريين عقب استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد وصولا إلى عبد العزيز بوتفليقة أين تشهد الجزائر اليوم مطلع 2015 استقرار سياسي وتنمية سياسية لم تشهدهما منذ الاستقلال، مثل ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وفتح المجال السمعي البصري، إضافة إلى تشييب بعض المناصب السامية في الدولة، كما أن الجزائر أصبحت تشكل محالا للاستثمار الأجنبي مثل شركة جيزي للاتصالات ومصنع رونو للسيارات... وكذا معلما للسياسيين الأجانب لمحكاة التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، كما تلعب الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما في حل بعض الأزمات الإقليمية والدولية مثل حل الصراع بين إثيوبيا وإريتريا، وكذا الأزمة المالية والليبية، وفي المجالات الأخرى أنه من ثمار قانون المصالحة الوطنية المشاريع التي تشهدها البلاد في إقامة البنية التحتية مثل السكن، إنجاز السدود ومحطات تحلية المياه، شق الطرقات مثل الطريق

1 - محمد بوضياف، المرجع السابق الذكر، ص ص 233، 234.

2 - مصعب شنين، المرجع السابق الذكر، ص ص 45، 46.

السيار شرق غرب، إقامة 48 جامعة عبر الوطن...، لذا ينبغي تامين هذه الإنجازات، ومحاولة سد النقائص بالحوار والمشاركة.

على الرغم من النجاحات الواضحة التي حُقت في مجال إعادة الجزائر إلى مجرى شبه طبيعي وفي الحد من سلطة الجيش والجهاز الأمني، فإنه لا تزال عائلات المفقودين مستاءة من عدم استعداد الحكومة لإجراء تحقيقات لمعرفة هوية المسؤولين عن حالات الاختطاف، أو ما يمكن تسميته بالمحاولة البائسة لتسوية المشكلة عن طريق إغداق المال على هذه العائلات، أما ضحايا الانتهاكات الأخرى بما فيهم النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب، أعربن عن غضبهن لقرار الحكومة منح عفو شامل من دون إجراء أي تحقيق.¹

ويمكن القول أن أهم عائق اعترض مسار المصالحة الوطنية في الجزائر هو التيار الاستتصالي المنافس لمشروع الرئيس، حيث وفق رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في تسويق صورة التوافق والانسجام بينه وبين قيادة أركان الجيش حتى أنه جاء في بعض التقارير الأوروبية السرية: "إن المسألة الأمنية تأتي على رأس أجندة الحكومة، وإن توافقا كبير يطبع العلاقات بين الحكومة وقيادة الجيش من أجل إنجاز المهام المنوطة بهم، وأن الجيش يحترم سلطة الرئيس، وأن بعض الاختلافات في وجهة النظر التي تناقلتها وسائل الإعلام، لا تعد أن تكون جزءا من حرية التعبير المعروفة في كل الأنظمة الديمقراطية..."، إلا أن القارئ لمحريات الأمور بالتحليل يكتشف أن هذا التحالف قائم على أساس الصراع والتنافس بين تيار يميل إلى الاعتراف بالخطأ، ويدعو إلى طي صفحة الماضي، ويرفع شعار "لا غالب ولا مغلوب" في إطار استراتيجية المصالحة الوطنية، وتيار استتصالي منافس وسبب قبول تحالفه مع الرئيس يتمثل في أن سياسة الكل الأمني لم تأت ثمارها داخليا وعملت على عزل الجزائر دوليا.²

1 - رشيد تلمساني، المرجع السابق الذكر، ص18.

2 - فاطمة وناس، المرجع السابق الذكر، ص ص49، 50.

خلاصة واستنتاجات:

تم التطرق في هذا الفصل إلى المصالحة الوطنية كنموذج لتحقيق الاستقرار السياسي بعد أن عرفت الجزائر سنوات من العنف، وعدم الاستقرار السياسي أدت إلى اعتماد عدة آليات للخروج من هذه الأزمة، بداية بآلية الوفاق الوطني، حيث كان هناك ندوتين للوفاق الوطني: الأولى كانت في 25-26 جانفي 1994، وهذا لتحديد المؤسسات التي ستتولى مهمة تسيير المرحلة الانتقالية، وكذا تحديد صلاحيات ومهام كل هيئة، أما الندوة الثانية فقد انعقدت بتاريخ 14-15 سبتمبر 1996 بهدف رسم معالم النظام السياسي الجزائري في المستقبل، إلا أن ندوة الوفاق الوطني فشلت في تحقيق الاستقرار السياسي، واستتباب الأمن رغم ما حققته من بعض النتائج الإيجابية، فتم تعويضها بقانون الوثام المدني، وذلك في إطار استفتاء جرى في 16 سبتمبر 1999 الذي عرف ردود أفعال وطنية ودولية واسعة وترحيب معظم فعاليات المجتمع المدني الجزائري وكذا الدولي، واستطاع تحقيق الاستقرار السياسي ولو بشكل نسبي أدى إلى تحسين الأوضاع الأمنية، وانحصر ظاهرة الإرهاب، إلا أنه كان هناك بعض الإخفاقات أبرزها عدم القضاء على جذور الإرهاب الأمر الذي استدعى انتهاز آلية أخرى هي قانون المصالحة الوطنية، وذلك بعد أن تم ترقية قانون الوثام المدني إلى المصالحة الوطنية، حيث قلّص الكثير من الخطر الذي يعيشه المواطن جراء ظاهرة العنف، حيث بعثت حركية في قطاعات عديدة وحيوية دفعت إلى تطور وتنمية شاملة شهدتها البلاد، كما حققت المصالحة الوطنية نجاحات كبيرة، إلا أنه تشوبها بعض النقائص خاصة ما يتعلق بملف المفقودين.

الخاتمة

ونخلص في الأخير إلى أن الجزائر قد مرت بعد أحداث 5 أكتوبر 1988، وإلغاء المسار الانتخابي 1992 بظروف جد صعبة نتيجة تردي الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ما أدى إلى اهتزاز شرعية النظام السياسي الجزائري، ودخول البلاد في دوامة من العنف وعدم الاستقرار السياسي، خاصة بعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف في جوان 1992.

لقد أثرت الأزمة السياسية على التنمية السياسية، والاستقرار السياسي، خاصة بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في 11 جانفي 1992، لتشهد الجزائر مرحلة انتقالية بسبب الفراغ الدستوري الذي حصل نتيجة اقتران شغور المجلس الشعبي الوطني عن طريق الحل لشغور رئاسة الجمهورية عن طريق الاستقالة، حيث ظهرت أزمة مشاركة سياسية نتيجة إقصاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد أن فازت بأغلبية المقاعد، وتوقيف المسار الانتخابي، مما جعل الجبهة تدخل في إضرابات ومسيرات ونتيجة تدخل النظام السياسي لقمع هذه المظاهرات، دخلت الجزائر في دوامة من العنف والاستقرار. كما أثرت الأزمة السياسية على الشرعية، خاصة في الفترة الممتدة (1992-1995) حيث عرفت الجزائر مرحلة انتقالية سیرت فيها من قبل مؤسسات سياسية غير دستورية، أما أزمة العدالة في توزيع الثروة فقد تجلت في أزمة الشغل من خلال تسريح العمال، وأزمة السكن وتدني القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

ومن أجل احتواء الأزمة وحلها اعتمد النظام السياسي، على عدة آليات، ففي بادئ الأمر تم إنشاء لجنة مستقلة تسمى لجنة الحوار الوطني، وذلك في 13 أكتوبر 1993 بهدف الاتصال بكافة التشكيلات السياسية والشخصيات الوطنية، لعقد ندوة وطنية حول تنظيم المرحلة الانتقالية، وهو ما تم في 25، 26 جانفي 1994، وقد سميت بندوة الوفاق الوطني الأولى، ليتم عقد ندوة ثانية للوفاق الوطني بتاريخ : 15، 16 سبتمبر 1996 بهدف رسم معالم النظام السياسي الجزائري في المستقبل، إلا أنّ ندوة الوفاق الوطني فشلت في تحقيق الاستقرار، فتمّ تعويضها بقانون الوثام المدني بعد إستفتاء 16 سبتمبر 1999، واستطاع هذا القانون تحقيق استقرار سياسي ولو بشكل نسبي، والحدّ من أعمال العنف، إلا أنه كان هناك بعض الإخفاقات لهذا القانون، أبرزها عدم القضاء على جذور الإرهاب، ليتمّ ترقّيته إلى المصالحة الوطنية، أين عرفت الجزائر تطور خاصة من الناحية الأمنية، وتحقيق تنمية شاملة، بما في ذلك التنمية السياسية.

ما يلاحظ على هذه الآليات التي اعتمدها النظام السياسي الجزائري هو التدرج في معالجة الأزمة، وعبر فترات زمنية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

أ- القرآن الكريم

ثانياً: المراجع

أ- القواميس والمعاجم:

1- حمدي محمد، قاموس مرشد الطلاب، وهران: دار الأنيس، 2005.

ب- الكتب:

1- الإقداحي هشام محمود، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر، د.ط، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

2- الزيات عبد الحليم ، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي، ج1، مصر: دار المعارف الجامعية، 2002.

3- الكاظم صالح جواد ، علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، د.ط، بغداد: د.د.ن، 1990.

4- المغيري محمد زاهي البشير ، قراءات في السياسة المقارنة، ط2، بن غازي: منشورات جامعة قار يونس، 1998.

5- العاني حسان محمد شفيق ، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، د.ط، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986.

6- الشرقاوي سعاد ، النظم السياسية في العالم المعاصر، د.ط، القاهرة: د.د.ن، 2007.

7- الخزرجي ثامر كامل محمد ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، ط1، عمان: دار مجد لاوي، 2004.

8- بوشعير سعيد ، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج2، ط7، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

9- بوحوش عمار، الذنبيات محمد محمود ، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط4، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

10- بلحاج صالح ، أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، ط1، الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، 2012.

- 11- ابن خلدون عبد الرحمن ، مقدمة ابن خلدون، ط1، مصر: دار ابن الهيثم، 2005.
 - 12- دي نانسي ستيفن ، علم السياسية، ترجمة: رشا جمال، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.
 - 13- هدام أنور نصر الدين ،المصالحة الوطنية في الجزائر، ط1، جنيف:معهد الهوقار، 2007.
 - 14- هيغوت ريتشارد ، نظرية التنمية السياسية ، ترجمة: حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، ط1، الأردن: مطبعة الجامعة الأردنية، 2001.
 - 15- وهبان أحمد ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، د.ط، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.
 - 16- طاشمة بومدين ، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
 - 17- مهنا محمد نصر، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002.
 - 18- عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسية، ط2، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1979.
 - 19- عارف نصر محمد ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، القاهرة: دار القارئ العربي، 1981.
 - 20- عبد النور ناجي ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، د.ط، قلعة: منشورات جامعة 08 ماي 1945، 2006.
 - 21- (-،-)، المدخل إلى علم السياسية، د.ط، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.
 - 22- فيصل غازي ، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، د.ط، بغداد: د. دن، 1993.
 - 23- شطيب محمد صالح ، أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية، د.ط، جامعة الموصل.
 - 24- شلبي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي، ط4، الجزائر: دار هومه، 2002.
- ج-الدوريات والمجلات:
- 1- العتوم أحمد ، "مفهوم التنمية السياسية" ، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 24 أوت 2009.
 - 2- حجاج قاسم ، "التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولة"، مجلة الباحث، الجزائر، العدد2، 2003.
 - 3- ماشطي شريفة ، "المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي"، مجلة الباحث الاجتماعي، الجزائر، العدد10، سبتمبر 2010.

4- عبد الله ثناء فؤاد ، "مفاهيم التحديث والإصلاح ومتغيرات الواقع الجديد"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد12، 2012.

5- عبد الفتاح نبيل ، "الأزمة السياسية في الجزائر المكونات والصراعات والمسارات"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد108، 1992.

6- قبي آدم ، "رؤية نظرية حول العنف السياسي"، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 01، 2002.

7- شمس بوشنافة ، قبي آدم ، "إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر1988-2000"، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 03، 2004.

8- تلمساني رشيد ، "الجزائر في عهد بوتفليقة"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، العدد7، جانفي 2008.

9- عز الدين ذياب ، " التنمية السياسية في الوطن العربي الضرورات والصعوبات"، مجلة الفكر السياسي ، القاهرة، العدد22، 2005.

د-الوثائق الرسمية:

1- ج. ج.د.ش، قانون رقم: 08/99، المؤرخ في 29 ربيع الأول 1420هـ الموافق لـ 13 يوليو 1999م المتعلق باستعادة الوثام المدني، الجريدة الرسمية، العدد46، الصادرة بتاريخ 13 جويلية 1999.

2- ج. ج.د.ش، مرسوم رئاسي رقم 300/99 المؤرخ في 16 رمضان 1420 الموافق لـ 24 ديسمبر 1999 المتعلق بتعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، العدد 93، الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 1999.

3- ج.ج.د.ش، مرسوم رئاسي رقم 278/05 المؤرخ في 09 رجب 1426هـ الموافق لـ 14 غشت 2005 يتضمن استدعاء هيئة الناحيين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد55، الصادر بتاريخ 29 سبتمبر 2005.

هـ-التقارير والملتقيات:

1- جندلي عبد الناصر، "التغيير السياسي في ظل الراهن الدولي"، (مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة، الجزائر، 16 أفريل 2013).

2- سمير عياد محمد ، "إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول : التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر ، جامعة الشلف، الجزائر، 16-17 ديسمبر 2008).

3- سفيان فوكة ، مليكة بوضياف، "الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية"، (مداخلة بالملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، كلية العلوم القانونية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008).

و-الدراسات غير المنشورة:

1- الدرمكي علي بن سلمان بن سعيد، "التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان". (مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012).

2- اللوزي مالك عبد الرزاق، "دور مجلس الأمة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية". (مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012).

3- الخلايلة هشام سلمان حمد، "أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية". (مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012).

4- بورني زكريا، "النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي". (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري - قسنطينة -، 2010).

5- بوشلوش محمد طاهر، "التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967- 1999)". (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006).

6- بوضياف محمد، "مستقبل النظام السياسي الجزائري". (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008).

7- بلحري نوال، "أزمة الشرعية في الجزائر (1962-2007)". (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007).

8- بن كادي حسن، "التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها". (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة - 2008م).

9- بن عاشور لطيفة ، "آليات التحول الديمقراطي في الجزائر". (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -، 2014).

- 10- بن فليس كمال، "دور وسائل الإعلام في التنمية السياسية في الجزائر". (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2008).
- 11- بقدي كريمة، "الفساد وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا". (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-، 2012).
- 12- جميلي بوبكر، "الشباب والمشاركة السياسية في الجزائر". (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري -قسنطينة-، 2010).
- 13- وناس فاطمة، "المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر". (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، 2013).
- 14- زريق نفيسة، "عملية الترسيع الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي". (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2009).
- 15- طعيبة أحمد، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر (1988-1994)". (مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1998).
- 16- يوسف غسان سعيد عيسى، "أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الفلسطينية". (مذكرة ماجستير، جامعة نابلس - فلسطين - 2009).
- 17- لحذاري منصور، "مؤسسات سياسية وإدارية". (محاضرة أُلقيت على طلبة السنة الثالثة علوم سياسية تخصص تنظيم إداري وسياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2012)، د.ص.
- 18- مزاية خالد، "الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي". (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، 2013).
- 19- محي الدين بياضي، "المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية". (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-2012).
- 20- مرزوقي عمر، "حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي (1989-2004)". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر-، 2005).

- 21- سمحة عمر محمد ، "العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية". (مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نابلس-فلسطين-، 2005).
- 22- سعيد إبراهيم راشد محمود، "الأسس الإسلامية للتنمية السياسية: الشورى كنموذج مغاير". (مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نابلس-فلسطين-، 2005).
- 23- عباش عائشة، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس". (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008).
- 24- عبد الكريم هشام، "المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر". (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2006).
- 25- عبد القادر عبد العالي، "نظم سياسية مقارنة". (محاضرات أُلقيت على طلبة السنة الثانية علوم سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2008).
- 26- عزوق نعيمة ، "سياسة الوثام المدني بين المبدئي والواقع". (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006).
- 27- ضبع عامر، "دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح (1999-2004)". (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008).
- 28- ربوح ياسين، "الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر (1996-2008)". (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009).
- 29- شنين مصعب، "أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر". (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، جامعة قادري مرياح-ورقلة-، 2013).

ي-الجزائر:

- 1- المشاقبة أمين، "الإصلاح السياسي المعنى والمفهوم"، جريدة الدستور، يومية أردنية، العدد 16077، 14 نيسان 2012.
- 2- المومني علي يوسف، "دور الأحزاب في التنمية السياسية"، جريدة الحقيقة، يومية أردنية، العدد 250، 16 جوان 2012.
- 3- بنان طلال صالح، "الاستقرار السياسي محدثاته و متطلباته"، جريدة عكاظ، يومية سعودية، العدد 4566، 17 ديسمبر 2013.

4- محفوظ محمد، "معنى الاستقرار السياسي"، جريدة الرياض، يومية سعودية، العدد 13819، 25 أبريل 2006.

5- سليمان رائد نايف حاج ، "الاستقرار السياسي ومؤشرات"، جريدة الحوار المتمدن، العدد 2592، 21 مارس 2009.

6- (-،-)، "محددات الاستقرار السياسي"، جريدة الحوار المتمدن، العدد 2805، 20 أكتوبر 2009.

7- شيحاح محمد ، "الوثام المدني أخرج الجزائر من عزلة فرضت عليها"، الأمة العربية، دون عدد، 16 سبتمبر 2009.

ط-المراجع الالكترونية:

1- بن إدريس خالد، " تأثير الاغتراب السياسي على المشاركة السياسية"، 15 أكتوبر 2008، [abuse@arabscqate.com]، 01 أبريل 2015.

2- بن سلامة محمد تركي ، "الإصلاح السياسي دراسة نظرية"، 28 مارس 2010، [http://www.dahsha.com/viewarticle.php?id]، 17 مارس 2015.

3-حنفي حسن، "الهوية والاغتراب السياسي"، 02 فيفري 2013،

[arabrenewal2002@gmail.com]، 01 أبريل 2015.

4-مدرید هشام، " آليات وعوامل التحول الديمقراطي "، 08 فيفري 2011، [www.blogger.com]، 01 أبريل 2015.

5- سهر عبد الله يوسف، "المؤسسة والاستقرار السياسي"، 23 جويلية 2011، [Sahar@ alwatan.com]، 09 مارس 2015.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الآية الكريمة	
شكر وعرفان	
مقدمة..... أ	
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية السياسية والاستقرار السياسي	
المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية السياسية..... 8	
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية..... 8	
أولاً: التنمية السياسية وعلاقتها ببعض المصطلحات المشابهة لها: 8	
ثانياً: تعريف التنمية السياسية 13	
المطلب الثاني: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية 17	
المبحث الثاني: أزمات وأدوات التنمية السياسية 21	
المطلب الأول: أزمات التنمية السياسية..... 21	
المطلب الثاني: أدوات التنمية السياسية 24	
المبحث الثالث: الإطار النظري للاستقرار السياسي 31	
المطلب الأول: تعريف الاستقرار السياسي 31	
المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي..... 33	
المبحث الرابع: آليات ومتطلبات الاستقرار السياسي..... 35	
المطلب الأول: آليات الاستقرار السياسي..... 35	
المطلب الثاني: متطلبات الاستقرار السياسي..... 37	
خلاصة واستنتاجات 41	

الفصل الثاني: الأزمة السياسية ومسار التحول الديمقراطي بالجزائر

المبحث الأول: الأزمة السياسية في الجزائر.....42

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للأزمة السياسية..... 42

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للأزمة السياسية..... 49

المطلب الثالث: أحداث أكتوبر 1988..... 51

المبحث الثاني: تأثير الأزمة السياسية على التنمية السياسية والاستقرار السياسي.....53

المطلب الأول: تأثير الأزمة السياسية على المشاركة السياسية..... 53

المطلب الثاني: تأثير الأزمة السياسية على الشرعية السياسية..... 54

المطلب الثالث: تأثير الأزمة السياسية على العدالة والتوزيع..... 55

المبحث الثالث: دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الأزمة.....58

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية..... 58

المطلب الثاني: دور منظمات المجتمع المدني..... 60

خلاصة واستنتاجات..... 63

الفصل الثالث: المصالحة الوطنية نموذجاً لتحقيق الاستقرار السياسي

المبحث الأول: آلية الوفاق الوطني.....67

المطلب الأول: مضمون آلية الوفاق الوطني..... 67

المطلب الثاني: تقييم آلية الوفاق الوطني..... 69

المبحث الثاني: آلية الوثام المدني.....71

المطلب الأول: مضمون آلية الوثام المدني..... 71

المطلب الثاني: تقييم آلية الوثام المدني..... 73

المبحث الثالث: آلية المصالحة الوطنية.....76

المطلب الأول: مضمون آلية المصالحة الوطنية..... 76

المطلب الثاني: تقييم آلية المصالحة الوطنية..... 78

خلاصة واستنتاجات..... 81

82 الخاتمة
84 المصادر والمراجع
91 فهرس الجداول
92 فهرس المحتويات